جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أوقاف قضاء الناصرة
خلال فترة الانتداب البريطاني (1922- 1948)

إعداد
هنادة رشاد مصطفى الأشقر

إشراف
الدكتور أمين أبو بكر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2011م

أوقاف قضاء الناصرة
خلال فترة الانتداب البريطاني (1922- 1948)

إعداد

هنادة رشاد مصطفى الأشقر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2011/7/13م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. أمين أبو بكر / مشرفاً ورئيساً	.....
2. أ. د. محمد الحزماوي / ممتحناً خارجياً	.....
3. أ. د. جمال جوده / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح والدي العزيز

إلى أمي التي احترقت لتضيء لي دربي ولن أوفيها حقها وتضحياتها مهما قدمت لها.

وإلى زوجي الحبيب أشرف الذي تكبد عناء فترة الدراسة

والى ابني الغالي خالد

وإلى والدي زوجي اللذين وقفا إلى جانبي في درب الدراسة الطويل والشاق.

وإلى أخي وأخواتي الأعزاء.

شريف، هيا، شروق، رشا.

وإلى صديقتي دربي أفراح أبو حفيظه ورقية أبو الليل.

لهم مني كل الحب والتقدير.

هنادة الأشقر

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور أمين أبو بكر على جهوده الموصولة وتوجيهاته السديدة طيلة فترة إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم الشكر والعرفان إلى أساتذتي في الهيئة التدريسية الدكتور جمال جودة، والدكتور عدنان ملحم، والدكتور نظام عباسي لما قدموه لي طوال فترة الدراسة ، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور إحسان الديك الذي عمل على مراجعة الأطروحة لغويا .

والشكر الجزيل إلى جامعتي جامعة النجاح الوطنية وموظفي مكتبتها ، ومكتبة بلدية نابلس وبخاصة قسم الوثائق والمعلومات (الأرشيف)، كما أتقدم بالشكر والعرفان لأهالي الناصرة وأخص بالذكر المهندس زياد الظاهر، والباحث أحمد المروات، وعاطف الفاهوم، والدكتور شكري عراف، والدكتور محمود يزبك، ونواف حمودة، ولطفي دراوشة الذي استقبلني في بيته هو وعائلته أثناء فترة زيارتي للناصرة، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

أوقاف قضاء الناصرة
خلال فترة الانتداب البريطاني (1922- 1948)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis unless otherwise is the research's own work, and been not submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: **Students name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

الرموز والمختصرات

أولاً: أشير إلى المصادر والمراجع حسب النمط التالي:

أ. يذكر في الهامش عند ذكر المصدر أو المرجع لأول مرة، اسم عائلة المؤلف، اسم المؤلـــف، الاسم الأول من المصدر، الجزء إن وجد، ثم الصفحة.

مثال: **الدباغ**، مصطفى، بلادنا، ج1، ص50.

ب. عند ذكر المصدر أو المرجع مرة ثانية مباشرة، نكتفي بإشارة (ن، م).

مثال: ن. م، ج1، ص 70.

ثانياً: أشير إلى الرموز حسب النمط التالي:

ص: صفحة.	ط: طبعة.
تر: ترجمة.	ت: تاريخ.
ج: جزء.	كم: كيلومتر.
م: ملف.	ع: عدد.
مج: مجلد.	و: صندوق.
تح: تحقيق.	ب. ت: لا إشارة إلى سنة الطبع.
ب. ط: لا إشارة إلى الطبعة.	ب. م: لا إشارة إلى مكان النشر.
ن. م: نفس المصدر أو نفس المرجع.	ب. ص: لا إشارة إلى الصفحة.

ب–ع : لا أشارة للعدد .

ثالثاً: المختصرات

تمت الإشارة إلى وثائق الأوقاف على النحو التالي الآتي:

أوقاف الناصرة، و 70، ع 604، ت 1933/9/28، ص3.

سجل اللواء الشمالي، و 99، ع 399، ت 1942/8/29، ص 24.

سجلات عكا، و 65، غ 678، ت 1934/12/18، ص 14.

صندوق مؤسسة إحياء التراث، و 95، ب ع، ت 1948/9/7، ص 4.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
الرموز والمختصرات	و
فهرس المحتويات	ز
فهرس الجداول	ي
فهرس الملاحق	ك
الملخص	م
المقدمة	1
الفصل الأول: نظرة في المصادر والمراجع	**3**
أولا: المصادر	4
أ–وثائق أوقاف قضاء الناصرة	5
ب–ملفات وثائق أوقاف اللواء الشمالي(1922–1948).	12
ج–وثائق مركز إحياء التراث والبحوث الإسلامية/القدس	15
1) الشمولية	16
2) الاتصال الزمني	17
3) الإطار المكاني	18
4) الموضوعية	18
5) الحيوية	18
ثانياً: المصادر المنشورة	19
أ– جريدة الوقائع الفلسطينية	19
ب– المذكرات	19
ج– المصادر والمراجع المطبوعة	20
الفصل الثاني: الإدارة	**23**
1) التبعية الإدارية	24
أولاً: في أثناء الحكم العثماني وبداية الاحتلال البريطاني	24

الموضوع	الصفحة
ثانياً: التشكيلات الإدارية للأوقاف الفلسطينية في العهـد البريطـاني (1922-1948)	27
أ- المجلس الإسلامي الأعلى	27
ب- لجنة الأوقاف العمومية	37
ج- مديرية عموم الأوقاف	37
د- مأمورية دائرة الأوقاف (دائرة اللواء الشمالي)	42
2) التشكيلات الإدارية في اللواء	44
أ- مأمور الأوقاف	44
ب- لجنة توجيه الجهات	47
3) التشكيلات الإدارية في القضاء	48
أ- وكيل الأوقاف	48
ب- لجنة توجيه الجهات في الناصرة	49
ج- الجهاز المساعد	50
د- المتولي	51
الفصل الثالث: حجم الأوقاف	**53**
مفهوم الوقف	54
الوقف لغة	54
الوقف اصطلاحاً	54
أقسام الوقف حسب الجهة المنتفعة به	54
1) الوقف الذري	54
2) الوقف الخيري	55
أهداف الوقف وغاياته	55
انتشار الأوقاف	56
1) الأوقاف الذرية	56
2) الأوقاف غير الصحيحة	57
3) الأوقاف المندرسة	61
أ- أوقاف المقابر	61
ب- أوقاف المساجد والجوامع	63

الموضوع	الصفحة
ج- أوقاف المقامات	65
د- عائداتها	68
هـ- نفقاتها	74
الفصل الرابع: الاعتداءات على الأوقاف	**83**
اعتداءات المتولين	84
اعتداءات العامة	86
اعتداء حكومة الانتداب البريطاني	89
اعتداء الحركة الصهيونية	103
النتائج والتوصيات	**107**
قائمة المصادر والمراجع	**110**
الملاحق	**119**
Abstract	**b**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1)	وثائق قضاء الناصرة	6
جدول (2)	وثائق اللواء الشمالي	13
جدول (3)	مأمورو أوقاف اللواء الشمالي (1922 – 1948)	46
جدول (4)	الأراضي الوقفية	58
جدول (5)	العقارات الوقفية	60
جدول (6)	أوقاف المقابر	61
جدول (7)	المساجد والجوامع	64
جدول (8)	أوقاف المقامات	66
جدول (9)	نموذج لعائدات إيجار دكان شهاب الدين	70
جدول (10)	عائدات خان الباشا (1930 – 1946)	72
جدول (11)	نموذج لسعر ضمان الزيتون (1930– 1933)	73
جدول (12)	قيمة الضرائب على الأملاك الوقفية في الناصرة وقضائها 1930	78
جدول (13)	نفقات دائرة الأوقاف	80
جدول (14)	جباية أعشار دحية الكلبي (1904 – 1909)	99
جدول (15)	مجموعة التحقيق عن سنة (1919) إلحاق الدحي للناصرة	101

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
أولاُ: الأشكال		
شكل (1)	تشكيلات الأوقاف الإدارية في العهد العثماني	120
شكل (2)	تبعية الأوقاف الإدارية في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين 1917 – 1948م.	121
شكل (3)	التبعية الإدارية للأوقاف في لواء عكا (1921– 1948م)	122
شكل (4)	التشكيل الإداري للأوقاف في لواء عكا (1921– 1948م)	123
شكل (5)	الجهاز الإداري للموظفين في لواء عكا	124
ثانياً: الوثائق		
وثيقة (1)	إنهاء عمل موظفي الأوقاف بسبب الاحتلال الصهيوني	125
وثيقة (2)	النظام الداخلي لدائرة الأوقاف في اللواء الشمالي في عكا	126
وثيقة (3)	أعضاء لجنة توجيه الجهات	127
وثيقة (4)	رفع الأوقاف دعوة ضد بريطانيا لتعديها على قرية دحي الكلبي	128
وثيقة (5)	وثيقة غير واضحة الخط كتبت باليد وأصابها التلف	129
وثيقة (6)	وثيقة توضح استلام المجلس الإسلامي رصيد الإيجارات الوقفية	130
وثيقة (7)	طلب محمد خضر إبراهيم زعرورة من القاضي للمحافظة على مقام أبي شوشة	131
وثيقة (8)	وثيقة تبين إعانة الأوقاف لمدرسة الإناث الإسلامية	132
وثيقة (9)	تعدي متولي وقف الجامع الأبيض (سعيد بيك الفاهوم)	133
وثيقة (10)	حجة وقفية خان عبد الله باشا	134
وثيقة (11)	وثيقة تبين مساحة وقف مقام النبي سعين	135
وثيقة (12)	اعتراف الحركة الصهيونية بمساحة 226م لوقف النبي سعين	136
ثالثاً: الخرائط		
خارطة (1)	خارطة لفلسطين تبين منطقة الدراسة لقضاء الناصرة	137
خارطة (2)	خارطة لقضاء الناصرة	138
الصور		
صورة (1)	صورة لخان الباشا في مدينة الناصرة عام 1940	139
صورة (2)	الجامع الأبيض عام 1891	140

الرقم	الملحق	الصفحة
صورة (3)	صور مختلفة للجامع الأبيض مع اختلاف السنوات	141
صورة (4)	مقام عامر الأيوبي	142
صورة (5)	مقام شهاب الدين	143
صورة (6)	مقام النبي سعين	144
صورة (7)	صورة داخلية لخان الباشا	145
صورة (8)	محلات تجارية لوقف الجامع الأبيض	146
صورة (9)	مجموعة من محلات الوقف للجامع الأبيض وهي مغلقة حالياً	147
صورة(10)	صورة لمخطط يهودي لتوسيع مسجد شهاب الدين ليكـــون موقعـــاً اثريا وموردا اقتصادياً هاماً من خلال جلب السياح لإسرائيل	148

أوقاف قضاء الناصرة خلال فترة الانتداب البريطاني

(1922– 1948م) دراسة وثائقية

إعداد

هنادة رشاد مصطفى الأشقر

إشراف

د. أمين أبو بكر

الملخص

كان للأوقاف الإسلامية دور كبير في جميع نواحي الحياة ،ظهر منذ إنشاء المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى عام1921 الذي لعب دوراً كبيراً في الحفاظ على المقدسات الإسلامية.

وجاء هذا الدور مكملاً لدور الدولة العثمانية التي حافظت على هذه الأراضي إبان حكمها لفلسطين.

ركزت الدراسة على الأوقاف الإسلامية في الناصرة وقضائها زمن الانتداب البريطاني، فاستعرضت أنواع الوقف مثل الأوقاف الخيرية على المساجد والمقابر والمقامات والخانات، والأوقاف الذرية كالعقارات الوقفية. التي كانت مصدراً رئيساً لإنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي في القضاء.

وتناولت هذه الدراسة التشكيلات الإدارية في قضاء الناصرة ولواء عكا والجهاز الإداري كالوكيل، ولجنة توجيه الجهات في الناصرة والمتولي، وبينت مسؤولية كل منهم كما أشارت إلى طبيعة العلاقة الإدارية بينهم.

ووضحت الدراسة التبعية الإدارية المتمثلة بمأمور الأوقاف، ولجنة توجيه الجهات في عكا، والأجهزة المساعدة، ومديرية عموم الأوقاف، والمجلس الإسلامي الأعلى.

وأبرزت الدراسة حجم الأوقاف وأقسامها وعائداتها ونفقاتها.

وتناولت أيضا الاعتداءات المباشرة وغير المباشرة على الأوقاف سواء كانت من متولي الوقف نفسه، أو العامة، أو من حكومة الانتداب البريطاني التي ساعدت اليهود والحركة الصهيونية في السيطرة على مساحات واسعة من أراضي الأوقاف الإسلامية.

خلفت مسيرة الأوقاف في قضاء الناصرة وثائق هامة تعرف بوثائق قضاء الناصرة، ووثائق عكا باعتبارها مركزاً للأوقاف الإسلامية في اللواء الشمالي، ووثائق مركز إحياء التراث الإسلامي في القدس، وتعد هذه الوثائق المصدر الرئيس للمعلومات عن الأوقاف الإسلامية في القضاء.

المقدمة

لعبت الأوقاف الإسلامية دوراً بارزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، وتجلى هذا الدور في حرص المجلس الإسلامي الأعلى للأوقاف الإسلامية في فلسطين منذ إنشائه عام1921م في الحفاظ على الأراضي والمقدسات الإسلامية.

تقسم الأوقاف حسب الجهة المحبوسة عليها إلى قسمين: الخيرية التي تألفت من الأموال المنقولة وغير المنقولة التي حبست على وجوه الخير، كالمساجد والتكايا والمستشفيات والمدارس والفقراء والمكتبات واليتامى والمجاهدين، والقسم الآخر يمثل الأوقاف الذرية التي حبست على الذرية مهما تعاقبت وفقاً لشروط الواقف، وفي حال انقراض الذرية تتحول إلى خيرية.

ونتيجة لاتساع نطاق الأوقاف في فلسطين وكثافة فعالياتها وتأثيراتها في الحياة العامة للمجتمع الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تم اختيار الأوقاف في قضاء الناصرة، وذلك تحت عنوان:" أوقاف قضاء الناصرة " وقد تم تحديدها من عام(1922-1948)، لأن هذه الفترة تشمل نشأة المجلس الإسلامي سنة 1922، وانتهائه سنة 1948. جاء ذلك بسبب قلة الدراسات الحديثة عن الأوقاف عامة وعن الناصرة خاصة.

اعتمدت الدراسة في الأساس على وثائق أوقاف الناصرة وقضائها، وعلى وثائق اللواء الشمالي الذي شمل مركزه عكا ، وبقية مدن شمال فلسطين ومن ضمنها مدينة الناصرة، وكذلك اعتمدت على وثائق مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ومركز إحياء التراث الإسلامي في مدينة القدس، إضافة إلى الوثائق المحفوظة في مكتبة بلدية نابلس، واستعانت الدراسة بعدد من المصادر والمراجع الخاصة بهذه الفترة.

أما على صعيد المحتوى فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة، خصص الفصل الأول منها للبحث في المصادر الأولية التي اعتمدت عليها الدراسة وبخاصة وثائق أوقاف الناصرة، ووثائق أوقاف اللواء الشمالي بالإضافة إلى وثائق مركز البحوث والدراسات

الإسلامية في القدس، وجريدة الوقائع، حيث اعتبرت جميعها المصدر الرئيس لهذه الدراسة التي أخذت طابعاً وثائقياً.

في حين أُفرد الفصل الثاني لمعالجة الإدارة من حيث التبعية الإدارية للأوقاف ممثلة بالمجلس الإسلامي الأعلى والهيئات التي انبثقت عنه وصلاحيات كل منها، و تشكيلات الأوقاف الإدارية ممثلة بالتشكيلات الإدارية الفلسطينية، وتشكيلات اللواء في عكا والجهاز الإداري وصلاحيات كل منها، وتشكيلات القضاء.

وخصص الفصل الثالث للأوقاف الخيرية والذرية في قضاء الناصرة من حيث حجمها ومواقعها ومساحتها وامتدادها. وتم مناقشة عائدات الأوقاف ونفقاتها، وقد برزت فيه المبالغ العائدة للأوقاف والتي كرست لخدمتها. وظهر تباينها في العديد من الجداول.

أما الفصل الرابع فقد أفرد للاعتداءات التي تعرضت لها أراضي الأوقاف وعقاراتها من متولي الأوقاف أنفسهم وعامة الناس، وحكومة الانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية.

وقد لقيت الباحثة خلال إعداد هذه الدراسة مجموعة من المصاعب والعقبات أبرزها:

1. وجود نقص في وثائق بعض السنوات مما أدى إلى عدم تكوين رؤية واضحة حول موضوع معين أو مسألة لها أهمية.

2. صعوبة قراءة بعض الوثائق، وبخاصة تلك المكتوبة باليد، فأحيانا يكون الخط غير مقروء أو غير واضح.

3. بعض الوثائق أصابها التلف، وقد يعود ذلك إلى عدم تخزينها في أماكن ذات ظروف مناسبة.

4. عدم تأريخ بعض الوثائق.

لقد اجتهدت في دراسة هذا الموضوع، والكشف عن مضامينه، وعرض نتائجه وتوصياته، آملاً بأن تكون لملاحظات الأساتذة الكرام دور في سد ثغراتها وإصلاح عيوبها.

الفصل الأول

نظرة في المصادر والمراجع

الفصل الأول

نظرة في المصادر والمراجع

أ – المصادر

1- الوثائق غير منشورة

تعتمد هذه الدراسة على وثائق اللواء الشمالي المحفوظة في مكتبة بلدية نابلس ومركز إحياء التراث بالقدس، وهي في مجملها وثائق أصلية غير منشورة، وكانت هذه الوثائق قبل ذلك محفوظة في جامع الجزار بمدينة عكا، في غرف مغلقه لا تستعمل نهائياً. وقد نقلها رماء جاد الله الذي كلف في ثمانينيات القرن الماضي من الجامعة الأردنية بتصوير وثائق وسجلات المحاكم الشرعية وسجلاتها في فلسطين، وقد تزامن ذلك مع إجراء الترميمات الشاملة في مسجد الجزار والمدرسة الأحمدية – نسبة إلى أحمد باشا الجزار– الملحقة به، واقتضى ذلك تنظيفاً شاملاً للمسجد والأروقة التابعة له، ومن المرجح أن أيدي الإتلاف كادت أن تأتي عليها بالكامل إلا أنها نقلت إلى نابلس لتجد مكانها في مكتبة بلديتها[1].

وتبحث الوثائق في عدة مواضيع مختلفة كالأراضي الوقفية والمحاكم الشرعية والمساجد والمدارس والمقابر والمقامات والوعظ والإرشاد والشؤون الإدارية والمالية الأخرى.

ولأهميتها التاريخية تم وضعها في متناول أيدي الطلبة والباحثين والدارسين باعتبارها وثائق أصلية. وقد أشرف على ترتيبها وتبويبها المرحوم الدكتور محمود عطا الله[2].

أما وثائق مركز إحياء التراث المتعلقة بأوقاف الناصرة فتعود في أصولها إلى وثائق المجلس الإسلامي الأعلى والدوائر والمؤسسات التابعة التي تولت الإشراف على أوقاف فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني بما فيها أوقاف الناصرة ولتوضيح مضامينها وتحليلها يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

---

[1]. **مقابلة شخصية:** معين، سليمان غزال، 51 عام، رئيس قسم أرشيف في مكتبة بلدية نابلس، نابلس، 2010/4/24.

[2]. ن.م

أ- وثائق أوقاف قضاء الناصرة

تعد وثائق أوقاف الناصرة الحلقة الأولى في سلسلة وثائق أوقاف اللواء الشمالي التي تم توظيفها في الدراسة، وتتألف من (6) صناديق، وعالجت في مضامينها مواضيع وقفية مختلفة. كالأراضي والعقارات الوقفية أو المسقفات من الدكاكين والخانات والبيوت وعمليات المسح والتسجيل والتعميرات والمساجد والمقامات والإسطبلات والمقابر والدعاوي التي أقيمت بحقها وما جرى بشأنها من مراسلات ودعاوي ومداولات وهو ما توضحه بيانات جدول رقم (1)

جدول (1) وثائق قضاء الناصرة

رقم الصندوق	عدد الملفات ورقمه	اسم الصندوق	اسم الملف	تاريخه	محتوى الملف
70	6	أراضٍ وعقارات وقفية		1946-1930	دكان أوقاف شهاب الدين[1] وما يتعلق بها من إيجارات مختلفة لفترات زمنية، وأسماء الأشخاص الذين استأجروا الدكاكين الخاصة بشهاب الدين، ومبالغ الإيجار، وكذلك تم توضيح إيجار كل من خان الباشا، وإيجار وضمان الزيتون من أوقاف عبد الله باشا. ويحتوي هذا الصندوق على (144) وثيقة.
	1		دكان من أوقاف شهاب الدين	1941-1930	
	2		=	=	
	3		=	=	
	4		=	=	
	5		إيجار خان الباشا[2]	1946-1930	
	6		إيجار البايكة وضمان الزيتون من أوقاف عبدالله باشا[3]	1944-1932	

[1]. شهاب الدين: تتضارب الروايات حول نسب شهاب الدين، وأقربها للدقة هي أن شهاب الدين ابن شقيقة صلاح الدين الأيوبي شارك خاله في قتال الصليبيين خاصة ارناط ، واستشهد متأثراً بجراح أصيب بها ودفن بمحاذاة الخان من الجهة الشرقية المعروفة بمقام شهاب الدين، لجنة الدفاع عن وقف شهاب الدين، **وقف شهاب الدين**، ص15.

ارناط : هو الاسم الذي اطلقه المسلمون إبان الحروب الصليبية على الامير ارنولد او رينالد دي شاتيلون الذي استولى على الكرك وبنى اسطولا في البحر الاحمر واستولى على العقبة فطارده الملك العادل نائب صلاح الدين الايوبي باسطول أنشأه لهذا الغرض وفي عام 1187 جرت معركة حطين الفاصلة وفيها قتل ارناط .عطية الله احمد ،القاموس الاسلامي ،ص71.

[2]. خان الباشا: أقيم هذا الخان في بداية الفتوحات الإسلامية، وكان منذ أقامته ملكاً أميرياً تابعاً للدولة. وتكون الخان في البداية من طابق واحد فقط، وفي نهاية القرن التاسع عشر أضيفت إليه عشر غرف ضيافة في الطابق الثاني، واستعملت هذه الغرف فندقاً. وفي أوائل القرن الثامن عشر زار عبد الله الباشا مدينة الناصرة فأمر بإعادة ترميم الخان ووقفه على الجامع الأبيض، وهو بدوره وقف ذري لآل الفاهوم، ومنذ ترميم عبد الله باشا له حمل الخان اسم الباشا. منصور، أسعد، **تاريخ**، ص 194.

[3]. عبد الله باشا: هو عبد الله باشا بن علي أغا الخزندار كان والده من كبار مماليك الجزار، اضطر عبد الله باشا إلى الفرار من عكا أيام ثورة سليم باشا على الجزار سنة 1789. وبعد وفاة الجزار عام 1804 التزم عبد الله باشا الحياد في الصراع على السلطة وأصبح الساعد الأيمن لسليمان باشا العادل وأقرب المقربين إليه وشغل له وظيفة وكيل الوالي ونائبه، وبعد مرض سليمان باشا وقبيل وفاته عام 1819 بعدة أشهر تسلم مقاليد الحكم في عكا وتوفي ما بين 1854 – 1855، منصور، أسعد، **تاريخ**، ص 194. مناع، عادل، **أعلام**، ص 265- 270.

71			قضـــــايا		
	19		الوقـــــف	1948–1927	تم توضيح وعرض قضـــية
			ودعاويه		وقف دحية الكلبـــي[1] ومـــا
	1	قضـــية وقـــف دحية الكلبي		1938–1927	حدث على هذا الوقف مـــن اعتداء من سلطات الانتداب البريطاني، وشرح موقـــف
	2	دعـــوى دحيـــة الكلبـــي ضـــد الحكومة		1937–1933	المجلس الإسلامي الأعلـــى في محاولته لحماية الوقف،
	3	=		=	وإقامة دعوى ضد الحكومة.
	4	=		1939–1933	وتم طرح عدة دعاوٍ وشكاوٍ
	5	=		1945–1934	
71	6	وقـــف دحيـــة الكلبي		1948–1945	من الأهـــالي فـــي قضـــاء
	7			1943–1930	الناصرة ضد الحكومة تـــم
	8	أوقاف جـــامع عبد الله باشا		1936–1930	رفعها للمجلس الإســـلامي
	9	متفرقات		1933–1932	الأعلـــى لمحاولـــة حلهـــا والمحافظة على الأوقـــاف
		ملـــف دعـــوة الوقف			ويحتوي هذا الصندوق على (665) وثيقة.
	10	وقـــف جـــامع الناصرة[2]		1934–1933	
	11	دعـــوة متوليـــة وقف عبـــد الله باشا		1934–1933	
	12	ملـــف دعـــوى الوقف		1934–1933	
	13	قضية أراضـــي أهالي معلول[3]		1935	

[1]. وقف دحية الكلبي: هي قرية بنيت على الجبل المسمى باسمه وقد دعيت بهذا الاسم نسبة إلى الصحابي دحية بن زيد بن عامر بن عوف الكلبي. الجليلي، حسين، **معجم أسماء**، ج(1)، ص104.

[2]. جامع الناصرة: هو المسجد الأبيض، وتم تمويله من سليمان باشا العادل في النصف الأخير من القرن الثامن عشر والمسجد لا يزال يشكل جزءاً من وقف عائلة آل الفاهوم. وسليمان باشا هو والي صيدا وعاصمتها مدينة عكا وهو خليفة أحمد باشا الجزار، واتخذ سليمان باشا عبد الله باشا الخزندار الساعد الأيمن الذي كان يعتمد عليه ويرسله في مهمات خارج عكا ومرض وتوفي سليمان عام 1819. مناع، عادل، **أعلام**، ص 265 – 266.

[3]. معلول: قرية تقع غرب الناصرة، بمعنى الدخل، وتعلو 275م عن سطح البحر، مساحة أراضيها 4698 دونماً. الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، ج 7، قسم 2، ص118.

	14		قضية مشـــاع[1] ووعره الناصر	1935	
	15		قضـــية عـــرب المزاريب[2]	1935	
	16		وقـــف النبـــي سعين[3]	1945–1937	
	17	قضايا الوقف ودعاوية له	قضـــية وقـــف جامع كفر كنا[4]	1945–1940	
	18		وقف العزيز[5]	1945–1944	
	19		الإدعاءات فـــي دوائر التسوية	1945–1948	
72	11	التســـــوية والتسجيل	مســـح أمـــلاك الوقف وتسجيلها	1935	احتوت هذه الوثائق علـــى أسماء قرى الناصرة وتـــم رصد ما فيها مـــن أوقـــاف وتسجيل الأمـــلاك الوقفيـــة التي لم تكن مسجلة. وتم توضيح مساحة الأوقاف في كل قرية. ويحتـــوي صـــندوق (72) على (63) وثيقة.
	1		=	1935	
	2		=	1935	
	3		=	1935	
	4		=	1935	
	5		=	1935	
	6		=	1935	
	7		=	1935	
	9		=	1935	
	10		=	1935	
	11		=	1935	

[1]. مشاع: نظام استغلال الأرض حسب الملكية الجماعية وتعني أن الأرض ليست مفروزة على مستغليها. **موسوعة**، ج 4، ص 219.

[2]. المزاريب: قبيلة بدوية في الناصرة، يعود نسبهم إلى النعيم. الدباغ، مصطفى، بلادنا، ج 1،قسم 2، ص 173.

[3]. النبي سعين: جبل ارتفاعه 530م غربي الناصرة، نسبة إلى النبي الذي اختلف في أسمه ، يعتقد أنه عربي من أسعنه أي بمعنى الرجل الذي اتخذ مظلته، وسمي مقام سعين لأنه كان يستظل به على هذه القمة، أو لأنه كان يرى من بعيد كالمظلة واعتقد أيضاً انه وجد معهد ديني على هذه القمة، أو إحدى المدن المجاورة وأنه كان معهداً وثنياً ثم تحويله إلى معهد يهودي فمسيحي فإسلامي. منصور، أسعد، **تاريخ**، ص 190.

[4]. كفر كنا، قرية تقع في الشمال الشرقي من الناصرة على بعد 6 كم، تقع على ارتفاع 250–275م عن سطح البحر، مساحة أراضيها 85 دونماً، الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، ج 7، ص 94.

[5]. العزيز: قرية تقع على الطرف الجنوبي من سهل البطوف بين قريتي رمانة والبعينة، ترتفع 200 م عن سطح البحر تبلغ مساحتها 7 دونمات. لم أعثر تعريفاً لعزيز الذي نسبت إليه هذه القرية. الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، ج 7، ص 94.

73	7				
	1	التسوية والتسجيل	مسح أملاك الوقف وتسجيلها	1935	
	2			1935	
	3			1935	ويحتوي صندوق (73) على (70) وثيقة.
	4			1935	
	5			1935	
	6			1935	
	7			1935	
74	14	التعميرات والمالية	تعميرات مختلفة	1948-1926	تمت الإشارة في هذا الصندوق إلى تعمير وبناء وترميم الأماكن التابعة للأوقاف مثل المساجد والمدارس (مدرسة الإناث الإسلامية) وتم توضيح الأوضاع المالية للأوقاف من حيث الضرائب ورسوم أملاك الوقف، ورواتب الموظفين، ونفقات أوقاف مدينة الناصرة. ويحتوي هذا الصندوق على (891) وثيقة.
	1		تعميرات مختلفة	1927-1926	
	2		تعميرات وإنشاءات	1931	
	3		مشروع بناء للبنك الزراعي العربي في الناصرة[1]	1935	
	4		المدرسة الإسلامية	1932-1930	
	5		مدرسة الإناث الإسلامية	1948-1930	
	6		إرساليات	1933-1930	
	7		تحقيقات	1933-1930	
74	8		ضرائب ورسوم على أملاك الوقف	1937-1932	

[1]. الناصرة: مدينة ترتفع نحو 400م عن سطح البحر و 300م عن مستوى سهل مرج بن عامر، وتحيط بها جبال مرتفعة، جبل القفزة، وجبل الدحي جنوبها الشرقي، وتعد مدينة الناصرة خط تقسيم المياه بين وادي الأردن شرقاً والبحر المتوسط غرباً. تتميز بموقعها المهم حيث تقع داخل الجليل الأدنى وكان لموقعها المهم أهمية في ربط المدن افلسطينية بعضها ببعض منذ قديم الزمان ولها أهمية تجارية وسياسية وعسكرية خاصة لأنها تقع في بقعة تتوسط بيئات متنوعة حولها، حيث جعلها مركزاً للتبادل التجاري وجذب للسياح خاصة المسيحيين لما لها من مكانه مهمة عند المسيحين. منصور، أسعد، **تاريخ**، ص6-10. **الموسوعة الفلسطينية**، ص 436.

	9		رواتب الموظفين ونفقاتهم من وقف جامع الناصرة	1938-1933	
	10		إرساليات	1936	
	11		رواتب ونفقات لمركز أوقاف الناصرة	1940-1938	
	12		لجنة توجيه الجهات	1947-1934	
	13		وكيل أوقاف الناصرة	1937	
	14			1941 - 1946	
75	20	مساجد ومقابر ومقامات		1948-1931	يضم هذا الصندوق أسماء المساجد والمقابر والمقامات في كل قرية من قرى الناصرة، ومدى اهتمام الأوقاف بالأملاك التابعة لها من حيث الإنشاء والترميم، ومحاولة حل المشاكل التي تتعرض لها. ويحتوي هذا الصندوق على (364) وثيقة.
	1		مسجد قرية كفر كنا	1946-1931	
	2		جامع صفورية[1]	1935-1932	
	3		مسجد قرية الرينة[2]	1936-1932	
	4		إنشاء مسجد في قرية معلول	1937-1932	
	5		إنشاء مسجد في قرية المجيدل[3]	1947-1932	
	6		إنشاء مسجد في قرية اندور[4]	1935	

[1]. صفورية: قرية تقع شمال غرب الناصرة إلى الشرق من شفا عمرو، تبعد 7 كم، عن الناصرة وتقع على علو250م عن سطح البحر، تم احتلالها عام1948، وطرد سكانها إلى عيلوط، وتبلغ مساحتها55.378 دونما، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص 460.

[2]. الرينة: قرية تقع شمال شرقي الناصرة عرفها الرومان بأسم راني والصليبيون باسم رانيي. كادت الهزة الأرضية أن تدمرها كلها سنة 1927. ومساحة أراضيها 16.029 دونماً، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص 445.

[3]. المجيدل: قرية تقع جنوب غرب الناصرة على بعد 8 كم، قاعدتها في الجنوب كالمثلث على علو 240م عن سطح البحر. كانت تابعة لناحية طبريا لواء صفد، وتم احتلالها في 1948/6/16. تبلغ مساحتها 8836دونماً، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص 501.

[4]. أندور: قرية تقع على سفح الشمال الشرقي لجبل الدحي وعلى ارتفاع 180م عن سطح البحر، لم يتغير اسمها خلال الفترات التاريخية، وتم احتلالها1948/5/17. وكانت مساحة أراضيها 12.444دونماً، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص 405.

	7		إنشاء مسجد في قرية دبورية[1]	1935–1940	
75	8		إنشاء مسجد في قرية كفر مندة[2]	1935	
	9		إنشاء مسجد في قرية كوكب أبو الهيجا[3]	1935	
	10		مسجد قرية عين ماهل[4]	1935	
	11		إنشاء مسجد قرية المشهد [5]	1935	
	12		إنشاء مسجد قرية يافة الناصرة[6]	1935–1944	
	13		تعمير مسجد قرية دبورية	1946–1947	
	14		أرض مقبرة في قرية كفر كنا	1930–1934	
	15		مقبرة دفن في قرية العفولة[7]	1933	

[1].دبورية: قرية تقع إلى الشرق من الناصرة على السفح الغربي لجبل الطور، تعلو 200 م عن سطح البحر. تقوم على الموقع الذي كانت عليه قرية دبرة أو دبرت العربية الكنعانية بمعنى مرعى، مساحة أراضيها 18185 دونماً، دباغ، مصطفى، **بلادنا**، ج7، قسم 2 ، ص 124–125.

[2]. كفر مندة: قرية من قرى الناصرة تقع على ارتفاع 180م عن سطح البحر على بقعة كفر مندي أيام الرومان، تبلغ مساحة أراضيها 14.935دونماً، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص 494.

[3]. كوكب أبو الهيجا: قرية تقع شمال كفر مندا ترتفع 400م عن سطح البحر، كان اسمها كوكبا أيام الرومان وكوكب الكراد أو كوكب كاران إلى أن سكنها احفاد حسام الدين أبو الهيجا، تبلغ مساحة أراضيها 18.674دونم، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص 494.

[4]. عين ماهل: قرية تقع شرقي الناصرة على علو 450م عن سطح البحر ذكرها الافرنج عين ميهر وصل عدد سكانها إلى 7927 نسمة سنة 1995، وتبلغ مساحة أراضيها 13.390دونماً، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص 478.

[5]. المشهد: قرية من قرى الناصرة تعني المجتمع من الناس، تبعد عن الناصرة 3 أميال باتجاه الشمال الشرقي وتبلغ مساحة أراضيها 54دونماً، الدباغ، مصطفى، بلادنا، ج7، قسم 2 ، ص 99.

[6]. يافة الناصرة:قرية تقع جنوب غرب الناصرة على بعد3كم، وتسمى يافة الجليل ترتفع300إلى 350م عن سطح البحر كانت تابعة لصفورية أيام الرومان وكان أسمها ايافا، مساحة أراضيها17.809دونماً، عراف، شكري، **المواقع الجغرافية**، ص516.

[7]. العفولة: هي قرية عربية تقع جنوب مدينة الناصرة في وسط مرج بن عامر. باعت الحكومة العثمانية أراضيها لتجار لبنانيين سنة 1869 فباعها هؤلاء لليهود الذين طردوا العرب منها، بعد أن كان بها سنة 1922م (563) عربياً، ثم اخذ العدد يتناقص حتى خلت من العرب تماماً وسميت عفوله لأن في المكان المدينة التوراتية عوفل (سفر الملوك) وفي الحرب العالمية الأولى وجدت في هذه المنطقة قاعدة للجيش التركي والألماني. حجاج، عيد، **كل مكان وأثره في فلسطين**، ج 2، ص 635. شراب، محمد، **معجم**، ص 536.

	16		المقبـــــــرة الإسلامية فـــي الناصرة	1933-1942	
	17		مقبـــرة عـــرب المزاريب	1935	
	18		مقـــــام "أبـــــو شوشة[1] "	1937-1941	
	19		دعوى في مقبرة العفولـــــــــة الإسلامية	1935	
	20		واعـــظ قضـــاء الناصرة	1935-1948	

ب- ملفات وثائق اللواء الشمالي العامة:

تعد وثائق اللواء الشمالي العامة الحلقة الثانية في سلسلة الوثائق التي اعتمـــدت عليهـــا الدراسة، وتتألف من (29) صندوقاً، احتوت في مضامينها على وثائق عامة تخص أقضية اللواء الشمالي إبان فترة الانتداب البريطاني وهي: حيفا، وعكا، وطبريا، وبيسان، وصفد إضافة إلـــى قضاء الناصرة وهي ما توضحه بيانات جدول رقم (2).

[1]. مقام أبو شوشة: أبو شوشة هو شخص تقي كان يصلي حتى غمره المطر. وتوجد عدة مقامات عرفت بأبي شوشة في عدة مدن في فلسطين، وتوجد عدة قرى ع1رفت بأبي شوشة. **اتصال هاتفي مع شكري عراف**، ت 2010/12/14م.

جدول (2): وثائق اللواء الشمالي

رقم الصندوق	عدد الملفات ورقمه	اسم الصندوق	السنة	محتوى الملف
76	8	أراضٍ وعقارات وقفية	1951-1928	يحتوي على إيجار وضمان لأراضي الوقف ودكاكين وقفية ومبالغ الإيجار وأسماء المستأجرين
77	16	أراضٍ وعقارات وقفية	1947-1929	
78	9	تعميرات	1952-1927	بناء مساجد وترميم المقابر والأبنية الوقفية
79	6	مالية	1946-1922	تحتوي على عائدات ونفقات الأوقاف في كل مناطق الأقضية وميزانية المجلس الإسلامي، والضرائب التي تدفعها الأوقاف في كل قضاء.
80	9	مالية	1948-1927	
81	7	مالية	1937-1930	
82	8	مالية	1940-1931	
83	7	مالية	1933-1932	
84	10	مالية	1937-1933	
85	10	مالية	1948-1933	
86	4	مالية	1940-1934	
87	3	مالية	1935-1935	
88	6	مالية	1936-1935	
89	6	مالية	1941-1935	
90	9	مالية	1940-1937	
91	9	مالية	1947-1938	
92	7	مالية	1945-1940	
93	8	مالية	1947-1941	
94	12	مالية	1947-1941	
95	7	مالية	1946-1946	
96	8	مالية	1949-1946	
97	7	المحاكم الشرعية	1953-1934	ذكرت فيها بعض المعلومات عن الاعتداءات على وقف الدحي من خلال المراسلات وتبليغات المحاكم الشرعية وتسجيل الأوقاف في المحاكم الشرعية ولجان الأوقاف
98	10	المحاكم الشرعية	1941-1926	

رقم الصندوق	عدد الملفات ورقمه	اسم الصندوق	السنة	محتوى الملف
99	15	مراسلات وتبليغات إدارية	1948-1933	تحدث عن شؤون إدارية للإدارة والموظفين
100	14	مساجد	1949-1927	و إنشاء بعض المساجد في قضاء الناصرة والتبرعات التي تقدمها الأوقاف للمساجد
101	20	موظفون	1947-1936	وعن شؤون موظفي الأوقاف
102	7	وعظ وإرشاد	1944-1930	وعن وعظ الوعاظ للناس لحماية الأوقاف وعدم التعدي عليها
103	5	شؤون متفرقة	1948-1923	و عن معلومات متفرقة تخص الأوقاف
104	10	شؤون متفرقة	1947-1927	

وفي ضوء ذلك فقد احتوت هذه الوثائق على مجموعة من القضايا الهامة سياسياً واقتصادياً وإدارياً وعمرانياً، تتعلق بأراضي الأوقاف وعقاراتها والأملاك الوقفية في القضاء، وعقود الإيجار، وآليات مسحها وتسجيلها في دوائر الأوقاف والطابو، والإشكالات التي حصلت مع دوائر الأوقاف وحكومة الانتداب ومتولي الأوقاف ومستغليها وعائداتها ونفقاتها، والاعتداءات التي تعرضت لها[1].وقد وضحت هذه الوثائق مدى اهتمام المجلس الإسلامي ودائرة الأوقاف العامة في القدس بأوقاف الناصرة وقضائها، ومتابعة شؤونها الإدارية، من خلال دائرة الأوقاف في عكا الممثلة للواء الشمالي، والتي يتبع لها إدارياً مراكز حيفا وطبريا وصفد وبيسان والناصرة[2]، ومدى الالتزام بالقرارات الصادرة عن المجلس الإسلامي الأعلى ودائرة الأوقاف العامة في القدس وتطبيق هذه القرارات على كافة الأقضية التابعة لها كمرجع أساسي.

كما تضمنت العديد من سجلات المحاكم الشرعية التي تهتم بقضايا متعددة، منها النفقات وعمليات البيع والشراء، وتسجيل الأملاك والعقارات الوقفية[3]، وكشفت كذلك عن الدعاوي والشكاوي المتعلقة بأمور الأوقاف الذرية الواجب تسجيلها في المحاكم الشرعية حسب شروط

---

[1]. اللواء الشمالي، و 76/ب ع، ت 1942/1/3، ص1.

[2]. اللواء الشمالي، و 99 ، ع 399، ت 1942/8/29، ص 24.

[3]. اللواء الشمالي، و 87، ع 1584، ت 1935/1/15، ب ص.

الوقف، ثم في دوائر الأوقاف[1]. وأوضحت الوثائق أن المجلس الإسلامي الأعلى هو رأس الهرم الإداري لدائرة الأوقاف، وأن جميع ما يخص أمور الأوقاف من شؤون إدارية ومالية وإقرار الموازنات العامة في فلسطين، وتعيين مأموري الأوقاف، ومتابعة شؤون الأراضي الوقفية، والحرص على الأملاك الوقفية، وبناء المساجد وتعميرها وترميمها، كل ذلك يعود للمجلس الإسلامي وقراراته[2].

وبالرغم من عموميتها واشتمالها على مواضيع مختلفة تهم اللواء الشمالي وأقضيته خلال فترة الدراسة بما فيها قضاء الناصرة، إلا أنها عززت المادة الوثائقية الخاصة بقضاء الناصرة وذلك في مجالات الإدارة والمالية والإعمار والرواتب والإرشاد... الخ، كما أتاحت للباحثة الاطلاع على الظروف العامة للأوقاف في الأقضية المجاورة وعلاقتها بمدينة عكا وإدارة الأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى في القدس.

ج- وثائق مركز إحياء التراث والبحوث الإسلامية / القدس:

كانت القدس مركزاً للمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى وما تبعه من مؤسسات مختلفة، لذا فهي المركز الرئيس لوثائق المجلس الإسلامي. ويضم مركز إحياء التراث عدداً كبيراً من الملفات التي تتضمن معلومات واسعة عن عقارات الناصرة وأوقافها.

لقد استعانت الباحثة بالعديد من ملفات المركز ذات العلاقة بأوقاف الناصرة والقضاء، وهناك شبه كبير بينها وبين سجلات الأوقاف المحفوظة في مكتبة بلدية نابلس من حيث الشمولية والدقة وتنوع الموضوعات ومن هذه الملفات ما يلي:

صندوق رقم (79)

- ملف 10 / 9. 1 / 1946 / 15.

[1]. اللواء الشمالي، و 81، ب ع، ت 1946/11/19، ص20.

[2]. اللواء الشمالي، و 107، ع 122، ت 1944/9/24، ص 18.

- ملف 10 / 10. 1 / 1944 / 15.

- ملف 10 / 7. 1 / 1944 / 15.

- ملف 10 / 6. 1 / 1935 / 15.

- ملف 10/ 5. 1 / 1934 / 15.

صندوق رقم (93)

- ملف 97 / 4. 15 / 1932/ 0.

صندوق رقم (26)

- ملف 10 / 1 / 1. 1 / 1939 / 15.

- ملف 10 / 1 / 2. 1 / 1944 / 15.

صندوق رقم (71)

- ملف 10 / 1. 2 / 1927 / 15.

- ملف 10 / 2. 2 / 1930 / 15.

تعتبر هذه الوثائق المصدر الرئيس للمعلومات في الاطروحة، وقد تميزت بالعديد من السمات الاساسية ومن أبرزها:

1- الشمولية:

تناولت هذه الوثائق العديد من الجوانب التي تهم المجتمع الفلسطيني خلال هذه الفترة التي بينت واقع المجتمع الفلسطيني بشكل دقيق كالجوانب الدينية والاجتماعية والعمرانية والسياسية والثقافية، حيث تصور هذه الوثائق الواقع العام تصويرا لم تصل اليه المصادر الأخرى، فمن خلال وثيقة واحدة نستطيع استخراج مجموعة من المعلومات المختلفة مثل العمل

الإداري داخل جهاز الأوقاف الإسلامي ومعلومات مالية تخص أيجار العقارات الوقفيـــة وتبـــين نوع العملة المستخدمة وقيمتها الشرائية، وتوضح معظم الوثائق الفترة الزمنية التي كتبت فيها[1]. ومن خلال الوثائق يمكن معرفة العقارات الوقفية مثل الدكاكين والبيوت والخانات التي اعطـــت بعض المعلومات عن مساحتها وقيمة الايجار العائدة للأوقاف. وتضمنت معلومات حول المساجد ومدارس الناصرة وقضائها ونوعية مواد البناء المستعملة وأسعارها، وأجور العمال وتبين أعمال دوائر الأوقاف في التعمير والمبالغ التي صرفت عليها، وهناك سجلات تحدد رواتـــب مـــوظفي الأوقاف الشهرية وتبرعات المجلس الإسلامي خاصة لمدرسة الإناث الإسلامية في الناصرة [2].

وتبين وثائق الأوقاف المشاكل التي عانت منها أراضي الأوقاف ومنهـــا عـــدم تســـجيل معظمها واثر ذلك في ضياع حقوق الأوقاف وإهمالها، وتحدد هذه الوثائق طبيعـــة الاعتـــداءات التي تعرضت لها عقارات الأوقاف وأراضيها من المستاجرين حيث تهرب بعضهم مـــن دفـــع المستحقات عليهم وأوضحت العقوبات التي فرضت عليهم[3].

2- الاتصال الزمني:

تغطي وثائق الأوقاف فترة الدراسة دون انقطاع من 1922- 1948 مما أفسح المجـــال لرسم صورة واضحة المعالم عن الأوقاف وفعاليتها خلال فترة الانتداب البريطاني، واستمرارية الوثائق زمنياً تعود إلى الكفاءة والمصداقية التي تمتع بها القائمون على نظام الأوقـــاف، وكـــان لمعالجة نظام الأوقاف امور ذات طابع ديني.

حفظت هذا الوثائق داخل المدرسة الأحمدية الملحقة بجامع الجزار قبل نقلها إلى مكتبـــة بلدية نابلس حيث حظيت باهتمام كبير من المسؤولين وتم ترتيبها وحفظها فـــي 104 صـــناديق وفق مواضيع مختلفة بحيث تسهل على الباحث الوصول إليها[4].

---

[1]..الناصرة، و77،ع619، ت 7/14، 1931، ص13

[2]..الناصرة،و 77، ع 776، ت 5/15، 1935، ص148

[3]..ن. م

[4].مقابلة شخصية، معين سليمان غزال، 51 سنة، رئيس قسم الوثائق، أرشيف مكتبة بلدية نابلس، 2010/4/24

3- الإطار المكاني:

تتصل وثائق الأوقاف اتصالا وثيقاً بمنطقة الدراسة، وما ينشر فيها من مواقع موقوفة من أراضٍ وعقارات حيث تبين نوعها وموقعها وحدودها ومساحتها وانتشارها وحجم واردتها ونفقاتها وطبيعتها من حيث صلاحيتها أو عدمها، وحيث تتضمن مراسلات الناصرة وقضائها مع مديرية عموم الأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى في القدس والدوائر البريطانية المدنية والعسكرية، لقد أوضحت الوثائق الواقع الميداني لعقارات وأراضي الأوقاف من خلال وصفها وصفاً شاملا.

4- الموضوعية:

تميزت المادة الوثائقية بالموضوعية والدقة وعدم التحيز والتزوير، وخاصة أنها كتبت لتحقيق أهداف سامية ترتبط بالدين والدنيا كالحفاظ على المساجد والمقامات، وحماية جميع الأراضي الموقوفة من العقارات من أي اعتداءات قائمة عليها إن كانت من جهة الانتداب البريطاني أو الحركة الصهيونية أو المسؤولين أنفسهم الذين تعرضوا للأوقاف بالأذى والضرر.

وهذا دليل واضح على نزاهة القائمين وحرصهم على نظام الأوقاف لما له من أهمية كبيرة، ولقد أوضحت الوثائق العقاب الذي يلحق بالموظف أو المسؤول الذي ألحق الأذى أو الضرر بها.

5- الحيوية:

لقد أوضحت وثائق الأوقاف الاهتمام البريطاني الصهيوني باستلاب الأراضي العربية في قضاء الناصرة وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين الهادفة لاغتصاب الأرض الفلسطينية والاعتداءات الواضحة عليها. ويمكن استخدام هذه الوثائق كأدلة على جرائم الحركة الصهيونية ضد شعبنا، وتقديمها للمحاكم الدولية لاستعادة حقنا في الأرض والوطن.

وأوضحت هذه الوثائق مدى اهتمام المجلس الإسلامي الأعلى ودائرة الأوقاف العامة بالقدس بالأوقاف الإسلامية من خلال عدة محاولات لحمايتها من الضياع والاعتداء البريطاني

والصهيوني عليها، فعمل المجلس الإسلامي على شراء مساحات كبيرة من الاراضي وتسجيلها باسم المجلس الإسلامي لحمايتها والدفاع عنها وكما عمل على توعية المواطنين من خطر الحركة الصهيونية وبيعهم لأراضيهم وذلك من خلال الوعظ والارشاد.

2) المصادر المنشورة

أ- جريدة الوقائع الفلسطينية:

هي الجريدة الرسمية، صدرت بتاريخ 1921/1/1م في مدينة القدس عن حكومة فلسطين التي أقامتها سلطات الانتداب البريطاني، وهي جريدة شهرية، صدرت باللغات العربية، والانجليزية والعبرية، وخصصت لنشر القوانين والقرارات الصادرة عن حكومة الانتداب مثل تعيينات الموظفين وتنقلاتهم.

وفي مطلع عام (1932) أطلق على الجريدة اسم صحيفة الوقائع الفلسطينية. وقد أفادت منها الدراسة بشكل رئيسي في توضيح تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى، وقراراته ووظائفه[1]. وفي الإشارة إلى اللجان الوقفية التابعة للمجلس والأوقاف بشكل عام[2]. وعرض وظائف بعض الموظفين مثل المتولي[3]. ويوجد منها نسخة كاملة في قسم الوثائق والمعلومات التابع لمكتبة بلدية نابلس.

ب- المذكرات:

* مذكرات الحاج أمين الحسيني في كتابه (حقائق عن قضية فلسطين) الذي تم نشره عام (1957). وضح هذا الكتاب موقف المجلس الإسلامي الأعلى ودوره في حماية الأراضي الوقفية من الاعتداءات البريطانية والصهيونية من خلال إشرافه على إدارة الأوقاف والمحاكم الشرعية والقضاة الشرعي، ومحاولته شراء مساحة كبيرة من الأراضي المعروضة للبيع من

---

[1]. الوقائع، ع 58، ت 1922/1/1، ص 3-4.

[2]. ن. م.

[3]. الوقائع، ع 142، ت 1925/7/1، ص 373.

أموال الأوقاف وتسجيلها باسم المجلس الإسلامي الأعلى لحمايتها من المشروع الاستعماري. وتدرج الكاتب في الحديث عن فلسطين موضحاً حقائق تاريخية فلسطينية منذ دخول الاحتلال البريطاني عام 1917/ 1918م، وقيام الحكم العسكري واستبداله بالانتداب عام 1922 الذي استمر حتى عام 1948م. عارضاً لاعتداءات الإنجليز وصولاً للاستعمار الإسرائيلي والأهداف الصهيونية في إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين[1].

* مذكرات محمد عزت دروزه:- نشر هذا الكتاب عام (1993) تحت عنوان مذكرات محمد عزت دروزه، وتعد هذه المذكرات من المصادر الهامة لهذه الدراسة لأن صاحبها واكب تطورات الأوضاع في فلسطين منذ مطلع القرن الحالي، وساهم في صنع القرار داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى عمله مديراً لدائرة الأوقاف الإسلامية في فلسطين منذ عام (1932-1937)، وقد دوّن كل ما لاحظه من واقع مشاركته القيادية الفاعلة الناشطة، إذ ظل عضواً فاعلاً ومناضلاً بارزاً في أبرز التنظيمات والتجمعات السياسية والفكرية التي نشطت في الدفاع عن القومية ومقاومة الانتداب والاستيطان الصهيوني. وهي تشتمل ملاحظاته اليومية على الأحداث والشؤون الشخصية والعائلية والحزبية والوظيفية والمحلية. وأبرز ما أفادت به الدراسة تشكيل المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى، ودوافع المسلمين من وراء ذلك، وعرض متصرفية القدس زمن الدولة العثمانية وأقسامها وبيان أنواع إيرادات الأوقاف العامة[2].

ج – المصادر والمراجع المطبوعة :

كتاب أسعد منصور الصادر تحت عنوان تاريخ الناصرة الذي نشرعام 1923 وتناول فيه العديد من المواضيع المتعلقة بتاريخ الناصرة وجغرافيتها التاريخية خلال الفترة العثمانية التي تقف على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة لموضوع الدراسة وفي مقدمتها حارات الناصرة ودور عبادتها والحياة الاقتصادية فيها على صعد الزراعة والحرف والتجارة وما اشتملت عليه من خانات وقفية وغير وقفية.

---

[1]. الحسيني، أمين، **حقائق**، ص50.

[2]. دروزة، محمد، **مذكرات**، م (1)، ص 1-22.

* كتاب أمين أبو بكر الذي بعنوان "ملكية الأراضي في متصرفية القدس" (1858–1918). نشر عام 1996م. وتحدث عن التشكيلات الإدارية والتبعية الإدارية للواء عكا في العهد العثماني مما أعطى صورة واضحة عن الفترة التي سبقت الدراسة، كما أشار إلى قانون الأراضي العثمانية الذي يخص الأراضي الوقفية وتصنيفاتها إلى الأوقاف الصحيحة والأوقاف غير الصحيحة[1].

* كتاب بيان نويهض الحوت الذي بعنوان "القيادات والمؤسسات في فلسطين". نشر بتاريخ 1984م. وتناول دور المجلس الإسلامي الأعلى في حماية الأوقاف الإسلامية وتحريم بيع الأراضي. كما وضح أعمال إسرائيل الاستفزازية بإرغام الناس على دفع الضرائب للضغط عليهم لبيع أراضيهم[2].

* كتاب زهير غنايم "لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية (1864–1918)" نشر عام 1999م. ووضح التنظيمات العثمانية وقوانين الأراضي العثمانية والتقسيمات الإدارية للواء وأقضيته مما أفاد الدراسة بشكل واضح، خاصة أن مدينة الناصرة كانت تتبع إدارياً للواء عكا. مما أعطى صورة واضحة عن الفترة التاريخية التي سبقت فترة الدراسة كما أشار الكتاب إلى إدارة الوقف الذي هو أساس موضوع الدراسة[3].

* كتاب مايكل دمبر الذي بعنوان "سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين منذ عام (1948–1988)". وضح الكتاب إدارة الأوقاف في الفترات العثمانية والبريطانية الصهيونية وركز على الاعتداءات الإسرائيلية السافرة للسيطرة على أراضي الوقف الإسلامي[4].

وبين دور المجلس الإسلامي في الحفاظ على أراضي الأوقاف حيث استخدم عدة إجراءات وطرق للحيلولة دون تملك الحركة الصهيونية أراضي الأوقاف.

---

[1]. أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص417

[2]. الحوت، بيان، **القيادات**، ص294

[3]. غنايم، زهير، **لواء**، ص32

[4]. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص4–8

* كتاب محمد الحزماوي الذي بعنوان "ملكية الأراضي في فلسطين عام (1918–1948)" نشر هذا الكتاب بتاريخ 1998، موضحاً ما كانت تعانيه الأراضي من الفوضى والفساد مما حمل الحكومة العثمانية على إصدار قانون الأراضي العثمانية الذي خص الأراضي الوقفية، وبدأت عملية ضبطها من خلال تعيين موظفين حكوميين مقرهم القدس للإشراف على الأراضي والأملاك الوقفية ومتابعة أمورها[1].

* كتاب هند البديري الذي بعنوان "أراضي فلسطين" الذي نشر عام 1998م، وفيه تحدثت الكاتبة عن طبيعة الإدارة في فلسطين وتقسيماتها الإدارية واستيلاء اليهود على بعض الأراضي. كما أشار الكتاب إلى تكوين المجلس الإسلامي ودوره في حماية الأراضي[2].

[1]. الحزماوي، محمد، **ملكية** ص335

[2]. البديري، هند، **أراضي**. ص45

الفصل الثاني

الإدارة

1- التبعية الإدارية

2- التشكيلات الإدارية في اللواء

3- التشكيلات في القضاء

الفصل الثاني

الإدارة

1- التبعية الإدارية:

أولا: في أثناء الحكم العثماني وبداية الاحتلال البريطاني

تعد التبعية الإدارية إحد المحاور الهامة في دراسة أوقاف الناصرة لأنها تجسد ــ العلاقة القائمة بين الأوقاف وإدارتها في القضاء من ناحية، وبين الهيئات الإدارية العليا في مدينة القدس وعلى رأسها المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة الحاج أمين الحسيني مروراً بعكا ومأمورية اللواء الشمالي فيها من ناحية أخرى.

كانت فلسطين في أثناء الحكم العثماني مقسمة إلى ثلاثة ألوية تتمثل في عكـــا، ونـــابلس والقدس وتبعت إدارياً لولاية صيدا حتى عام 1864 م، حيث صدر قانون الولايـــات فـــي ذلـــك العام، ثم ألحقت بولاية دمشق، وبقيت كذلك حتى تشكيل ولاية بيروت عام 1882 م التي تتبـــع للعاصمة اسطنبول، فأتبع بها كل من لواء عكا، ونابلس، وقد فصلت متصرفية القدس عن دمشق عام 1874م، وألحقت بوزارة الداخلية في الدولة العثمانية[1].

تشير الوثائق أن قضاء الناصرة كان يتبع إداريا ومدنياً وعسكرياً إلى لواء عكـــا إبـــان العهد العثماني، وكان يشكل القضاء الخامس إلى جانب أقضية حيفا، وطبريا، وصفد، وعكا، وقد أدخلت الدولة العثمانية تغيرات جوهرية على نظام الأوقاف في فلسطين وغيرهـــا وذلـــك بعـــد إصدار قانون الأراضي عام 1858 م، ومنها المركزية على إدارة الأوقاف ، مما أدى إلى الحـــد من انتشار الأوقاف، ووضع الدولة العثمانية عام 1883 م يدها على كثير من الأوقـــاف وذلـــك بسبب سوء ادارتها[2].

---

[1]. منصور، اسعد، **تاريخ**، ص 68 – 72. ابو بكر، امين، **ملكية**، ص 170. غنايم، زهير، **لواء**، ص 45 – 46 .

[2]. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 34 – 37. ابو بكر، امين، **ملكية**، ص 301 – 302.

كان لواء عكا يتكون من خمسة أقضية هي : حيفا، وعكا؛ والناصرة؛ وصفد؛ وطبريا . كما كان كل قضاء يتكون من عدد متباين من النواحي والمدن والقرى والقبائل البدوية التي اختلف عددها بين فترة وأخرى تبعاً للتغيرات الإدارية في اللواء. كما كان هناك تباين في عدد القرى التابعة للأقضية من فترة إلى أخرى[1].

ازداد عدد القرى في لواء عكا عام (1897) خاصة في قضائي حيفا وصفد. وادى ذلك إلى ظهور قرى جديدة في اللواء أثر قدوم مجموعات من المهاجرين المسلمين من جزائريين وبوسنيين وشركس[2]. ولكن عدد القرى في لواء عكا انخفض عام (1906) بسبب فصل قضاء الناصرة عن اللواء والحاقة بمتصرفية[3] القدس كأجراء إداري خدمة الحجاج المسيحيين، وتسهيلاُ لزيارة الأماكن الدينية المقدسة القائمة في القدس وبيت لحم والناصرة والمغطس بالقرب من نهر الأردن[4] ونتيجة لما نجم عن هذا الفصل من آثار سلبية على سكان الناصرة، أعيد القضاء إلى لواء عكا، وتم فصله عن متصرفية القدس عام (1910). ولم تطرأ تغيرات على التقسيمات الإدارية فيه حتى عام (1914) عندما اتخذ مجلس إدارة لواء عكا قراراً باستحداث نواح جديدة لتطوير اللواء إدارياً واقتصادياً واجتماعياً، وخصوصاً بعد زيادة عدد القرى نتيجة زيادة عدد السكان، وتعمير عدد من القرى للمهاجرين المسلمين، تم استحداث ناحية صفورية في قضاء الناصرة بعد أن كان القضاء خالياً من أي ناحية[5].

تطابقت التشكيلات الخاصة بالأوقاف مع التشكيلات المدنية التي وضعها الانتداب مستندا فيها على التراث العثماني الإداري. ونلاحظ أن حكومة الانتداب والهيئات الإدارية العليا

---

[1]. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 34 – 37. ابو بكر، امين، **ملكية**، ص 301 – 302.

[2]. غنايم، زهير، **لواء**، ص 47.

[3]. المتصرفية: هي الوحدة الإدارية التي كانت تسمى سنجقاُ أو لواء والمشرف عليها المتصرف. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **القضية الفلسطينية**، ص 46.

[4]. الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، ج 10، قسم 2، ص 49. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 13.

[5]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص13. غنايم، زهير، **لواء**، ص50.

للأوقاف قد حافظت على هذه التشكيلات بما ينسجم والتشكيلات الإدارية المدنية، بغية منع قيام تداخلات أو تباينات في المجال المدني والشرعي الخاص بالأوقاف[1].

وفي أيلول من عام 1918 رحل الحكم العثماني عن الناصرة دون عودة، بينما احتلت الوحدات البريطانية أراضي القضاء، وفرضت عليه الأحكام العسكرية، شأنه في ذلك شأن بقية متصرفية عكا، وبموجب ذلك قسمت فلسطين إلى خمسة ألوية هي: القدس والخليل ويافا وغزة وبئر السبع[2]. وفي عام (1920) ألغيت الإدارة العسكرية واستبدلت بإدارة مدنية تمهيداً لتنفيذ اتفاقية سان ريمو، ونصوص صك الانتداب، ومع انفاذ صك الانتداب عام (1922) تم إلغاء لواء الجليل، وضم لواء فينيقيا تحت اسم اللواء الشمالي ومركزه حيفا[3]. وفي عام (1924) قسمت فلسطين إدارياً إلى ثلاثة ألوية وهي على النحو الآتي:

1) اللواء الشمالي: ويشتمل على أقضية حيفا وعكا والناصرة وطبريا وصفد ونابلس وجنين و طولكرم و بيسان ومركزه حيفا[4].

2) لواء القدس يافا، ويشتمل على مقاطعة القدس ومقاطعة يافا ومركزه القدس، وتشتمل مقاطعة القدس على أقضية القدس ورام الله وبيت لحم وأريحا، أما مقاطعة يافا فتشتمل على قضائي يافا والرملة[5].

3) اللواء الجنوبي ويشتمل على أقضية غزة وحبرون (الخليل) وبئر السبع ومركزه غزة.

ونلاحظ أن حكومة الانتداب والهيئات الإدارية العليا للأوقاف قد أبقت التشكيلات الخاصة بالأوقاف على غرار التشكيلات الإدارية المبينة بغية منع قيام تداخلات أو تباينات في المجال المدني والشرعي الخاص بالأوقاف وتبعية العديد من الدوائر ذات العلاقة.

---

[1]. أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص 161.

[2]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 187. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 87. الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، ج 2، ق 2، ص 12 – 13.

[3]. أبو حجر، أمنة، **موسوعة**، ص958.

[4]. الوقائع، ع (116)، ت 1924/9/1، ص 727.

[5]. ن. م.

أما في عهد الانتداب البريطاني فقد حافظ قضاء الناصرة على تبعيته لعكـــا، وانفصـــلت عكا عن بيروت ، وأصبح يدين بتبعيته لمدينة القدس مقر حكومة الانتداب.التي ألحقت مباشـــرة بوزارة المستعمرات في لندن[1].

ثانياً: التشكيلات الإدارية للأوقاف الفلسطينية في العهد البريطاني (1922 – 1948م)

أ – المجلس الإسلامي الأعلى:

كانت الأوقاف والشؤون الإسلامية زمن الدولة العثمانية تدار من قبل نظارة الأوقـــاف[2]، وكانت المحاكم الشرعية تخضع لشيخ الإسلام[3]، وهذا يختلف عن الوضع فـــي فتـــرة الانتـــداب البريطاني على فلسطين، حيث أصبحت إدارة الوظائف الدينية بيد موظفين انجليزيين ويهود فترة الحكم العسكري والمدني، وخاصة عندما عين نورمان بنتويش (Norman Bintwich)[4] رئيساً للقضاة في عهد إدارة هربرت صموئيل (Herbert Samuel)[5]، وكانت لـــه صـــلاحية تعيـــين القضاة المسلمين للمحاكم الشرعية والإشراف على الأوقاف وما يتبعها مـــن مســـاجد ومـــدارس ومؤسسات إسلامية[6].

شعر الأهالي بالخوف على أدارة شؤونهم الدينية من الأجانب، وبـــدأوا يتنبهـــون إلـــى ضرورة إدارة شؤونهم بأيديهم زمن المفتي الشيخ كامل الحسيني[7] وطلب المسلمون ذلـــك مـــن

---

[1]. أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص 170–172. غنايم، زهير، **لواء**، ص 45.

[2]. خلة، كامل، **فلسطين**، ص 266. جبارة تيسير، **تاريخ**، ص 146.

[3]. جبارة، تيسير، **تاريخ**، ص 146.

[4]. بنتويش: شخصية يهودية درس الحقوق، وكان يعمل في إدارة هربرت صموئيل وكان مشرفاً على المحاكم الشرعية والأوقاف، وبعد محاولة اغتياله استقال والتحق بالتدريس في الجامعة العبرية. السفري، عيسى، **فلسطين**، ص 137. خلة كامل، **فلسطين**، ص 266. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 165.

[5]. صموئيل: يهودي بريطاني الجنسية، وهو اول مندوب سامي على فلسطين عمل على تهويد فلسطين وأسس الجامعة العبرية بالقدس، وألغى القوانين العثمانية واستعاض عنها بقوانين جديدة تساعد على تحقيق المشروع الصهيوني.و عام 1925 أصبح اليهود يمتلكون حوالي مليون دونم،السفري، عيسى، **فلسطين**، ص 145. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 180.

[6]. خلة كامل، فلسطين، ص 266. محسن، عيسى، **سماحة**، ص 53. جبارة، تيسير، **تاريخ**، ص 146.

[7]. هو من عائلة الحسني في القدس يعود نسبه إلى الحسين بن علي سبط الرسول (ص). محسن، عيسى، **سماحه**، ص11. ص11.

صموئيل في أثناء زيارته لنابلس[1] وبدأت الجرائد العربية في فلسطين تحث الإنجليز على هذا الطلب، فأضطر صموئيل للموافقة عليه[2].

لكن تم تأجيل تشكيل المجلس بسبب وفاة كامل الحسيني بتاريخ 1921/3/21 [3]. وأصبح وأصبح منصب الإفتاء شاغراً حتى طالب الأهالي بتعيين الحاج أمين الحسيني خلفاً لأخيه عليه. وتم تعينه بعد إجراء الانتخابات وتشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بشكل رسمي بتاريخ 1922/1/9[4].

وافق وزير المستعمرات على تحويل الاتفاق المؤقت إلى اتفاق دائم، يخول بموجبة المفتي صلاحية الإشراف التام على أموال الوقف[5].

وفي نهاية 1921 نشر قانون تضمن إنشاء المجلس الإسلامي الأعلى الذي تألف من رئيس العلماء الذي يتولى منصبه مدى الحياة، وعضوية أربعة أعضاء ينتخبون لمدة أربع سنوات[6]. ومن أجل ذلك تم الاتفاق على عقد انتخابات لتشكيل المجلس الإسلامي بعد فشل اقتراح اقتراح راغب النشاشيبي[7] بتأجيل الانتخابات، وعلى أثره انسحب راغب مع خمسة من مؤيديه احتجاجاً على عدم تلبية اقتراحهم[8]. وتم اجتماع هيئة الناخبين في القدس في كانون الثاني عام

---

[1]. جبارة، تيسير، **فلسطين**، ص 146.

[2]. خلة، كامل، **فلسطين**، ص 266. جبارة تيسير، **تاريخ**، ص 147. الموسوعة الفلسطينية. ج 4، ص 87.

[3]. دروزة، عزت، **مذكرات**، م (1) ص 566. جبارة، تيسير، **تاريخ**، ص 147.

[4]. الحاج أمين الحسيني. ولد في مدينة القدس وشب وترعرع وتعلم على يد محمد رشي رضا وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده. وهو أخو كامل الحسيني. محسن، عيسى، **سماحة**، ص147.

[5]. الكيالي، عبد الوهاب، **تاريخ**، ص 244.

[6]. **الوقائع**، ع 160، ت 1926/4/1، ص 3–4. خلة، كامل، **تاريخ**، ص 267.

[7].ولد في القدس سنة 1880 وأتم دراسته فيها ودرس المرحلة الثانوية في استانبول وتخرج في مدرسة الهندسة الحربية، وعين مهندساً للأشغال العامة في لواء القدس، وانتخب نائباً عن القدس في مجلس النواب العثماني. حمادة، محمد، **موسوعة**، ج 3، ص 92.

[8].خلة، كامل، **تاريخ**، ص 267. جبارة، تيسير، **قضية**، ص 27.

1922 وتمت عملية الانتخابات بحضور 47 ناخباً، وحصل الحاج أمين الحسيني على 40 صوتاً وأصبح بذلك رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى مدى الحياة[1].

وانتخب الشيخ محمد مراد[2] مفتي حيفا ممثلاً عن منطقة عكا، وعبد الله الدجاني[3] ممثلاً عن منطقة يافا، وسعيد الشوا[4] ممثلاً عن منطقة غزة، وعبد اللطيف صلاح[5] ممثلاً عن منطقة نابلس وجدد انتخاب الآعضاء كل أربع سنوات مرة، وحيث يقدمون مضابطهم الانتخابية لرئاسة المجلس[6].وينتخب كل لواء مندوبه أو مندوبيه بواسطة المنتخبين الثانويين الذين ينتخبهم الأهالي وفقاً لقانون انتخاب النواب العثمانيين[7].

وقام المجلس منذ تاسيسه بنشاط واسع لخدمة القضايا الوطنية، فقد وقف في وجه السياسية البريطانية التي قامت على اساس انشاء الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين وقاوم نشاط الحركة الصهيونية ومؤسساتها.

وظائف المجلس الإسلامي وأعماله:

قام المجلس الإسلامي بعدة أعمال ووظائف تبين مدى اهتمامه بالقضايا الوطنية ومنها:

---

[1]. خلة، كامل، **تاريخ**، ص 267. جبارة، تيسير، **قضية**، ص 27.

[2]. الشيخ محمد مراد: تعلم في الأزهر وتم انتخابه عضواً للمجلس الإسلامي عام 1922. نويهض، عجاج. **رجال**، ص 138.

[3]. عبد الله الدجاني: ولد في يافا عام 1871، وتلقى أصول العربية والفقه عن والده وعمه وتعلم التركية والفرنسية، عمل قاضياً في محكمة بداية يافا في العهد العثماني، وبعد الاحتلال البريطاني لفلسطين عين قاضياً لمحكمة الصلح وانتخب أول عضو ممثلاً ليافا في المجلس الإسلامي الأعلى عام 1921، وتوفي عام 1927. مناع، عادل، **أعلام**،ص 177.

[4]. سعيد الشوا: انتخب عضواً للمجلس الإسلامي الأعلى وأعيد انتخابه عضواً للمرة الثانية والثالثة، وبقي حتى وفاته عام 1930. مناع، عادل، **أعلام**، ص 233.

[5]. عبد اللطيف صلاح: تولى العديد من الأعمال في الآستانة في العهد العثماني، وكان أول رئيس لمعهد الحقوق في دمشق، هو احد الاعضاء في اللجنة العليا عام 1936 ، عاد إلى نابلس بعد احتلال الفرنسيين لسوريا وتم انتخابه في المجلس الإسلامي عن لواء نابلس. توفي عام 1954. نويهض، عجاج، **رجال**، ص 36.

[6] الوقائع، ع 58، ت 1922/1/10، ص 3 – 4. مركز إحياء التراث، و 95، ع 124، ص 15.

[7]. الوقائع: ع، 58، ت 1922/1/10، ص 3+4.

1) إدارة الأوقاف الإسلامية ومراقبتها، وتدقيق الميزانية، والتصديق عليها، وتقديمها بعد التصديق للمحاكمة للإطلاع عليها[1].

2) بالإضافة إلى رعاية الشؤون الدينية والسياسية والإدارية والمالية أشرف على تعين موظفي الأوقاف[2]، ورواتبهم ودرجاتهم وترقياتهم والمصادقة على قوائم أسماء الموظفين[3].ودراسة طلبات لجان توجية الجهات فيما يتعلق بالتعينات[4].

3) ترشيح مجموعة لمصادقة الحكومة عليها ثم تعيين القضاة الشرعيين ورئيس محكمة الاستئناف الشرعية وأعضائها ومفتشي المحاكم الشرعية[5]. وتعيين المفتيين من المرشحين الثلاثة الذين تنتخبهم الهيئة الانتخابية الخاصة وفقاً للقانون الخاص الذي وضعه المجلس الإسلامي[6].

4) تعيين مدير الأوقاف ومأموريها وسائر موظفي الشرع[7] مثل تعيين عبد الرحمن صبري وأعظاً للناصرة من 1935 – 1938 ووكيلا لأوقافها عام 1941[8]. ومحمد عبد المجيد من أهالي قرية برقين[9] أماماَ لقرية الرينة[10]. ومحمد حسين الخطيب إماماَ لقرية المجيدل[11].

---

[1] الوقائع، ع، 58، ت 1922/1/10، ص 3+4. الموسوعة الفلسطينية، ج 4، ص 87.

[2]. اللواء الشمالي، و 101، ع 549، ت 1927/7/26، ب ص .

[3]. ن. م.

[4]. اللواء الشمالي، و93، ع 3421، ت 1942/11/24، ب ص.

[5]. الوقائع، ع 58، ت 1922/1/10، ص 3+4.

[6]. الوقائع، ع 58، ت 1922/1/10، ص 3+4. موريس، بيتي، **طرد**، ص 31.

[7]. الوقائع، ع 58، ت 1922/1/10، ص 3+4. مركز إحياء التراث، و 95، ب ع، ب، ص 71.

[8]. الناصرة، و 75، ع 190، 1941/7/8، ص 43.

[9]. برقين: تقع نحو الجنوب الغربي من نابلس وعلى مساحة 31 كم2 ترتفع 2190 قدماً عن سطح البحر مساحة أراضيها 12628 دونم. الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، جزء 2، قسم 2 ، ص 547.

[10]. الناصرة، و 75، ع 126، ت 1935/3/31، ص 4.

[11]. الناصرة، و 75، ع 573، ت 1935/8/31، ص 4.

5) عزل جميع موظفي الشرع والأوقاف والمعاهد الإسلامية التي ينفق عليها من مال الوقف، وعند عزل أحد الموظفين على الإطلاق تعطي المعلومات للحكومة وعلى المجلس بيان الأسباب[1].

6) البحث عن جميع الأوقاف الإسلامية وإقامة الأدلة والبراهين لإثباتها من أجل إعادتها وتسليم عائداتها للمجلس الإسلامي. ويطبق المجلس شروط الواقف في صرف واردات الأوقاف[2].

7) الاتفاق بين المجلس الإسلامي والمحاكم الشرعية على كل ما يتعلق بالأوقاف مثل الحكر، والإيجار والاستبدال ولا يجوز للمحاكم التصرف بدون هذا الاتفاق[3].

8) نشر خلاصة أعماله وحساباته كل سنة مرة في نشرة خاصة[4].

9) النظر في طلبات المساعدات المالية التي يرفعها المواطنون عن طريق مأموري الأوقاف للمجلس والرد عليها[5].

10) النظر في مطالب هيئة اختيارية المدن والقرى التي ترفع عن طريق مأموري الأوقاف في ألويتهم[6].

11) متابعة المجلس عمليات ترميم عقارات الأوقاف وأعمارها والقيام ببناء المساجد والمقابر وغيرها[7] ومن الأمثلة على ذلك إرسال المساعدات المالية وتحمل معظم النفقات الخاصة بالأوقاف في مدينة الناصرة حيث ساهم المجلس في نفقات سور المقبرة الإسلامية بقيمة(200) جنيه، والباقي دفعته بلدية الناصرة[8]. وكذلك ساهم بمبلغ (100) جنيه في بناء

---

[1]. الوقائع، ع 58، ت 1922/1/10، ص 3+4.

[2]. ن. م

[3]. ن. م.

[4]. ن. م.

[5]. اللواء الشمالي، و 99، ع 6424، ت 1941/10/28، ص 18.

[6]. ن. م، ص 17.

[7]. اللواء الشمالي، و 97، ع 1202، ت 1943/5/12، ص 5.

[8]. الناصرة، و 75، ع 670، ت 1942/9/10، ب ص.

مسجد قرية يافة الناصرة. و(30)جنيهاً لإقامة مئذنة مسجد كفر كنا[1]. وبناء منارة لجامع كفر مندا[2]، وتقديم إعانة لبناء جامع في قرية معلول وأخر في قرية كوكب أبو الهيجا[3]، فنلاحظ أن المجلس ساهم بشكل كبير في بناء معظم المساجد والعقارات الوقفية وترميم ما دمر منها بسبب الأحوال الجوية أو الاعتداء، وكذلك دفع المجلس للمحامي معين الماضي[4] أجرة دعوى دحيه الكلبي. وقدم إعانة مالية لمدرسة البنات الإسلامية في الناصرة[5].

واهتم المجلس بمتابعة الأمور المالية المتعلقة بدوائر الأوقاف من حيث التمحيص والتدقيق في الوردات والنفقات، وأجراء فحص دوري لدوائر الأوقاف مع فاحص الحسابات حيث وقع معه عقداً لفحص خمس سنوات لكل دوائر الأوقاف بين الأعوام 1927 و 1932، وطلب من مأمور الأوقاف إبلاغ الدوائر الوقفية بتحضير وثائق ايرادات السنوات السابقة ونفقاتها[6].

12) تسجيل جميع الأوقاف بما فيها المساجد والمقابر والمقامات والأراضي والعقارات الوقفية في جميع مدن فلسطين وقراها باسم الوقف الإسلامي الصحيح، لصونها وحمايتها من أي اعتداء أو استيلاء من اليهود[7]. وسدد المجلس جميع الضرائب التي فرضت على أوقاف مدينة الناصرة من عام 1932 – 1937[8].

أنقذ المجلس الإسلامي الكثير من الأراضي الفلسطينية ومنع وقوعها بيد المؤسسات الصهيونية، ووصف الحاج أمين الحسيني هذا الدور بقوله" منذ تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى الذي انتخبه الفلسطينيون لإدارة المحاكم الشرعية والأوقاف والشؤون الإسلامية في فلسطين عام

---

[1]. الناصرة، و 75، ع 670، ت 1942/9/10، ب ص. بيان المجلس الإسلامي الأعلى، ص6.

[2]. اللواء الشمالي، و 80، ب ع، ت 1935/4/4، ص 9.

[3]. ن. م.

[4]. معين الماضي: هو محامي الأوقاف، اللواء الشمالي، و 80، ب ع، ت 4/4/ 1935، ص 9.

[5]. اللواء الشمالي، و 80، ب ع، ت 1935/4/4، ص 9. بيان المجلس الإسلامي الأعلى، ص 6.

[6]. اللواء الشمالي، و 97، ع 1202، ت 1943/5/12، ص 5. فشافشه، راضي، **أوقاف قضاء حيفا**، ص57.

[7]. اللواء الشمالي، و 77، ت 1935/9/22، ص 20.

[8]. اللواء الشمالي، و 81، ب ع، ت 1933/2/24، ص 3+4.

1922"[1] . قام بأعمال عظيمة لصيانة الأراضي من الغزو اليهودي، فمنع بواسطة المحاكم الشرعية فكان يشتري من أموال الأوقاف الإسلامية كثيراً من الأراضي التي كانت عرضة للبيع، وأقرض من صناديق الأيتام أصحابها المحتاجين ليصرفهم عن البيع. وكذلك اشترى أراضي مشاع كثيرة في مناطق مختلفة. وكان الحاج أمين الحسيني يشتريها بصفته رئيس المجلس الإسلامي ويجعلها وقفاً على أهلها[2]، فمنع بذلك الأهالي من بيع هذه الأراضي، واستمروا في عملهم فيها، مقابل دفع جزء من المحصول يعادل الخمس للمجلس[3]. ومن الأمثلة على ذلك شراء أرض المصلبة في قرية صفورية لينقذها من الاعتداء الصهيوني عليها، ونجح في ذلك واعتبرت أرضاً وقفية للمسلمين[4].

وبعث الحاج أمين عدة رسائل إلى كل مناطق فلسطين يحث الأهالي على التمسك بأراضيهم وعدم بيعها لليهود، وزار بنفسه مختلف المناطق التي كان اليهود يحاولون شراء أراض فيها. ووضح للسكان أن بيع الأرض محرم في الدين الإسلامي، ويعتبر خيانة عظمى. وكذلك حث أئمة المساجد على أن تكون خطب الجمعة في هذا الشأن[5]. حيث زار الواعظ عبد الرحمن عدة قرى ومن أبرزها قرية معلول في 1937/5/31 وعين ماهل في 1937/6/14 وقرية الرينة في 1937/6/12[6].

كما شكل المجلس لجانا وجمعيات من العلماء والمفكرين لوعظ الناس وحثهم على الاحتفاظ بأراضيهم، ولجانا من المحامين للدفاع عن الفلاحين، ومنافسة اليهود في صفقات الأراضي التي يعقدونها في المحاكم [7].

---

[1]. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 353. عودة، عبد الجبار، **ملكية**، ص 124.

[2]. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 354. عودة، عبد الجبار، **ملكية**، ص 124.

[3]. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 294. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 355، جبارة، تيسير، **قضية**، ص 57.

[4]. إحياء التراث الإسلامي، و 79، م 10 / 1935/1/6.

[5]. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 294. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 355، جبارة، تيسير، **قضية**، ص 57.

[6]. الناصرة، و 75، ع 10، ت 1937/6/14، ب ص.

[7]. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 355.

وكان المجلس الإسلامي يعقد مؤتمرا سنويا للعلماء ورجال الدين لمقاومة عمليات انتقال الأراضي لليهود.ففي 1934/12/29 عقد المجلس مؤتمرا في القدس بشان بيوع الأراضي[1] حيث صدر عنه فتوى شرعية تحرم بيع الأراضي لليهود وتكفُر من يبيع أرضه أو يقوم بعملية السمسرة لبيعها، واعتبارها خيانة لله وللرسول والمسلمين[2]، ومن يقوم بذلك يمنع دفنه في مقابر المسلمين[3]. وفي هذا المؤتمر تشكلت جمعية الهداية الإسلامية لتقصي وملاحقة الذين يبيعون أراضيهم لليهود[4].

ونجح المجلس في عقد مؤتمر علماء فلسطين الأول في مدينة القدس بتاريخ 1935/1/25 ، وحضره (500) عالم من علماء الدين ورجال الإفتاء وأئمة المساجد والوعاظ والمدرسين برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني[5]. بحث فيه كيفية مواجهة الصهيونية، وحماية الأراضي العربية من التسرب إلى اليهود عن طريق السماسرة والعملاء وسبل التصدي لهم. وضرورة اقناع الناس بالوقوف في وجوههم بعد ايضاح عواقب ذلك، وناقش تأثير السماسرة وموقف الشرع من الذين يتأمرون على الأرض وتسريبها لليهود[6].

وكان من أبرز قرارات المؤتمر ما يلي:

1) إصدار فتوى دينية بتحريم بيع الأراضي لليهود، واعتبار البائع والسمسار خارجين عن الاسلام توجب مقاطعتهم وحرمانهم من الدفن في مقابر المسلمين، والصلاة عليهم[7].

2) مطالبة حكومة الانتداب البريطاني بوقف الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود، وإصدار قانون يحمي صغار المزارعين من جشع الملاك الكبار والأغنياء [8].

---

[1]. فشافشه، راضي، **أوقاف**، ص 59.

[2]. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 355.

[3] الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج 4، ص 139.

[4]. ن. م.

[5]. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 356.

[6]. السفري، عيسى، **فلسطين**، ص 207. ن. م. فشافشه، راضي، **أوقاف**، ص60.

[7].الحزماوي، محمد، ملكية، ص 357. السفري، عيسى، **فلسطين**، ص 207. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 356.

[8]. سليم، محمد، **نشاط**، ص 243.

3) مطالبة المندوب السامي بالموافقة لكل من يرغب في تسجيل أرضه وقفاً ذريا أو خيريا[1].

4) توجيه نداء إلى ملوك العرب والمسلمين وأمرائهم وزعمائهم حول المخاطر التي تحيط بفلسطين [2].

5) تشكيل جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث لتولّي تنفيذ القرارات [3].

تشكلت لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر برئاسة الحاج أمين الحسيني والقي خطبته في بداية جلسات المؤتمر، وأكد فيها على ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وطالب المسلمين لتحلي بالأخلاق الحميدة، ووجه نقداً للسماسرة وبائعي الأراضي واتهمهم بالخيانة. واهتم المجلس بتربية أبناء المسلمين في فلسطين على القيم الدينية والأخلاق الحميدة، حيث حذرهم من تعليم أبنائهم في المدارس الأجنبية [4].

وفي 1936/2/14 عقد مؤتمر علماء فلسطين الثاني في القدس، برئاسة الحاج أمين الحسيني، وحضره رؤساء وأعضاء الجمعيات وعدد من العلماء الذين لم يستطعوا حضور المؤتمر الأول، وبعد مناقشة حالة البلاد وكيفية رد الخطر عنها، قرر المؤتمر إعادة المطالبة بايقاف الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي لليهود [5].

ووقف المجلس الإسلامي إلى جانب فعاليات إضراب وثورة عام 1936، وأصدر بياناً في 1936/6/21 نص على إعلان إضراب دوائر المجلس والمدارس التابعة له وأعمال الإنشاءات والبناء والمصانع مع استثناء ما يتعلق بالشعائر الدينية [6].

---

[1]. السفري، عيسى، **فلسطين**، ص 207.

[2]. محسن، خليل، **فلسطين**، ص 130. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 356.

[3]. محسن، خليل، **فلسطين**، ص 130.

[4]. ن. م.

[5]. السفري، عيسى، **فلسطين**، ص 210. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 362.

[6]. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 209.

وساند المجلس الحركة الوطنية ماديا ومعنويا فترة الإضراب، وذلك من خلال تخفيض نسبة إيجار العقارات الوقفية. كما حدث مع مصطفى عطية الذي كان علية دفع قيمة إيجار بمبلغ 8 جنيهات و 669 ملأ، فدفع 7 جنيهات و 331 ملأ. وكذلك تم التخفيض لمحمد حمدان أبو زيد نفس المبلغ، ولنجيب عبود الداموني من 8 جنيهات و 400 مل إلى 7 جنيهات و 100 مل، ولمحمد حسين الخواجا من 6 جنيهات و 500 مل إلى 5 جنيهات و 500 مل[1] ، وقد انعكس ذلك سلبيا على دخل الأوقاف حيث أنخفض بشكل كبير[2].

وكان من حق المسلمين مراقبة المجلس بواسطة الهيئة المنتخبة، فإذا رأى ثلثها عملاً يستدعي السؤال مباشرة أو بناء شكوى فللهيئة أن تدعو بقية المنتخبين بواسطة الرئيس. وإذا رأى ثلث الأعضاء الحاضرين إقالة عضو من المجلس فينتخب له خلف على الأصول، ويعرض أسمه على المجلس الإسلامي لاستلام وظيفته[3].

استغلت السلطات البريطانية حادثة اغتيال حاكم الجليل اندروز Androz بتاريخ 1937/9/26 في الناصرة على يد مجموعة عسكرية عرفت باسم اخوان القسام بسبب زيادة أعمال العنف في كافة أنحاء البلاد[4]، مما أدى إلى اعتقال عدد كبير من رجال المقاومة ومع استمرار الاضطرابات وبت حل المجلس وعزل الحاج أمين الحسيني وجرت محاولات لاعتقاله، إلا انه لجأ إلى الحرم وانتقل بعد ذلك إلى يافا ثم إلى لبنان[5].

وبعد انتهاء المجلس عينت حكومة الانتداب لجنة برئاسة يوسف هيكل[6] للأشراف على الأوقاف الاسلامية وكان من أعضائها كمال اسماعيل[7]، ويوسف طهبوب ولكن على الرغم من

---

[1]. الناصرة، و 77، ع 283، ت 1936، ص 26.

[2]. الناصرة، و 44، ع 596، ت 1937/8/10، ص 39.

[3]. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 294. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 355، جبارة، تيسير، **قضية**، ص 57.

[4]..الحوت، بيان، **القيادات**، ص 210، البيلغ، تسفى، **المفتي**، ص 91

[5].. البيلغ، تسغى، **المفتي**، ص 92

[2]. يوسف هيكل: ولد في يافا ودرس المرحلة الابتدائية والثانوية فيها ثم التحق بالكلية العربية بالقدس، وأكمل دراسة الحقوق بفرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه وعين مديراً لأوقاف اللد و مفتش عام الأوقاف الاسلامية وبقي في عمله حتى عام 1943 حيث قدم استقالته. العودات، يعقوب، **اعلام**، ص 657 – 662.

[7]. كمال إسماعيل: من عنبتا، وكان عضو المجلس الإسلامي. ثم مارس المحاماة حتى وفاته. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 210.

تشكيل هذه اللجنة إلا أنها كانت مجردة من الصلاحيات، ولم يكن لها دور سوى ما تقدمه حكومة الانتداب لها ويجب عليها الموافقة عليه[1].

ب – لجنة الأوقاف العمومية:

تشكلت هذه اللجنة عام 1921، وتألفت من مفتي القدس –الحاج أمين الحسيني– رئيساً وعضوية مدير ومأموري الأوقاف وعضو من كل لجنة محلية[2]. ومن أبرز أعمالها، تنظيم الميزانية السنوية لعرضها على المجلس الإسلامي، وتبليغ دوائر الأوقاف بميزانيتها للعام الجديد[3]. وتعيين وعزل كتبة الأوقاف ومأموريها[4]، ومثلت هذه اللجنة حلقة الوصل بين رئاسة المجلس الإسلامي من جهة ومختلف مديريات الأوقاف المنتشرة في الألوية والأقضية من جهة أخرى[5]. وكانت تجتمع مرة واحدة كل عام برئاسة الحاج أمين الحسيني ويحدد يوم معين لاجتماعها لمناقشة الميزانية واقرارها [6].

ج – مديرية عموم الأوقاف:

أدارت الأوقاف العامة التي يشرف عليها المجلس الإسلامي الأعلى في مدينة القدس جميع أوقاف فلسطين بما فيها أوقاف مدينة الناصرة. وتعتبر أعلى هيئة كلفها المجلس الإسلامي في ذلك. وكانت أوامر تعيين مديرها وعزله تصدر عن هذا المجلس[7]. وكانت في العهد العثماني العثماني ملحقة بسرايا الحكومة على مقربة من دائرة الطابو[8]. ويترأس هذه المديرية مدير الأوقاف الذي يشرف على إدارة شؤون الأوقاف الإسلامية وذلك من خلال مراكز الأوقاف الفرعية الستة التي وتقع في القدس ويافا وعكا ونابلس والخليل وغزة على رأس كل منها مأمور

---

[1]. الحوت، بيان، **القيادات**، ص 210. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 45

[2]. الوقائع، 584، ت 1922/1/10، ص 4.

[3]. اللواء الشمالي، و 93، ع 1407، ت 1947/5/20، ب ص.

[4]. اللواء الشمالي، و 93، ع 1407، ت 1947/5/20، ب ص.

[5]. اللواء الشمالي، و 88، ع 476، ت 1934/11/11، ب ص.

[6]. ن. م.

[7]. دروزة، عزت، **مذكرات**، ص 739.

[8]. أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص 419 – 420.

ويقوم بإنفاذ النظم والأوامر والتعليمات الصادرة عن المجلس الإسلامي، ويبلغها بحكم منصبه لمأمور الأوقاف، ويتلقى المدير الكتب التي ترفع إليه من مأموري الأوقاف في الأولوية والإجابة على كل المطالب[1] وتقديم الإقتراحات. واصدار التعليمات الخاصة بالأمور الإدارية المتعلقة بالموظفين سواء في مجال التعينات أو فصل الموظفين بعد إصدار المجلس قراره بذلك، بحيث يتم تكليف المأمور بتبليغ أصحابها وأشارت الوثائق إلى اقتراحه بتعيين توفيق حمو للجباية بدلاً من المتوفى كمال جراح[2].

وتشرف المديرية على الشؤون الإدارية الخاصة المتعلقة بموظفي الأوقاف من حيث اجازاتهم وتصنيفاتهم ورواتبهم وزياداتهم السنوية وترفياتهم. وعقد جلسات لمأموري الأوقاف بإشراف لجنة تنسيق موظفي الأوقاف لوضع كادر لهم[3] وتقوم ببحث المطالب المالية لدوائر الأوقاف وتنظيم الرد عليها بعد معرفة موقف المجلس الإسلامي منها[4] ومتابعة مسح وتسجيل أراضي الأوقاف مع ممثلي التسوية عن طريق مأموري الأوقاف وذلك بأتباع أساليب لحفظ حقوق الوقف[5] وإصدار التعليمات المتعلقة بتأجير أراضي الأوقاف وعقاراتها الأخرى[6].

ويبلغ المدير المسؤولين بإنجاز كافة المعاملات الموجودة لديهم والإجابة بما تقتضيه المصلحة العامة[7]. ويعد كشفاً عن كافة عقارات الوقف في القضاء ويطلب من المأمور بتكليف لجان الأوقاف المحلية والكشف عن كافة العقارات الوقفية[8].

وتصدر المديرية التعليمات المتعلقة بتأجير أراضي الأوقاف وعقاراتها الأخرى، وأشارت الوثائق إلى تقسيطها على ثلاثة أقساط يدفع القسط الأول منها اول السنة، والثاني بعد

---

[1]. اللواء الشمالي، و 99، ع 735، ت 22، 1943/3، ص 32.

[2]. سجلات عكا، و 68، ع 809، ت 1939/4/15، ص 3.

[3].. اللواء الشمالي، و 101، ع 3676، ت 1936/12/12، ص 1

[4].. اللواء الشمالي، و 101، ع 3961، ت 1941/11/30، ص 111

[5]. الناصرة، ق 77، ع 724، ت 1939/4/8، ب ص

[6]. الناصرة، و 77، ع 122، ت 1933/3/5، ص 38

[7]. اللواء الشمالي، و 99، ع 3845، ت 1941/11/9، ص9.

[8]. اللواء الشمالي، و 99، ع 414، ت 1942/2/9، ص8.

ثلاثة أشهر والثالث بعد ستة أشهر ،ومن يتاخر عن دفع أي قسط يحق لـــدائرة الأوقـــاف فســـخ الايجار[1].

وتعمل الإدارة على دراسة احتياجات الأوقاف العمرانية مثل بناء أو تـــرميم المســـاجد والدكاكين والعقارات الأخرى، وذلك بعد تنظيم دائرة الأوقاف كشوفات لها[2].

وتوقع الاتفاقيات الخاصة بالمرافعة عن أراضي الأوقاف وغيرها مع المحامين وتتـــابع عملهم، وقد أشارت الوثائق إلى أن مدير الأوقاف العام رفع مذكرة إلى المحامي صبحي الخضرا للمرافعة أمام المحكمة في قضية دحية الكلبي[3].

وتتابع الاعتداءات التي تتعرض لها أراضي الأوقاف من الجهات المختلفة وذلك بتفحص الكتب التي تصل من مأموري الأوقاف، وإصدار التعليمات حول الوسائل التي يجـــب اتخاذهـــا للرد عليها.

تمتع مدير الأوقاف بمسؤوليات وصلاحيات أوسع وفقا لنظام الأوقاف رقم (1) الصادر عام 1947 م، ومنها تقديم الدعاوي لدى المحاكم على اختلاف أنواعهـــا، والتفتـــيش بذاتـــه او بواسطة من ينتخبهم من الموظفين، وتصديق عقود إيجار عقارات الأوقاف ومراقبة الجمعيـــات الخيرية وغيرها [4].

---

[1]. اللواء الشمالي، و 76، م 4/1/3، ت 1931 –1943

[2]. اللواء الشمالي، و 77، ع 724، ت 1939/4/8، ب ص

[3]. ن. م.

[4]. اللواء الشمالي، و 100، ب ع، ت 1941/10/11، ص 115

ومن أبرز الشخصيات التي تولت إدارتها : عارف حكمت النشاشيبي، وأحمد حلمي باشا[1]، وجمال الحسيني[2]، ومحمد عزت دروزة[3]، وإبراهيم سعيد الحسيني[4]. ويوجد عدد من الموظفين في الإدارة العامة يعملون على مساعدة المدير العام:

1) وكيل مدير الأوقاف العام:

في حال غياب مدير الأوقاف يعين بديلاً عنه يسمى وكيل مدير الأوقاف العام، ويعمل على: تقديم التبليغات لمأموري الأوقاف، كما كان يفعل مدير الأوقاف، وتنظيم دفاتر خاصة تحدد فيها أسماء الجوامع والمساجد غير المضبوطة ومقدار دخلها وخرابها وما يحتاج إليه القائم على إدارة شؤونها من النفقات الضرورية[5].

---

[1]. ولد في مدينة صيدا في لبنان عام 1882، وكان والده ضابطاً في الجيش العثماني ونقل بحكم عمله إلى نابلس، وقدمت عائلته معه، تعلم أحمد مبادئ الدين الإسلامي واللغة العربية وتنقل بين العديد من الوظائف، وعين في بداية شبابه في المصرف الزراعي في نابلس، وخلال الحرب العالمية الأولى التحق بالجيش العثماني، وحارب البريطانيين في العراق، وبعد ذلك توجه إلى الأردن حيث عين مستشاراً للمالية، وقدم عام 1926 إلى فلسطين بدعوة من الحاج أمين الحسيني وشغل وظيفة مدير عام الأوقاف ما بين 1926 – 1930، وبعد استقالته عمل مديراً للبنك العربي في القدس، شارك في فعاليات الحركة الوطنية منذ عام 1936 فنفته السلطات البريطانية إلى جزيرة سيشل، وبعد عامين أطلق سراحه، فتوجه إلى مصر وعاد إلى فلسطين، وقام مع رفاقه بتأسيس حكومة عموم فلسطين بتاريخ 1948/11/1، وتولى رئاستها، وتوفي في لبنان بتاريخ 1963/6/29 وتم دفنه بالقدس. العودات، يعقوب، **أعلام الفكر**، ص 411 – 414.

[2]. درس في مدارس مدينة القدس، والتحق بالجامعة الأمريكية ببيروت وعاد إلى القدس عام 1923. وأصبح أميناً عاماً للمجلس الإسلامي الأعلى ومديراً عاماً للأوقاف الإسلامية ، وتسلم رئاسة الحزب العربي، حمادة، إعلام، فلسطين، ج 2، ص 86.

[3]. ولد في مدينة نابلس عام 1887 وتوفي عام 1984، شارك في الحركة الوطنية وأعمالها في مواجهة الانتداب البريطاني، وبسبب مشاركته في فعاليات الإضراب والثورة عام 1936 أبعدته سلطات الانتداب إلى صرفد بتاريخ 1936/6/18 وبقي هناك مدة ثلاثة أشهر. وأصبح مأموراً لبريد نابلس ثم مديراً لمدرسة النجاح الوطنية في نابلس ثم مديراً عاماً لأوقاف فلسطين عام (1932. 1937).[3] . دروزة، عزت، **مذكرات**، ص 8، العودات، يعقوب، **إعلام الفكر**، ص 212.

[4]. تعلم في مدارس الحكومة العثمانية في القدس، ثم ذهب إلى الآستانة لإتمام دراسته و بمثابة وكيل أو مندوب للحاج أمين في مدينة الخليل التي كانت بالنسبة للحاج أمين ذات أهمية خاصة في السياسية المحلية كما عمل مديراً للأوقاف العامة. دروزة، عزت، **مذكرات**، ص 787.

[5]. سجلات عكا، و 68، ع 6756، ت 1931/11/12، ص 61

ومن واجباته ومهامه:

1- إحصاء الأوقاف الإسلامية الخاصة بقضاء الناصرة جميعها على أن تحتوي على المساحة التقريبية، وعلى أسماء المساجد والأوقاف الذرية[1].

2- تقصي الحقائق، وجمع المعلومات عن مستأجري العقارات الوقفية، ففي 1933/9/28م طلب مأمور اللواء الشمالي من وكيل قضاء الناصرة إرسال بيانات مفصلة عن خليل المشعور. الذي كان مستأجراَ أحد دكاكين وقف شهاب الدين[2].

3- إرسال المعلومات حول العقارات الوقفية، وحاجة بعضها إلى الترميم أو التعمير، كما في خان الباشا[3]، ومسجد قرية دبورية الذي وصفه الوكيل بالسيئ، وهو بحاجة للتعمير ويطلب من المأمور إبلاغ المجلس الإسلامي لتقديم المساعدة المالية[6].

فقد طلب المأمور تعمير المقبرة الإسلامية في العفولة لما تعرضت له من خراب ودمار[4].

4- استلام قيمة إيجار الأوقاف مع المستندات و الوصولات وإرسالها لمأمور اللواء الشمالي في عكا، مثال ذلك، استلامه من رافع بك الفاهوم قيمة إيجار البايكة من أوقاف عبد الله باشا[5].

5- تسليم العقارات الوقفية واسترجاعها من أيدي المستأجرين، كما هو الحال عندما طلب المأمور من الوكيل تسليم محمد حسن دكاناً من أوقاف شهاب الدين[6] وغالباً ما كانت عقود الإيجار تسجل باسم الوكيل كمؤجر مثل تسجيل دكان وقف شهاب الدين باسم الوكيل محمد

---

[1]. الناصرة، و (77)، ب ع، ت 1937/8/23، ب ص.
[2]. الناصرة، و (70)، ع 604، ت 1933/9/28، ص 7.
[3]. الناصرة، و (70)، ع 132، ت1 /1933/5، ص8.
[4]. الناصر، و (75)، ب ع، ت 1933/5/30، ب ص.
[5]. الناصرة ، و (70)، ع (471)، ت 1933، ص11.
[6]. الناصر، و(70) ب ع، ت 1934/3/12، ص3.

الصفوي كمؤجر للمستأجر خليل المشعور[1]. ومن أبرز وكـــلاء أوقـــاف الناصـــرة محمـــد الصفوي من 1930–1940[2] وعبد الرحمن صبري من 1941–1947[3].

2) المحاسب العام:

يدقق الجداول الشهرية العائدة لمراكز الأوقاف من حيث الواردات والنفقات ويوقع على وصولات صرف المبالغ المالية التي يقرها المجلس الإسلامي إلى دوائر الأوقـــاف[4]، ويحاســـب المتولين والموظفين من الناحية المالية، وأجراء المناقصات والعطاءات وغيرها [5].

3) مراقب الأوقاف العام ومهامه:

تسميته الإدارية مرتبطة بوظيفته فيعمل على:

1– مراقبة تنفيذ تأجير عقارات الأوقاف، وقد أوصى بعدم تأجيرها للمدينين[6].

2– تكليف مأموري الأوقاف إعداد قوائم بأنواع الأوقاف ومقدار إيرادها [7].

3) تكليف مهندسي الأوقاف الكشف عن عقارات الأوقاف التي تحتاج إلى أعمار وتحديد مقدار التكاليف[8].

د – مأمورية دائرة اللواء (دائرة اللواء الشمالي)

احتلت المأمورية المرتبة الرابعة في سلم التشكيلات الإدارية، وخلال فتـــرة الانتـــداب البريطاني على فلسطين وجدت ثلاثة مأموريات، هي اللواء الشمالي في عكا، واللواء الأوســـط

---

[1]. الناصر، و(70) ع 604، ت 1933/9/28، ص7.

[2]. الناصرة، و، 70، ب ع، ت 1932/10/26، ب ص.

[3]. الناصرة، و 75، ع 252، ت 1946/2/10، ب ص.

[4].. اللواء الشمالي، و 88، ب ع، ت 1935/4/20، ص 81

[5]. ن. م.

[6].. اللواء الشمالي، ق 103، ع 5526، ت 1928/5/27، ب ص

[7]. ن. م.

[8].. اللواء الشمالي، و 78، ع 6079، ت 1928/8/7، ب ص

في نابلس، واللواء الجنوبي في القدس[1]. وقد شملت مأمورية أوقاف اللواء الشمالي عدة أقضية هي عكا وصفد وطبريا، والناصرة، وحيفا.

كان مقرها في عكا.وكان يرأسها مأمور الأوقاف الذي يتم تعينيه من المجلس الإسلامي.وظهر من خلال الوثائق إن مركزها كان في حيفا حتى 1931/7/24. وثم نقلها إلى عكا دون الاشارة إلى سبب ذلك[2]. وكانت الدائرة تحتفظ بالسجلات الخاصة بالأوقاف والسجلات والسجلات المتعلقة بالموظفين ورواتبهم ودرجاتهم [3].

مارست دائرة الأوقاف أعمالها من خلال مجموعة من الأجهزة التنفيذية ومنها:

1) قلم المحاسبة: وفيه وظيفتان: المحاسب وأمانة الصندوق، يقوم بواجبهما المحاسب وهو وحده المسؤول عما يتعلق بمركز الإدارة من الحسابات، وأعمال الجباة في المركز والملحقات[4]، وعليه إدارة شؤون المعاملات الحسابية اليومية والشهرية والسنوية بكل دقة، وتنظيم إدبارات المحاسبة وتحقيقها، وربط المخابرات الحسابية بها[5].

2) قلم التحريرات والتسجيل: وفيه من الأعمال، قيد الأوراق الواردة والصادرة بعد كتابتها على الآلة الكاتبة، وحفظ النسخ الكتابية من كل مخابرة في اضبارتها الخاصة بها[6]، وتسجيل عقارات الأوقاف، ومفروشات الإدارة، والمساجد، وجميع الأضابير المختصة بالموظفين، وتكون المخابرات والتسجيل بحوزة الكاتب وتحت إدارته.

---

[1]. اللواء الشمالي، و 101، ع 50، ت 1938/1/29، ص 6.

[2].. اللواء الشمالي، و 98، ع 512، ت 1932/10/31، ص 16

[3].. اللواء الشمالي، و 101، ع 390، ت 1938/7/26، ص 17

[4]. اللواء الشمالي، و 99، ب ع، ت 1937/4/10، ص 2.

[5]. ن. م.

[6]. ن. م.

وعليه أيضاً إدارة شؤون المعاملات التحريرية والقيدية يومياً بكل دقة، وبدون تأجيل عمل يوم[1]، ولا يجوز إبقاء مخابرة خارج القيد والإضبارة المختصة بها مهما كان نوعها وأهميتها[2].

3) قلم الجباية: وفيه من الأعمال: الضمان، والإيجارات، والمزايدات، ومحاسبة المتولين، والمعاملات التي تتعلق بالعقارات الوقفية، من تنظيم وصولات المزايدة، وجداول المالية، وقرارات اللجنة المختصة بالعقارات الوقفية كالضمان والإيجار والتعمير[3]، وجميع الأضابير والعقارات الوقفية المختصة بوصولات المزايدة والمتولين، كل ذلك يقوم به جابي أوقاف عكا، ويعتبر مسؤولاً عن فقدان أي وصل أو معاملة، ويعتبر ذلك مخالفة للأنظمة والتعليمات المالية[4].
المالية[4]. **2- التشكيلات الإدارية في اللواء**

أ- مأمور الأوقاف:

يعتبر رأس الهرم الإداري للواء الشمالي في عكا، يعينه المجلس الإسلامي الأعلى، ويشرف على إدارة الأوقاف في الأقضية التابعة للواء وهي طبريا وصفد والناصرة وحيفا وبيسان وعكا، ومن أبرز مهامه الإشراف على جباية الواردات، وتدقيق الجداول الشهرية التي تحتوي على المبالغ الواردة نقداً وسنداً من المراكز إلى صندوق أوقاف الشمال[5]. ومثال ذلك تدقيقه واردات ضمان الزيتون من أوقاف عبد الله باشا[6]، وواردات دكان أوقاف شهاب الدين[7]، وطلب صبحي الخضرا من واعظ الناصرة أن يرسل له معلومات عن مساحة الناصرة وحدودها لضبط أوقافها وضمها لدائرة الأوقاف[8]. ومن مهام المأمور رفع الدعاوي للمحكمة على الذين تعدوا على الأوقاف، كما حدث مع خليل المشعور الذي تعدى على دكان من أوقاف شهاب

---

[1]. اللواء الشمالي، و 99، ب ع، ت 1937/4/10، ص 2.
[2]. ن. م.
[3]. ن. م.
[4]. ن. م.
[5]. اللواء الشمالي، و 82، ب ع، ت 1932/6/25، ب ص. بيان المجلس الإسلامي الأعلى، ص1.
[6]. الناصرة، و 70، ع 500، ت 1932/10/26، ص 1+2.
[7]. الناصرة، و 70، ع 16، ت 1934/1/8، ص 1+4.
[8]. الناصرة، و 74، ب ع، ت 1935/5/3، ص 5.

الدين، فرفع المأمور عليه دعوى بسبب تأخره عن دفع الإيجار، وألزمته المحكمة بدفع 8 جنيهات [1]، كما رفع دعوى على الحكومة البريطانية لتعديها على قرية الدحي[2]. ومن مهامه أيضاَ الكشف عن أرقام العقارات الوقفية وأنواعها ومحلاتها، والإشارة إلى العقارات المعطلة والمهدومة أو التي تحتاج إلى ترميم، وإلى الأسباب التي حالت دون الانتفاع منها[3]. وذلك من خلال زياراته الميدانية حيث زار مدينة الناصرة للوقوف على سور المقبرة الذي كان بحاجة إلى ترميم[4]، وزار قرية كوكب أبو الهيجا للاطلاع على مسجد القرية الذي كان بحاجة للتعمير، ودفع(40) جنيهاً[5]، وكان المأمور يرفع التقارير عن الموظفين الذين استقالوا من الخدمة كأن يشيد بحسن أخلاقهم أو غير ذلك[6].

واشرف المأمور على تأجير العقارات والأراضي الوقفية، وكان له دور بارزَ في الحفاظ على أراضي الأوقاف وعقاراتها ، وحث أئمة المساجد والمتولين للحفاظ عليها[7].

ومن أعماله نشر الإعلانات التي تعدها إدارة الأوقاف العامة في الصحف، ومثال ذلك ما أعلنه المأمور صبحي الخضرا إلى جميع مستأجري العقارات الوقفية بأن أجرة العقارات تدفع على ثلاثة أقساط: الأول: يدفع سلفاً في الربع الأول من السنة، والثاني بعد 3 شهور، والثالث بعد ستة شهور، ومن يتأخر عن دفع أي قسط يحق لدائرة الأوقاف فسخ عقد الإيجار[8]. وفي حال حال الحاجة لمال معين، أو طلب إجازات لموظفي الأوقاف ، يقوم المأمور بدوره بإبلاغ مدير الأوقاف العام بالقدس.فقد يطلب قرضاَ مالياَ لشخص نتيجة حالته الصحيحة [9]، ويرد المدير العام

---

[1]. الناصر، و 70، ع 604، ت 1933/9/28، ص 5+7.

[2]. الناصرة، و 71، ب ع، ت 1933/6/24، ص 5.

[3]. اللواء الشمالي، و 91، ع (102)، ت 1943/11/11، ب – ص.

[4]. الناصرة، و 75، ع 411، ت 1937/1/6، ب– ص.

[5]. الناصرة، و 75، ع 202، ت 1935/5/7، ص 7.

[6]. اللواء الشمالي، و 81، ع 887، ت 1931/11/1، ب – ص.

[7]..اللواء الشمالي، و 103، ع 89، ت 1938/2/8 ــ ب ص

[8]. اللواء الشمالي، و 99، ع467، ت1943/7/18، ص40.

[9]. سجلات عكا، و 68، ب ع، ت 1935/7/17، ص 6.

العام إما بالموافقة أو الرفض[1].كما قد يطلب زيادة الرواتب لبعض الموظفين موضحاً طبيعة ظروفهم وعملهم كما فعل للكاتب ناجي بك[2].

وفي ضوء ذلك فقد تعاقب على إدارة المأمورية سبعة مأمورين وهم كما يوضحهم الجدول رقم (3)

جدول (3) مأموري أوقاف اللواء الشمالي (1922 – 1948)

أسماء مأموري الأوقاف	الفترة الزمنية التي عملوا بها
1) حسن بدر	1924 – 1929/12/31 [3]
2) رشيد أفندي الحاج إبراهيم[4]	من 1930/12/10 – 1931/6/28.
3) صبحي بك الخضرا[5]	من 1931/7/1 – 1935/7/4.
4) علي رضا النحوي[6]	من 1935 – 1938.
5) محمد توفيق الفاهوم[7]	من 1938/11/1 – 1940.
6) علي رضا النحوي	1940 – 1940.
7) محمد علي أفندي أبو الهدى	1941 – غير معروف
8) إبراهيم سعيد الحسن	1946 – 1948.

[1]. سجلات عكا، و 68، ع 1358، ت 1932/8/17، ص 8.

[2]. اللواء الشمالي، و 77، ب ع، ت 1941/10/26، ص 5.

[3]. اللواء الشمالي، و 82. ب ع، ب ص، ب ت.

[4]. رشيد الحاج إبراهيم: ولد في مدينة حيفا عام 1889 م، حيث حصل على تعليمه الابتدائي والثانوي في أثناء العهد العثماني، وأخذ العلوم الدينية واللغة العربية عن مشايخ وعلماء مدينته، وثقف نفسه بنفسه وأجاد التركية، وقد عمل موظفاً في سكة حديد الحجاز بحيفا خلال العهد العثماني، عرف بوطنيته وقد مارس نشاطاً واسعاً ضد الاحتلال البريطاني، فسجن في معتقل صرفند، ونفي إلى جزيرة سيشل وبقي هناك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد النكبة توجه الى عمان وتوفي بها عام 1953 م، حمادة، **موسوعة**، ج 3، ص 112، 113.

[5]. صبحي الخضرا: ولد في مدينة صفد وأتم دراسته الابتدائية والإعدادية في مدارسها ودراسته الثانوية في بيروت، وفي عام (1920) عاد إلى فلسطين، وكان من المقربين من الحاج أمين الحسيني، تعلم الحقوق في دمشق وعمل محامياً، وعين عام (1931) مأمور أوقاف اللواء الشمالي، واتسمت فترته بالإصلاحات العمرانية في عقارات الأوقاف. دروزة، عزت، **مذكرات**، م (1)، ص 655. عجاج نويهض، **رجال**، ص 228–230.

[6]. علي رضا: هو من صفد، وخريج الجامعة الأمريكية في الاستانه، تولي أعمالاً إدارية في العهد العثماني، وعينة المجلس الإسلامي الأعلى مأموراً لأوقاف اللواء الشمالي عام (1935). عجاج نويهض، **رجال**، ص 39.

[7]. الناصرة، و 70، ع 500، ب ت، ص 4.

يظهر الجدول أن سبعةً من مأموري الأوقاف تعاقبوا على إدارة المأمورية، وجميعهم من أعيان الحركة الوطنية الفلسطينية الموالين للمجلس الإسلامي الأعلى بقيادة الحاج أمين الحسيني، وكانوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والمستوى التعليمي، فصبحي الخضرا مثلاً كان من خيرة محامي فلسطين، وكان من أبرز مأموري الأوقاف نشاطاً، حيث قام بدور كبير في أعمار عقارات الأوقاف، واستصلاح أراضيها،

وتابع ما تعرضت له من اعتداءات[1] ودافع عن قضايا العرب ووقف إلى جانبهم[2]، وتابع الأشخاص المدينين للأوقاف والمعتدين على أملاكها، ورفع القضايا ضدهم في المحاكم، وأوكل للمحامين متابعتها[3]، وتولى علي رضا النحوي المأمورية في مرحلتين مختلفتين الأولى من (1935 – 1938م) والثانية عام (1940) بعد عودته من دمشق[4]، بينما كان بعض المتولين غير غير أكفاء عزلهم المجلس الإسلامي الأعلى لإهمالهم[5].

ب- لجنة توجيه الجهات:

تنتخب هذه اللجنة بناء على طلب من مديرية الأوقاف العامة بالقدس، وبموافقة المجلس الإسلامي الأعلى من القاضي والمفتي ومأمور الأوقاف[6]. وتكونت أعضاء اللجنة في عكا من محمد أفندي القبلاوي ، وموسى أفندي الطيري ، وجمال أفندي السعدي ، بالإضافة إلى مفتي عكا ومأمور الأوقاف فيها. وتم تعينهم في 1934/3/8، وجرى انتخابهم من قبل القاضي والمفتي ومأمور الأوقاف لمدة سنة كاملة[7]. ولم تكن طريقة تعيين اللجنة قبل عام 1934 محددة[8]، وكانت مهمتها الزظر في الطلبات المقدمة من الأشخاص لوظائف التدريس، بعد أن

---

[1]. سجلات عكا، و 2، ع 35، ت 1935/1/31، ص 19.

[2]. ن. م

[3]. سجلات عكا، و 2، ب ع، ت 1932/3/3، ص 2.

[4]. سجلات عكا، و 68، ب ع، ب ت، ص 5.

[5]. اللواء الشمالي و 82، ب ع، ب ت، ب ص.

[6]. سجلات عكا، و 65، ع 262، ت 1939/4/30، ص 5.

[7]. سجلات عكا، و 65، ع 678، ت 1934/3/8، ص 16.

[8]. ن.م .

يوجه قاضي الشرع في عكا كتابا إلى مأمور الأوقاف لاجتماعها ، وقد عينت اللجنة أحد علمـــاء عكا الشيخ محمود اللبابيدي[1] واعظ كرسي في جامع الجزار براتـــب شـــهري قـــدرة خمســـة جنيهات[2].

3-التشكيلات الإدارية في القضاء:

الجهاز الإداري:

شكل الجهاز الإداري في القضاء آخر حلقة في سلسلة الجهاز الإداري الذي تولى إدارة الأوقاف إبان الانتداب البريطاني، ومثل الإدارة التنفيذية الميدانية في القضاء بالنيابة عـــن إدارة أوقاف اللواء الشمالي القائمة في عكا، ومديرية عموم الأوقاف القائمة في مدينة القدس، والمجلس الإسلامي الأعلى بصفته أعلى هيئة شرعية وسياسية تتولى إدارة الأوقاف، وقد ظهرت فعالياتـــه بصورة أوضح في موضوع التبعية الإدارية لأوقاف القضاء، وبموجب الشواهد الحية المتـــوفرة بين أيدينا فإن جهاز إدارة أوقاف القضاء أدار شؤون الأوقاف بمهنية عالية ذات مقاصد ســـامية غايتها خدمة الدين والدنيا، ومما استحق معه أعضاؤه الرتب والرواتب والترقيات، وتألف هـــذا الجهاز من:

أ) وكيل الأوقاف:

تولي إدارة الناصرة موظف يحمل اسم وكيل، وهو وكيل عن مأمور اللواء الشمالي في عكا، ويتلقى التعليمات منه، ويعمل بما يطلبه بحكم منصبه، وكانت عمليات الاتصال والتواصل تتم عن طريق المراسلات الخطية بالبريد والتلغراف، والشفوية عبـــر التلفـــون والاجتماعـــات، واللقاءات الرسمية والاجتماعات والزيارات الميدانية[3].

---

[1] . محمود اللبابيدي: هو إمام ومدرس في جامع الزيتونة وأحد أعضاء الحزب العربي الذي تأسس عام 1935وعضو لجنة الأوقاف المحلية في قضاءعكا. سجلات عكا، ق 5، ب ع، ت 1930/11/27، ص 17.

[2]. سجلات عكا و 68، ب ع، ب ت، ص 33.

[3]. الناصرة، و 70، ب ع، ت 1932/5/16، ب ص.

ب) لجنة توجيه الجهات في الناصرة:

هي التشكيل الثاني لإدارة الأوقاف، وهي لجنة تعقد الجلسات لمناقشة قضايا متعلقة بالأوقاف والموظفين وشؤون أخرى. حيث تم انتخاب وتعين كل من الشيخ عبد الله يحيى، وحسن أفندي الخطيب ، والشيخ محمد أفندي مصطفى إمام قرية كفر كنا في هذه اللجنة عينهم مأمور اللواء صبحي الخضرا[1]، وانتخب الأعضاء وفقاً للمادة (27) من نظام توجيه الجهات التي تنص على أن "عدد العلماء الذين يوجدون في اللجنة يجب أن يكونوا ثلاثة ينتخبهم حاكم الشرع والمفتي ومأمور الأوقاف"[2]، وعين مفتي عكا رئيس اللجنة وفقاً للمادة (27) من قانون توجيه الجهات، وفي حال غيابه كان المجلس الإسلامي يسند رئاستها إلى قاضي عكا الشرعي أو غيره بصفه مؤقته[3].

وبالرغم من صدور نظام تشكيل لجنة توجيه الجهات في عكا عام 1934، إلا أن قضاء الناصرة لم تشكل هذه اللجنة إلا بعد 1934/4/26[4].

ومن ابرز مهام اللجنة في الناصرة:

1) عقد جلسات لبحث الطلبات المتقدمة لمأمور أوقاف الشمال، ومنها عقد جلسة خاصة لزيادة رواتب أئمة المساجد ومؤذنيها وخدمها[5].

2) تعيين الشيوخ كأئمة المساجد وعزلهم[6].

3) عقد الجلسات لمعاقبة المسؤولين عن أفعالهم السيئة، ومثال ذلك اجتماع اللجنة بحضور مأمور أوقاف عكا والمؤذن مصطفى عرابي ، ومتولي الأوقاف عبد الله أفندي وهيب حيث

---

[1]. سجلات عكا، و 65، ع 678، ت 1934/12/18، ص 14.

[2]. ن. م.

[3]. سجلات عكا، و 65، ع 1476، ت 1939/4/19 ب. ص.

[4]. سجلات عكا، و 65، ع 678، ت 1934/12/18، ص 14.

[5]. اللواء الشمالي، و 92، ب ع، ت 1941/1/16، ب ص.

[6]. اللواء الشمالي، و 100، ب ع، ت 1935/7/15، ص50.

أبلغهم المتولي أن المؤذن مصطفى عرابي يعارض الأمام ومتولي الأوقاف في بعض التعليمات[1]، وقد لفتت اللجنة نظرة إلى عدم المعارضة وقطعت نصف راتبه عن شهر (1) لعام (1940)، وهددته بالعزل إذا تكرر منه ذلك[2].

ج) الجهاز المساعد:

يساعد الوكيل ولجنة توجيه الجهات مجموعة من الموظفين أطلق عليهم الجهاز المساعد ومنهم الكتاب، والمحاسبون، والوعاظ، والقضاة والفراشون والآذنة. ومن أبرز أعمالهم. أن يعد الكاتب جداول شهرية تحتوي على مبالغ مرسلة نقداً أو سنداً إلى صندوق أوقاف الشمال، ثم إلى صندوق أوقاف القدس[3]. ويرسل الواعظ معلومات تخص أوقاف مدينة الناصرة، فمثلا أرسل الواعظ للمأمور رغبة أهالي عين ماهل في تسجيل أرض لهم لأوقاف مسجدهم حسب تعليمات الأوقاف[4].

ومن أشهر وعاظ قضاء الناصرة. الواعظ عبد الله يحيى، وعبد الرحمن صبر من عام 1935 – 1938، وأحمد الحاج عبد الله[5] عام 1947.

وللقاضي عدة واجبات منها رفع مطالب موظفي الأوقاف منها مطالب موظفي جامع الناصرة الذين لم يقبضوا رواتبهم وطلب من المأمور صرف رواتبهم حتى لا يتوقف العمل[6].

كما اهتم بالتعمير فقد كتب للمأمور بشأن مناقصة عمارة حائط مقبرة الناصرة الإسلامية[7]. وكان المأمور يرسل قيمة المبلغ المالي في معظم الاحيان باسم القاضي، كما حدث

---

[1]. لم توضح الوثائق إلى التعليمات التي عارضها المؤذن.

[2]. اللواء الشمالي، و 101، ب ع، ت 1940/12/13، ص 21.

[3]. اللواء الشمالي، و 82، ب ع، ت 1932/6/25، ص5.

[4]. اللواء الشمالي، و 75، ب ع، ت 1935/6/16، ص2.

[5]. هو شخص من قرية عبلين قضاء حيفا. الناصرة، و 75، ع 507/ ت 1947/5/31، ص 38.

[6]. الناصرة، و 70، ب ع، ت 1932/5/16، ص 2.

[7]. الناصرة، و75 ، ب ع، ت 1936/8/5، ص3.

في بناء سور المقبرة[1]. وقد يكون المبلغ قليلاً وهنا يبلغ القاضي المأمور بـذلك وحاجتـه إلـى المزيد من المال كما حدث في بناء مئذنة في قرية كفر كنا[2].

ومن أهم أعمال الوعاظ وعظ الناس وارشادهم بدعوتهم إلى التعاون والوحدة ومقاومـة الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني، وكانوا يتنقلون من قرية إلى أخرى، ويدعون النـاس إلى مقاطعة البضائع الأجنبية وتشجيع البضائع المحلية[3]،كمـا حـاولوا حـل مشـاكل النـاس وخلافاتهم[4].

د) المتولي:

وهو الشخص القائم على إدارة الوقف وصيانته، وتحصيل إيراداته ونفقاته وإصـلاحاته بشقيه الخيري والذري، ويعد المتولي أصغر هيئة إدارية في جهاز الأوقاف وتشكيلاته استمرارا لما كان عليه في العهد العثماني من حيث شروط التولية[5].

كانت التولية على الأوقاف الوقفية وخاصة الذرية تدار من المتولي الواقف خلال حياتـه ثم إلى من يختاره ليكون ولياً عليها بعد مماته، وكان يتم تعين المتولي عن طريق الانتخابات من العائلة، وبعد إجراء الانتخابات وظهور النتيجة تصادق عليها المحكمة مصادقة رسمية وقانونية[6] وقانونية[6] ويتوجب على المتولي إدارة شؤون الوقف كما يتفق وحجة التولية الشرعية[7].

ويتوجب على المتولي إبرام عقود التعهدات والمقاولات، وتنظيم سندات المرافعـة عـن أملاك الوقف الذي قبل توليه عليها أمام المحاكم، وصيانة ملكتيها وفقا لقانون الأوقاف الخيريـة الصادر عن حكومة الانتداب البريطاني عام 1924 [8].

---

[1]. الناصرة، و 75، ع 470، ت 1942/11/18، ص13.

[2]. ن. م.

[3]. الناصرة، و 75، ب ع، ت 1936/6/15، ب ص.

[4]. الناصرة، و 75، ب ع، ت 4/ 11/ 1936، ب ص.

[5]. الوقائع، ع142، 1925/7/1، ص 373.

[6]. مقابلة شخصية: عاطف الفاهوم، ابو خالد، 81 عام، متولي وقف الجامع الابيض، الناصرة، بتاريخ 2011/3/24

[7]. الوقائع، ع 116، ت 1924/6/1، ص 727

[8]. الوقائع، ع 116، ت 1924/6/1، ص 727

وتقع على عاتقه تقديم حسابات الأوقاف سنويا للجان الأوقاف المحلية لتدقيقها ومراجعتها[1] وكان له خاتم خاص به وهو مسؤول عن أي ختم يوضع على أي ورقة[2].

واستناداً إلى قانون الأوقاف الصادر عام (1924) لا يجوز للمتولي أن يرفض التولية على وقف بعد قبولها إلا بإذن المحكمة الشرعية ولا يجوز له بيع أو شراء أو رهن أو استئجار أي من أموال الوقف إلا بإذن من المحكمة الشرعية أو القاضي [3].

وكان المجلس الإسلامي يعمل على محاسبة المتولين على أعمالهم حيث كان يدعوهم للمحاسبة السنوية ورفع أسماء من يمتنع منهم إلى المحاكم الشرعية لإجبارهم على ذلك، أو كف أيديهم عن التولية ومعاملتهم وفقاً للأحكام الشرعية، ودليل ذلك ما ذكره وكيل مأمور قلم الجباية من أنه لم يتم محاسبة المتولين منذ سنتين وهذا مخالف للقانون، ولذا يجب محاسبتهم جميعا خلال ثلاثة أيام[4].

وفي حالة عزل أو وفاة أحد المتولين يبقى الوقف على حاله، وتنتقل الأموال الموقوفة إلى المتولين الآخرين أذا لم تنص حجة الوقف على غير ذلك [5] ومثال ذلك تولية عبد الله الفاهوم[6] على وقفية خان عبدالله باشا مدى حياته.

---

[1]. اللواء الشمالي، و 99، ع 609، ت 1937/12/19، ص 10

[2]. الوقائع، ع 270، ت 1930/11/1، ص 118

[3]. الوقائع، ع 116، ت 1924/6/1، ص 728 – 730

[4]. اللواء الشمالي، و 99، ع 609، ت 1937/12/19، ص 10

[5]. الوقائع، ع 116، ت 1924/6/1، ص 732

7.عالم أزهري وقاضي الناصرة، أصل هذه العائلة من قرية سلواد بالقرب من القدس، انتقل أحد أفرادها للعيش في قرية نين من قرى المرج بحكم عمله قاضيا للمحكمة الشرعية.نزل الناصرة امتثالا لوالي عكا أحمد باشا الجزار سنة1791، في عام 1812 بنى سليمان باش جامعا في الناصرة حيث اوكل الكتخدا على اغا الخازندار، وأوكل له قضاء الناصرة وطبريا كانت وفاة الشيخ عبد الله على الأغلب، في منفاه في مصر. ويعتقد أنه توفى عام 1838. مروات، احمد،الناصرة **اعلام وشخصيات**. ص49

الفصل الثالث

حجم الأوقاف وعائداتها

أ- مفهوم الوقف

ب- أقسام الوقف

ج- أهداف الوقف وغاياته

د- انتشار الأوقاف

الفصل الثالث

حجم الأوقاف وعائداتها

يعالج هذا الفصل حجم الأوقاف في القضاء خلال فترة الدراسة وتم التركيز فيه على مفهوم الوقف وأقسامه وأهدافه ومدى انتشاره واتساعه

أ- مفهوم الوقف:

الوقف (لغة):

هو مصدر وقف ويعني الحبس والمنع[1]، ويقال وقف الأرض على المساكين أو للمساكين، وقفاً حبسها[2].

الوقف اصطلاحاً:

هو حبس رقبة الأرض ومنافعها، أو منافعها دون رقبتها على جهة خيرية أو أهلية[3].

ب- أقسام الوقف: يقسم الوقف حسب الجهة المنتفعة به إلى قسمين هما:

1) الوقف الذري:

وهو حبس العين أو منافعه على النفس والذرية طبقة بعد طبقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وإذا انقرضت الذرية ترصد على إحدى وجوه الخير وبذلك تتحول إلى وقف خيري[4].

---

[1]. ابن منظور، **لسان**، ج (9)، ص 359، باشا، محمد، **قانون**، ص 3. الطرابلسي، برهان، **الإسعاف**، ص 3. الشواربي، عبد، **منازعات**، ص 13. أبو بكر، امين، **ملكية**، ص 416. إمام، محمد، **الوصية**، ص 190.

[2]. ابن منظور، **لسان**، م (9) ص 359.

[3]. باشا، محمد، **قانون**، ص 3. الطرابلسي، برهان، **الإسعاف**، ص 3، الأمين، حسن، **إدارة**، ص 94. الشواربي، عبد، **منازعات**، ص 13. أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص 416. غنايم، زهير، **لواء**، ص 319. البديري، هند، **أراضي**، ص 35.

[4]. باشا، محمد، **قانون**، ص 4. الطرابلسي، برهان، **الإسعاف**، ص 5 الأمين، حسن، **إدارة**، ص 95. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 39. الشواربي، عبد، **منازعات**، ص 15 . أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص 417.

ويعتبر هذا النوع من الأوقاف الصحيحية[1] وجاءت صحتها من خلال ملكية الواقف للرقبة وحق التصرف بها ويتم استغلالها حسب شروط الواقف[2]، و بموجب ذلك لا تجري عليها المعاملات القانونية والأحكام النظامية عملا بأحكام قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1858م شأنها في ذلك شأن الأموال المنقولة[3].

2) الوقف الخيري:

وهو وقف العين أو منافعه على جهة خيرية معينة كالمساجد والمدارس والمستشفيات والمكتبات ودور الأيتام والفقراء وطلبة العلم والأسبلة والأربطة والمقامات والمجاهدين والثغور وغيرها[4]. ويسمى الوقف الخيري لإقتصار منفعته على المجالات الخيرية العامة[5]. ويعرف هذا النوع من الأوقاف بالوقف غير الصحيح، لكون رقبة العين أو منافعه تعود لخزينة الدولة وبالتالي لا تجري عليها أحكام الأموال المملوكة بالرهن أو بيع والهبة وبموجب ذلك تعود للخزينة عند انقطاع أو اندراس الجهة الموقوفة عليها[6].

ج-أهداف الوقف وغاياته:

يهدف الوقف إلى ضمان التكافل الاجتماعي وتوازن المجتمع من خلال تقديم المساعدات المالية من ريع الوقف للفقراء، والمساكين، والمحتاجين، وطلبة العلم، والمجاهدين، وأبناء

---

[1]. المر، دعيبس، **أحكام**، ج 2، ص 3.

[2]. الشروط هي: 1) أن يكون الوقف أصلاً للتبرع. 2) أن يكون الموقوف ممن يصح تملكه. 3) أن يذكر بنص صريح كوقفت أو معنى يدل عليه. 4) لا يورث الموقوف ولا يباع ولا يوهب. وإن تعطلت منافع الموقوف لخرابه فيجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله، ويلزم الوقف بمجرد إعلانه أو تسليمه لمن وقف عليه فلا يجوز بعد ذلك فسخه ولا بيعه. مراد، مصطفى، **منهاج**، ص 488.

[3]. المر، دعيبس، **أحكام**، ج 2، ص 3. وثائق أحياء التراث الإسلامي، ملف رقم (3، 507/ 307، 13). الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 39.

[4]. باشا، محمد، **قانون**، ص 40. الطرابلسي، برهان، **الإسعاف**، ص 5. الأمين، حسن، **إدارة**، ص 95. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 39. الشواربي، عبد، **منازعات** ص 15. أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص 417.

[5]. زقزوق، **الموسوعة الإسلامية**، ص 1455.

[6]. الأمين، حسن، **إدارة**، ص 97. الحزماوي، محمد، **ملكية**، ص 39. أبو بكر، أمين، **ملكية**، ص 422. البديري، هند، **أراضي**، ص 37. محمد، محمد، **متولي**، ص 120. عودة، عبد الجبار، **ملكية**، ص 49. أشقر، محمود، **الوقف**، ص 9.

السبيل، وبناء الأسبلة، والطرق، والقلاع، والثغور، والمساجد، والمقامات، والمدارس. وتشتمل على الأموال المنقولة وغير المنقولة إضافة إلى حرص ولاة الأمر القائمين على أموال الخزينة في حبس الأوقاف وإعطاء الأذونات الرسمي بحبسها للتقرب إلى الله طمعا في نيل الأجر والثواب والتكفير عما اقترفته أيديهم من ظلم أو جور، علاوة على التقرب من الرعية التي طالما وجدوا أنفسهم بعيدين عنها، ولا ننسى أن معظم أوقاف فلسطين غير الصحيحة رصدت إبان العهد الأيوبي والملوكي والعثماني[1].

د- انتشار الأوقاف

انتشرت أوقاف القضاء في (86) موضعاً خيرياً، و (32) موضعاً ذرياً، وامتدت في (23) قرية إلى جانب مدينة الناصرة وتبعاً لمساحتها والجهات المحبوسة عليها يمكن معالجتها على النحو الآتي:

1) الأوقاف الذرية

من أبرز الأوقاف الذرية التي أشارت إليها السجلات والوثائق أوقاف آل الفاهوم وخان عبد الله باشا في الناصرة الذي يضم ستة مخازن وثلاث عشرة بايكة وعشر غرف عليا كانت تستخدم فندقاً بأجرة سنوية تتراوح ما بين 120 إلى 149 جنيهاً .وكان يتبع للجامع الأبيض بالناصرة[2].

واشترط عبد الله باشا والي سنجق صيدا في حجة وقفه أن يتم الأنفاق من ريع الوقف بعمارته وجميع لوازمه، وعمارة المسجد ولوازمه من أجرة خطيب وإمام وخادم وزيت وفراش وغير ذلك وعهد لناظر المسجد التولية على الوقف:

أ – عبد الله الفاهوم ثم أولاده: الشيخ أمين أفندي والشيخ داود أفندي والشيخ عبد المجيد أفندي وهكذا من بعده.ويكون الناظر من أولاده حسب القاعدة الأرشد فالأرشد ومن لم يعقب له نسل

[1]. الصالح، صبحي، **النظم**، ص 96. مراد، مصطفى، **منهاج**، ص 488.

[2] . مقابلة شخصية ، عاطف الفاهوم ، 81 عام ، متولى وقف جامع الأبيض ، بتاريخ 2011/3/23 .

انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته. وبعد انقراضهم يعود الوقف على مصالح الحرمين الشريفين حرمي مكة والمدينة المنورة وساكنهما، و أذا تعذر الصرف عليهما يصرف لأحدهما وأذا تعذر لكل منهما يصرف على الفقراء والمساكين أينما كانوا[1].

ب – أن تكون التولية والنظر للشيخ عبد الله الفاهوم ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده الذكور وإذا لم يوجد ذكور فالأرشد من البنات حسب ما تقرر في البنين، وإذا آل إلى الحرمين الشريفين فالنظر للناظر عليهما[2].

ج– لا يؤجر الوقف أكثر من 3 سنوات[3].

وتولى إدارة وقف الجامع الأبيض كل من توفيق بيك الفاهوم [4] وجاء بعده أخوه سعيد بيك الفاهوم[5] ومن ثم عبد المجيد الفاهوم الذي تم تعينه في 1934/6/7 ومن بعده يوسف محمد علي الفاهوم وعاطف يوسف الفاهوم الذي عين منذ عام 1969 حتى اليوم [6].

2) الأوقاف الخيرية (الأوقاف غير الصحيحة):

انتشرت الأوقاف غير الصحيحة في العديد من مواقع القضاء[7] للتعرف عليها والإحاطة بها يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

---

[1] . أرشيف الناصرة، وثيقة، 6/25، مقابلة شخصية، عاطف الفاهوم، 81 عام،متولي وقف الجامع الأبيض،ت2011/3/23

[2] . أرشيف الناصرة، وثيقة، 6/25، مقابلة شخصية، عاطف الفاهوم، 81 عام،متولي وقف الجامع الأبيض،ت2011/3/23

[3].ارشيف الناصرة، وثيقة، 6/25، مقابلة شخصية، عاطف الفاهوم، 81 عام،متولي وقف الجامع الأبيض،ت2011/3/23

4.ولد عام 1874 وتعلم في الناصرة ثم التحق بالدراسة العليا في اسطنبول في الكلية الملكية وتخرج منها وعاد إلى الناصرة في أواخر القرن التاسع عشر وعمل في العديد من الوظائف الإدارية والحكومية إبان العهد العثماني وانتسب لعضوية المجلس البلدي حيث أجريت انتخابات وترشح توفيق للرئاسة ونالها بأغلبية الأصوات عام 1910. مثل توفيق الفاهوم الناصرة في عدة قضايا أساسية، منها مشكلة الأراضي والزراعة والخدمة في الجيش الأجباري. توفي عام 1935. مروات، احمد، **أعلام وشخصيات**، ص 59 – 61.

5. ولد في الناصرة عام 1872، وتعلم في الناصرة ثم سافر الى أسطنبول وانتسب الى الكلية الملكية وتخرج فيها ورجع إلى الناصرة واختير رئيسا لبلديتها، وتوفي في طبريا عام 1944. مروات، احمد، **أعلام وشخصيات**، ص 58.

[6]..مقابلة شخصية: مع عاطف الفاهوم، أبو خالد، 81 عام، متولي وقف الجامع الأبيض،الناصرة، ت 3/23/ 2011

[7]. الناصرة، و 77، م 3/2/3.

أ- الأراضي:

انتشرت الأراضي الوقفية في (36) موضعا في القضاء وهو ما يوضحه جدول رقم (4)

جدول (4): الأراضي الوقفية

	الأراضي	القرية	المساحة
1	حاكورة ازعرورة من أوقاف المسجد	المشهد	2 دونمات
2	كرم زيتون (كرم العجمي) من أوقاف المسجد	المشهد	4500 دونم
3	حاكورة عواد مشجرة	المشهد	3 دونمات
4	أرض بطحة النبي يونس	المشهد	200 فدان[1] وقيل 767م 767م
5	أرض قرية (نين)	المجيدل	636م
6	أرض زراعية	المجيدل	24.222م
7	كرم زيتون	العزير	50 شجرة زيتون
8	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط[2]	390م
9	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	2304م هذه الأراضي
10	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	574م كلها للأوقاف
11	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	121م مسجد لوط
12	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	1554م
13	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	700م2
14	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	115م2
15	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	63م2
16	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	108م2
17	أرض مشجرة بالزيتون	عيلوط	187م2
18	بستان مشجر	صفورية	3489م2

[1]. الفدان: مساحة من الأرض الزراعية تبلغ 4200 م2، **معجم الوسيط**، ص 703.

[2]. عيلوط: قرية تبعد 5 كم غربي الناصرة على علو 300م عن سطح البحر كان أسمها أيام الرومان عيتالو وذكرها الفرنجة باسمها الحالي عيلوط وصل عدد سكانها عام 1995 إلى 6240 نسمة كانت مساحة أراضيها 17.557 دونما. عراف، شكري، **المواقع**، ص 477.

	الأراضي	القرية	المساحة
19	أرض مشجرة بالزيتون	صفورية	356م2
20	أرض وقف	شرق طرعان	–
21	أرض وقف	كوكب أبو الهيجا	–
22	كرم زيتون الباشا وقف لمسجد علي باشا	الناصرة	–
23	أرض وقف	جنوب عين ماهل	–
24	أرض لمسجد القرية	وادي المالحة (المجيدل)	–
25	أرض لمسجد القرية المعروفة باسم الرهوة	الرهوة (المشهد)	–
26	أرض وزيتون وقف لمقام العزير	شمال العزيز	–
27	حاكورة	كفر كنا	–
28	أرض سليخ	كفر كنا(أم جبيل)	–
29	أرض لأوقاف مسجد كفر كنا	كفر كنا	308 دونم و 883م2
30	أرض وقف لمسجد قرية طرعان	طرعان	71 دونم و 722م2 [1]
31	أرض العالق في جامع الناصرة	الناصرة	–
32	أرض الفالق في جامع صفورية [2]	صفورية	–
33	أرض لجامع القبلي بكفر كنا	كفر كنا	12 قيراط[3]
34	أرض المصلبة	صفورية	500 دونم
35	ثلاث قراريط من أراضي كوكب	كوكب	–
36	جميع أراضي قرية الدحي	الدحي	8000 دونم

[1]. اللواء الشمالي، و 77، م3/2/3.

[2]. اللواء الشمالي، و 76، م 4/1/3، ت 1931– 1943، ب ص.

[3]. القيراط: يساوي 175 م2، **معجم الوسيط**، ص 755.

يوضح الجدول مساحة الأراضي الوقفية في مدينة الناصرة وقراها عدا (12) قطعة من الأراضي لم تذكر، ويظهر الجدول عدم اتساع مساحة الأراضي الوقفية وانتشارها في الناصـــرة وقراها لأن أراضي القضاء صنفت في معظمها ضمن أراض أميرية وسيطرت عليها ملكيـــة آل سرسق[1] في سهل مرج بن عامر والتلال المطلة عليه

ب- المسقفات

انتشر في قضاء الناصرة مجموعة من المسقفات الوقفية التي كان لها دور بـــارز فـــي عائدات الأوقاف وهذا ما يوضحه جدول رقم (5).

جدول (5) العقارات الوقفية[2]

	المسقفات	القرية	المساحة
1	دار الشيخ مصطفى محمود محمد ودكان	المجيدل	83م من أوقاف مسجد المجيدل
2	دار وقف للصخرة المشرفة	الناصرة	67م
3	غرفتان وساحة وقف لمسجد القرية	كفر كنا	61م
4	دكان شهاب الدين	الناصرة	4 دكاكين
5	خان الباشا لجامع الناصرة	الناصرة	–
6	البايكة وضمان الزيتون من أوقاف عبـــد الله باشا	أندور[3]	–

يظهر الجدول رقم (8) مجموعة من العقارات الوقفية في الناصرة وقضائها التي كان لها دور مهم في عائدات الأوقاف من خلال تأجيرها .

1.ال سرسق: ينتمي السراسقة الى أسرة مسيحية أرثوذكسية المذهب تعود في جذورها الى أصول يونانية مهاجرة استقرت في قرية الربارة التابعة لمتصرفية لبنان . وفي مطلع القرن التاسع عشر هاجر احد ابنائها الملقب بســريق الــى بيــروت واستقر فيها مشكلا بذلك أسرة جديدة تحمل الاسم نفسه . وانخرط سرسق وأبناؤه في النشاط التجــاري الرأســمالي فــي بيروت وتكمنوا من انشاء شركة استثمارية ضخمة حازت على التزام ضرائب جبل لبنان من الحكومة العثمانيــة .مجلــة جامعة النجاح للابحاث ،أمين أبو بكر ، مجلد 18 ، العدد 2/1 ،ص 397 – 398 .

2. اللواء الشمالي، و 77، م 3/2/3.

3. الناصرة، و 70، م 6/1/3، ب ص.

ج- الأوقاف المندرسة:

هي الأوقاف التي لا يعرف واقفوها ولم يكن عليها متولون وتعتبر ارض طرعان التابعة لوقف المسجد من الأوقاف المندرسة لان الشخص الذي أوقفها لا يعرف اسمه ولا توجد حجة وقفية. فعمل المجلس الإسلامي على تسجيل الأرض في دوائر الطابو زمن الحكومة البريطانية للحفاظ عليها لأنها لم تسجل في فترة الحكم العثماني باسم الوقف[1].

أ- أوقاف المقابر:

تنتشر أوقاف المقابر في 39 موقعاً وهو ما يوضحه جدول رقم (6)

جدول (6): أوقاف المقابر

	المقبرة	القرية	المساحة
1	مقبرة إسلامية	معلول	4 دونمات
2	مقبرة إسلامية	المشهد	4 دونمات
3	مقبرة الحوطة	المشهد	5 دونمات
4	مقبرة إسلامية	المجيدل	5 دونمات
5	مقبرة إسلامية	نين	1.500 دونم
6	مقبرة إسلامية	نين	4 دونمات
7	مقبرة إسلامية	الناعورة	1.500 دونم
8	مقبرة إسلامية (الأربعين)	الناصرة [2]	-
9	مقبرة إسلامية (انصرف)	الناصرة [3]	-
10	مقبرة إسلامية (المراج)	يافا	-
11	مقبرة إسلامية (إم الرطايب)	يافا	-
12	مقبرة إسلامية (الفلاحين)	سولم	-
13	مقبرة إسلامية (الشيخ أحمد) البيطاري	جنوب البعينة	-
14	مقبرة إسلامية	شرق البعينة	-

[1]. اللواء الشمالي، و 77، ب ع، ت 1938/9/29، ص 122.

[2]. مقابلة شخصية، لطفي دراوشه، أبو عصام، 53 عاماً، من أهالي الناصرة، ت 2011/3/24.

[3]. ن. م.

	المقبرة	القرية	المساحة
15	مقبرة إسلامية	غرب دبورية	–
16	مقبرة إسلامية	شرق عين ماهل	–
17	مقبرة إسلامية	عيلوط	–
18	مقبرة إسلامية	عيلوط[1]	–
19	مقبرة إسلامية	المجيدل	–
20	مقبرة إسلامية	كفر كنا	–
21	مقبرتين إسلاميتان	نين	–
22	مقبرة إسلامية	المشهد	–
23	مقبرة المزار إسلامية	كفر مندا	–
24	مقبرة إسلامية (الشيخ فرج)	طرعان	–
25	مقبرتان إسلاميتان	أكسال[2]	–
26	مقبرة إسلامية (الأهجري)	شمال طرعان	–
27	مقبرة إسلامية (غريبة)	غرب طرعان	–
28	مقبرة إسلامية (الشعبية)	غرب سولم	–
29	مقبرة إسلامية (العزيز)	العزيز	–
30	مقبرة إسلامية	جنوب دبورية	–
31	مقبرة إسلامية (أبو الهيجا)	منطقة الخرايب (كوكب أبو الهيجا)	–
32	مقبرة إسلامية (الأيمن)	المحلة الشرقية (الناصرة)[3]	–
33	مقبرة إسلامية	المحلة الغربية (الناصرة)[4]	–
34	مقبرة إسلامية	اندور	–
35	مقبرة إسلامية (الإشراف)	صفورية	–
36	مقبرة إسلامية (السعدية)	صفورية	–
37	مقبرتان اسلاميتان	صفورية	–
38	مقبرة المصلى الإسلامية	المصلى (كفر كنا)	–
39	مقبرة عرب المزاريب	قبيلة بدوية	–
40	المقبرة الإسلامية	العفولة	1600 دونم

[1]. اللواء الشمالي، و 77، م 13/2/3، ب ت، ب ص.

[2]. اللواء الشمالي، و 77، م 13/2/3. ب ت، ب ص.

[3]. مقابلة شخصية، لطفي دراوشه، أبو عصام، 53 عاماً، من أهالي الناصرة، ت 2011/3/24

[4]..ن. م

يوضح الجدول أن الناصرة وقراها تحتوي على (40) مقبـــرة، ثمـــان منهـــا معروفـــة المساحة، وبقيتها مجهولة نظراً لتفاهم جميع السكان بشأنها، وعدم وجود تعديات عليها، لا بـــل إن مساحة المقبرة غالباً ما كانت تتسع بسبب الوقفيات الجديدة التي تمنح لها، أو المقابر الخاصة التي تلحق بها من أصحاب الأراضي المجاورة، كأن يقوم صاحب الأرض بالوصية بدفنه فـــي أرضه، ومن ثم إلحاقها بالمقبرة المجاورة. وتوجد في كل قرية مقبرة واحدة تبعاً لعدد الســـكان. ولم تسمح النظم العثمانية التي كانت سائدة باتساع المقبرة على حساب الأراضي الزراعية حتـــى لا تمس خزينتها ما عدا قرية صفورية التي اشتملت على (4) مقابر، وقريتي أكسال ونين اللتين كان في كل منهما مقبرتان. أما وجود أربع مقابر في صفورية فمن المرجح أنها كانت موروثـــه عن العهد الإسلامي، وضمت رفات الشهداء الذين سقطوا في المواجهات الفاصلة مع الصـــليبيين والمغول، وأن الخلافات القائمة بين حمائل القرية اقتضت وجود مقبرة لكل حمولة منعاً للخلاف، ناهيك عن اعتماد بعض الأسر مقابر خاصة، ومن ثم تحويلها إلى مقبرة عامة ملحقـــة بـــدائرة الأوقاف.

ب- أوقاف المساجد والجوامع:

اشتملت أوقاف المساجد والجوامع في القضاء على (22) مسجداً وجامعـــاً، وخصصـــت دائرة الأوقاف أموالاً للإنفاق على مساجد المدينة وترميمها، ودفع رواتـــب أئمتهـــا ومؤذنيهـــا وخطبائها. ومن ابرز المساجد في الناصرة الجامع الأبيض الذي كان له أوقاف كثيرة فأوقف له عبد الله باشا والي صيدا خاناً يحتوي على ستة مخازن وثلاث عشـــرة بايكـــة وعشـــر غـــرف استخدمت فندقاً[1] وخمسة وثلاثين محلاً تجارياً[2] لكن معظمها مغلق في الوقت الحاضر بســـبب أعمال البلدية[3]. وتتبع للمسجد أرض مزروعة بالزيتون مساحتها حوالي 8 دونمات[4]، وروضـــة أطفال[5]، وبيت مكون من ست غرف ومنافع مزدوجة وساحة خارجية، وهو بدل بين المســـلمين

[1]. مقابلة شخصية: عاطف، الفاهوم، أبو خالد، 81 عاماً متولي وقف الجامع الأبيض، الناصرة، ت 2011/3/24.

[2]. مقابلة شخصية: أحمد، المروات، 32 عاماً، باحث، الناصرة، ت 2011/3/24.

[3]. مقابلة شخصية: زياد، الظاهر، مهندس من أهالي الناصرة، ت 2011/3/25.

[4]. مقابلة شخصية: أحمد، المروات، 32 عاماً، باحث، الناصرة، ت 2011/3/24.

[5]. مقابلة شخصية: عاطف، الفاهوم، أبو خالد، 81 عاماً متولي وقف الجامع الأبيض، الناصرة، ت 2011/3/24.

والمسحيين حيث عمل الدير الفرنسيسكان على توسيع منطقة الحي الشرقي، وعند بناء الأمـــاكن المقدسة والأسوار لهم بقي داخل السور مصلى للمسلمين تابع للمسجد الأبيض، و

لعدم إثارة المشاكل بين المسلمين والمسيحيين تم تبديل المصلى وما حوله ببيت وأصـــبح هذا البيت تابعاً لأوقاف الجامع[1]. وهو ما يوضحه جدول رقم (7).

جدول (7): المساجد والجوامع

	المسجد	القرية	المساحة
1	مسجد	شمال معلول	–
2	مسجد	المشهد[2]	2 دونمان
3	مسجد	المجيدل[3]	300 فدان
4	مسجد	نين	1500 فدان
5	مسجد الشيخ رسلان	نين	200 فدان
6	مسجد	الناعورة	300 فدان
7	مسجد	اندور[4]	–
8	مسجد	صفورية[5]	–
9	مسجد	كفر كنا	–
10	مسجد	خلة نجم(كفر كنا)	–
11	مسجد	الناعورة	–
12	مسجد	غرب كوكب	–
13	مسجد	شمال البعينة	–
14	مسجد	دبورية	–
15	المسجد الأبيض	الناصرة[6]	–

[1]. مقابلة شخصية: عاطف، الفاهوم، أبو خالد، 81 عاماً متولي وقف الجامع الأبيض، الناصرة، ت 2011/3/24.

[2]. الناصرة، و 73، ب، ع، ت 1935/9/24، ب. ص.

[3]. ن. م.

[4]. الناصرة، و 75، ب، ع، ت 1935/6/4، ب. ص.

[5]. الناصرة، و 75، ع 3455، ت 1935/77/11، ب. ص.

[6]. مركز إحياء التراث الإسلامي، و 79، م 4/10 و 1، ت 1927. مقابلة شخصية: عاطف، الفاهوم، أبو خالد، 81 عاماً عاماً متولي وقف الجامع الأبيض، الناصرة، ت 2011/3/24.

	المسجد	القرية	المساحة
16	مسجد	عين ماهل[1]	–
17	مسجد	عيلوط	–
18	مسجد سيدنا لوط	جنوب عيلوط	–
19	مسجد	كفر مندا	–
20	مسجد	طرعان	–
21	مسجد	اكسال	–
22	مسجد	سولم [2]	–
23	مسجد	الرينة[3]	–

يظهر الجدول أن المواقع المأهولة بالسكان اشتملت على عدد محدد من المساجد والجوامع، الأمر الذي لا ينسجم مع عدد المواقع المأهولة التي اشتمل عليها القضاء ولا نجد لذلك تفسيراً سوى أن تلك المساجد هي التي لم تذكر في المواقع الأخرى ولم يرصد لها أي نوع من الأوقاف المنقولة وغير المنقولة، علاوة على حداثة النشاط العمراني في بعض المواقع بسبب حالات الخراب والدمار التي حلت بها في القرن التاسع عشر، بفعل العوامل الطبيعية والبشرية وتحول القبائل البدوية المتنقلة إلى حياة الاستقرار، وتركز الطوائف غير الإسلامية في بعض المواقع.

ج- أوقاف المقامات:

تعتبر ظاهرة تقديس مقامات الأولياء والصالحين ظاهرة عالمية قديمة لا تقتصر على منطقة معينة، وكانت فلسطين إحدى هذه المناطق التي أعطت اهتماماً كبيراً لتقديس الأولياء والصالحين وترسخت هذه الظاهرة منذ الفتوحات الإسلامية حتى أواخر العهد العثماني.

وقد حظيت الناصرة بعدد من المقامات ففي العهد الأيوبي بنى صلاح الدين الأيوبي ثلاثة مقامات في الناصرة وهي: مقام شهاب الدين، وعامر الأيوبي، وعبد الصمد[4].

---

[1]. الناصرة، و 75، ب. ع، ت 1935/6/16، ب. ص.

[2]. اللواء الشمالي، و 77/ م 3/2/3.

[3]. الناصرة، و 75، ع 348، ت 1932/7/31، ص 14.

[4]. مقابلة شخصية: عاطف، الفاهوم، أبو خالد، 81 عاماً متولي وقف الجامع الأبيض، الناصرة، ت 2011/3/24.

انتشر في القضاء (25) مقاماً تولت وكالة الأوقاف في الناصرة الإشراف عليهـا مـن خلال متوليها، وهو ما يوضحه الجدول رقم (8).

جدول (8): أوقاف المقامات

	المقام	القرية	المساحة
1	مقام النبي يوسف[1]	المشهد	2 دونمان
2	مقام ولي الله الشيخ جمعة[2]	يافا	–
3	مقام الخضر	نين	100 متر
4	مقام ولي الله الشيخ عبد الله[3]	شرق الناعورة	–
5	مقام ولي الله الشيخ عامر[4]	الناصرة	–
6	مقام شهاب الدين[5]	الناصرة	–
7	مقام النبي سعين	الناصرة	–
8	مقام ولي الله الشيخ عبد الصمد[6]	الناصرة حارة السوق	–
9	مقام سيدنا العزير[7]	العزير	–
10	مقام ولي الله الشيخ سعيد[8]	كوكب أبو الهيجا	–

[1]. كما يحمل نفس الاسم العديد من المقامات المنتشرة في فلسطين ومنها مقام النبي يوسف القائم في قرية بلاطة إلى الشرق من مدينة نابلس، كما لا يغيب عن الذهن أن سيدنا يوسف توفي في مصر وتشير الروايات أن رفاته نقل من مصر عند خروج بني إسرائيل منها ولا يعرف على وجه التأكيد مكان دفنه شأنه في ذلك شأن جميع الأنبياء باستثناء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي تأكد مكان دفنه ولا ننسى أنه خاتم النبيين والمرسلين وجاء تأكيد دفنه في المدينة المنورة في إطار خاتمة النبوة. الباحثة.

[2]. مقام الشيخ جمعة: هو مكان دفن حوله الموتى من الأطفال الأبرياء. **اتصال هاتفي مع شكري عراف**.ت2010/12/14

[3]. مقام الشيخ عبد الله: يقع بجانب مغارة الغرباء التي كان يدفن فيها الغرباء عن البلد، ويوجد عند مقام عبد الله شجرة مقدسة. **اتصال هاتفي مع شكري عراف**. ت2010/12/14

[4]. مقام ولي الله الشيخ عامر: يقع غربي كنيسة البروتستانت وهو شقيق شهاب الدين الذي اشترك مع صلاح الدين الأيوبي في قتال الفرنجة. **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 267. مقابلة شخصية: زياد الظاهر، مهندس من أهالي الناصرة، ت 2011/3/25.

[5]. الناصر، و 73، ع649، ت1935/9/24، ب. ص.

[6]. مقام الشيخ عبد الصمد: هو مقام وجد بجوار راهبات الناصرة وإلى الشمال منه أنقاض كنيسة قديمة. **اتصال هاتفي مع شكري عراف**.ت2011/12/14 . الناصر، و 73، ع649، ت1935/9/24، ب. ص.

[7]. مقام سيدنا العزير: المقام في أساس المسجد، وهو في مغارة، وكانت بجواره شجرة بلوط وقطعت. **اتصال هاتفي مع شكري عراف**. ت2010/12/14

[8]. الشيخ سعيد: وهو ولي من أولياء الله الصالحين، يوجد المقام في وسط البلد وحوّل إلى مسجد لأن القرية صغيرة، وتجاوره مقبرة ومجموعة من الأشجار. **اتصال هاتفي مع شكري عراف**. ت2010/12/14

	المقام	القرية	المساحة
11	مقام ولي الله الشيخ محمد المجدوب[1]	المشهد	–
12	مقام الصحابيين سعد وسعيد	اكسال	–
13	مقام دحي الكلبي وله جبل كامل	دحي	6000–8000 دونم[2]
14	مقام ولي الله الشيخ عزير	صفورية	–
15	مقام ولي الله الشيخ علي	صفورية	–
16	مقام يعقوب[3]	صفورية	–
17	مقام ولي الله الشيخ خضر	صفورية	–
18	مقام ولي الله الشيخ قاسم	صفورية	–
19	مقام ولي الله الشيخ عبد القادر	صفورية	–
20	مقام ولي الله الشيخ العجمي	كفر كنا	–
21	مقام (لم يذكر له اسم)	كفر كنا	–
22	مقام ولي الله الشيخ إبراهيم	المصلى كفر كنا	–
23	مقام الأربعين[4]	الناصرة قرب المقبرة الإسلامية	–
24	مقام أبو شوشة	الرينة[5]	–

يظهر الجدول أن المقامات في القضاء تركزت في بعض المواقع، وأن مدينة الناصرة استحوذت على ما يقرب من 25% من المقامات التي أشارت إليها وثائق القضاء، لا بل إن بعض المقامات شكلت النواة العمرانية الأولى للموقع، كما هو الحال في قرية الدحي التي سميت بالدحي نسبة إلى مقام دحية الكلبي، كما أسهمت قوة العاطفة الدينية، وحاجة المجتمع للأمن والاستقرار وتوجهاته في دفع الأخطار الطبيعية والبشرية إلى إقامة أنشطته العمرانية على مقربة من إحدى المقامات أو في محيطه، ومن ثم الحصول على امتيازات مادية ومعنوية من السلطة

[1]. محمد المجدوب: هو من آل مرعي من طمرة في مرج ابن عامر. **اتصال هاتفي مع شكري عراف.** ت2010/12/14

[2]. سجلات عكا، و 59، ب ع، ب ت، ص 4.

[3]. مقام يعقوب: نسبة إلى بنات سيدنا يعقوب. **اتصال هاتفي مع شكري عراف.**ت2010/12/14

[4]. مقام الأربعين: مقام أقيم مكان كنيسة للأربعين شهيداً وهم أربعون جندياً مسيحياً ويقع في الطرف الشمالي للمقبرة الإسلامية، منصور، أسعد، **تاريخ**، ص 188. **الموسوعة الفلسطينية**، ج 4، ص 267

[5]. اللواء الشمالي، و 77، م /3/2/3.

الحاكمة التي نعتت الموقع باسم المقام، كما هو الحال في قرية العزير التي سميت على اسم مقام سيدنا العزير لتشارك قرية العيزرية القائمة إلى الشرق من القدس في صيغة المذكر.

وأشارت الوثائق إلى حجم أوقاف قرية العزير الذي وضحته من خلال المعلومات حيث وجدت أوقافٌ كثيرة تتبع لها وهي أرض فدان، وكرم زيتون، فيه خمسون شجرة، وكانت قرية كوكب بالكامل وقفاً للقرية[1].

د-عائداتها:

كانت عائدات الأراضي الوقفية في أواخر الحكم العثماني تؤخذ على العشر، شأنها في ذلك شأن معظم الأوقاف غير الصحيحة في فلسطين، حيث أوقفها السلاطين من الأراضي الأميرية، وخصصت عائداتها للإنفاق على جهات خير[2].

وأطلق على هذا النوع من الأراضي والعقارات الوقفية أسم الأوقاف الخيرية، أو الأوقاف غير الصحيحة، أو التخصصات، فكانت قرية الدحي أبرز مثالاً على هذا النوع من الأوقاف، حيث كانت الدولة العثمانية في أواخر حكمها تستلم أعشار هذه القرية عيناً[3]. أما في السابق فكانت تترك العشرية لجهة الوقف[4].

أشرف المجلس الإسلامي الأعلى على إدارة شؤون الأوقاف وذلك من خلال الجهاز الخاص الذي انشأه لمتابعة شؤون الأوقاف من حيث حجمها ومساحتها وعائداتها ونفقاتها والمحافظة عليها من الاعتداءات المختلفة. وأشرف على تأجير العقارات الوقفية عن طريق المزايدة.

كانت مدة المزايدة عشرين يوماً، يتم تأجير العقارات لمن ترسو عليه. وقد وضع المجلس الإسلامي مجموعة من الشروط لتأجير العقارات الوقفية وهي على النحو التالي:

---

[1]. الناصرة، و 75، ع 461، ت 1935/7/14، ب ص.

[2]. المر، دعيبس، **أحكام**، ج2، ص 24.

[3]. الناصرة، و 13، ب ع، ت 1933/5/24.

[4]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1927/9/3، ص 1.

1) أن يكون طالب الاستئجار من أصحاب الثروة والأملاك، وكذلك الكفيل أيضاً[1].

2) على المستأجر أن يسلم العقار الذي استأجره عند انتهاء مدة الإيجار وإذا خالف ذلك تفرض عليه عقوبة محددة.

3) يتعهد المستأجر بتسليم العقار عند انتهاء المدة المخصصة كما تسلمه، ولا تدفع دائرة الأوقاف ثمناً لما أحدثه المستأجر باختياره ولا يجوز تأجيره لأحد عن المدة التي تحت إيجاره دون موافقة دائرة الأوقاف خطياً.

4) مدة المزايدة عشرون يوماً من تاريخ وضع العقار موضع المزايدة[2].

5) لا يحق للمستأجر إحداث أي شيء في العقار دون أذن أو موافقة دائرة الأوقاف وهو مسؤول عن أي عطل يجري للعقار أثناء استئجاره ولا تتحمل الدائرة مسؤولية ذلك.

6) لا يجوز للمستأجر أن يستخدم المأجور بما هو مخالف لقانون الأوقاف ويحق لدائرة الأوقاف فسخ الإيجار.

7) على المستأجر الذي لا يرغب تجديد الإيجار للسنة المقبلة أن يُعلم دائرة الأوقاف بذلك قبل حلول السنة[3].

بالرغم من أهمية عائدات الأوقاف ومصروفاتها في الدلالة على حجم الأوقاف ومدى تحقيق أهدافها وغاياتها والعقبات التي يمكن أن تعترض سبيلها في مجالات الإدارة والتنظيم والتعديات، إلا أن وثائق الأوقاف لم تزودنا ببيانات مفصله حولها، وكل ما زودتنا به هو مجرد مؤشرات ذات دلالة يمكن من خلالها رسم صورة واضحة المعالم حول بنيتها العامة وتتمثل فيما يأتي:

---

[1]. الناصرة، و 1، م 3 / 1 / 11، ت 1929 – 1944.

[2]. المر، دعيبس، **أحكام**، ج1، ص 22.

[3]. الناصرة، و 1، م 3 / 1 / 11، ت 1929 – 1944.

1-الإيجارات

وهي مصدر أساس ورئيس لواردات الأوقاف تأتي من تأجير الدكاكين والأسواق والخانات ودور السكن، والأراضي الزراعية، ومن أبرز العقارات الوقفية إدراراً للمال دكاكين شهاب الدين وعددها أربعة حيث كان يتم تأجيرها على مدار العام. وهذا نموذج لما كانت تدره هذه الدكاكين، وهو ما يوضحه الجدول رقم (9) .

جدول (9): نموذج لعائدات إيجار دكان شهاب الدين

رقم الدكان	السنة	مبلغ الإيجار بالجنيه
1	1930	17
	1931	17
	1932	17
	1933	16
	1934	16
	1935	16
	1936	16
	1937	16
	1938	16
	1939	16
	1940	12
	1941	12
	1946	21
	1947	25
	1948	18[1]
2	1930	17
	1931	17
	1932	16
	1933	16
	1934	16
	1935	16
	1936	16
	1937	16
	1938	16
	1939	16
	1940	16
	1941	16

[1]. الناصرة، و 70، ع ½، ت 1930- 1948.

رقم الدكان	السنة	مبلغ الإيجار بالجنيه
3	1930	12
	1931	12
	1932	11
	1933	15
	1934	12
	1935	12
	1936	15
	1937	16
	1938	11
	1939	16
	1940	16
	1941	16
4	1930	12
	1931	17
	1932	17
	1933	15
	1934	15
	1935	15
	1936	16
	1937	17
	1938	16
	1939	16
	1940	16
	1941	13

إذ يظهر الجدول مدى تأثر الإيجارات بالأوضاع العامة في فلسطين، ودرجة الاستفادة التي يحققها المستأجر من الدكاكين، ففي عام 1936م الذي شهد قيام الثورة الفلسطينية الكبرى انخفضت العائدات انخفاضا ملموسا بسبب ظروف الثورة، في حين وصلت الذروة في عام 1946 بسبب الهدوء الذي أعقب الحرب العالمية الثانية والتحركات التي قامت بها الدول العظمى لحل القضية الفلسطينية.

كما وجدت بيوت للإيجار تابعة للأوقاف، ففي عام (1940) استأجر شخص يدعى عبد الله من مأمور أوقاف عكا داراً ليستعملها للتجارة بمبلغ (8) جنيهات لسنة كاملة. واستأجرها أيضاً عام (1944) أحمد يوسف خليفة بمبلغ (7) جنيهات لسنة كاملة[1].

[1]. الناصرة، و 70، ع 530، ت 1945/8/29، ب ص.

وكان لتأجير الأسواق والخانات دور في عائدات الأوقاف، إذ تراوح دخل خان الوقف لجامع الناصرة السنوي ما بين 120 – 149 جنيه[1]. والجدول رقم (10) يبين عائدات الخان باستثناء الأعوام من 1943–1945 التي لم تشر الوثائق إلى قيمة الإيجار فيها.

جدول (10): عائدات خان الباشا 1930– 1946

الخان	السنة	قيمة الإيجار
	1930	120
	1931	120
	1932	149
	1933	148
	1934	146
	1935	149
	1936	120
	1937	146
	1938	120
	1939	149
	1940	146
	1941	148
	1942	149
	1943	–
	1944	–
	1945	–
	1946	[2]120

يظهر الجدول نموا ملحوظا في عائدات الخان حيث قفزت من (120) جنيها عام 1930 إلى (140) عام 1935 م، بينما عادت وانخفضت عام 1936م في ظل الثورة الفلسطينية الكبرى وما شهدته من إضراب استمر (6) شهور تقريباً وفي العام التالي عادت إلى سابق عهدها ولم

[1]. اللواء الشمالي، و 86، ب ع، ت 1934/1/6، ص2.

[2]. الناصرة، و 70، م 3 / 1 / 5، ت 1930 – 1946.

يعرقل مسيرتها سوى الإجراءات التي اتخذتها حكومة الانتداب البريطاني في مدينة الناصرة مع تجدد الثورة عام 1938م مما أدى إلى انخفاضها إلى (120) أي بفارق (29) جنيها

ومن الجدير بالذكر أن أوقاف الناصرة درت مبالغ كبيرة كانت قادرة على الوفاء بالتزامات الجهات الموقوفة عليها، وهذا يظهر من حجم العائدات الضخمة التي درها على خزينة الأوقاف التزام دكاكين خان الباشا التي وصلت (149)جنيهاً وهو مبلغ لا يستهان به عند وضعه في إطار القيمة الشرائية للجنيه، ومستويات المعيشة الرائجة، وربما لا نبالغ إذا قلنا إن هذا المبلغ كان قادرا على شراء مساحات واسعة من الأراضي الخصبة بالرغم من زيادة الطلب عليها وارتفاع أثمانها بسبب مضاربات الحركة الصهيونية.

2) الأعشار:

كان لضمان أراضي الزيتون الوقفية دور في إيرادات الأوقاف وعائداتها، ومثال ذلك إيجار البايكة وضمان الزيتون من أوقاف عبد الله في قرية أندور، وأشارت الوثائق إلى أسعار ضمان الزيتون في السنوات 1930– 1933. وهي على النحو التالي:

جدول (11): نموذج لسعر ضمان الزيتون 1930– 1933.

السنة	الطن	السعر بالجنيه
1930	15	8
1931	80	8
1932	20	12
1933	10	[1]10

نلاحظ من الجدول أن الإنتاج في عام (1931) كان أضعاف السنوات السابقة و اللاحقة، ولا نجد له تفسيرا سوى غزارة الأمطار التي هطلت على شمال فلسطين في ذلك العام وعدم تعرض الأشجار للعوارض الطبيعية المتمثلة بالرياح الخماسينية الجافة والآفات التي تلحق الأذى بالمحصول، علاوة على حرص المزارعين على العناية بأشجار الزيتون من حراثة وتقليم وغيرها، وحمايتها من الرعي والحرائق ومن العوامل التي يقلل من إنتاجها.

[1]. الناصرة، و 70، ع 530، ت 1933/8/29، ب ص.

هـ- نفقاتها

تعددت نفقات دائرة أوقاف اللواء الشمالي، ومنها أوقاف الناصرة ومن أبرزهـا تعميـر مساجد المسلمين ومقابرهم وترميمها، وإنفاق الأموال على تسجيل أراضي الوقـف وعقاراتـه، وتقديم الإعانات المالية التي خصصتها دائرة الأوقاف للمدارس والمحتاجين، ودفـع الضـرائب لحماية الأوقاف، وصرف رواتب موظفيها ، ونفقات المحكمة والمحامين.

1- البناء والأعمار:

ومن أبرز الأمثلة على ترميم مقابر المسلمين، ترميم المقبرة الإسلامية فـي الناصـرة وبناء سور لها. حيث بلغت نفقاته(360)جنيها دفع المجلس الإسلامي منها (200) جنيها والباقي دفعته بلدية الناصرة. على أن تكون المناقصة والصرف تحت إشراف القاضي، وتمت الموافقـة على ذلك[1]. وكذلك توسيع الشارع المجاور لمقبرة الناصرة الإسلامية، حيـث وافـق المجلـس الإسلامي على توسيعه مقابل أن تدفع بلدية الناصرة للمجلس الإسلامي (35) جنيها[2].

وأقام المجلس الإسلامي الأعلى سياجاً حول المقبرة الإسلامية في العفولة وتكفـل بـدفع جميع نفقاته التي بلغت(20) جنيها[3].

ومن الأمثلة على بناء المساجد وتعميرها، بناء مسجد في قرية كفر مندا حيث طلب مـن مأمور الأوقاف صبحي الخضرا مساعدة أهل القرية في بناء مسـجد لهـا[4]، ووافـق المجلـس الإسلامي على أن يدفع مبلغ (10) جنيهات في عام (1935) و(10) جنيهات أخرى العام التالي. وتم بناء المسجد بمساعدة أهل القرية من خلال التبرعات[5].

---

[1]. الناصرة، و 75، ع 670، ت 1936/1/1، ص 10.

[2]. الناصرة، و 75، ب ع، ت 1936/11/5، ص 52.

[3]. الناصرة، و 75، ب ع، ت 1939/12/28، ص 15.

[4]. الناصرة، و 75، ع 262، ت 1935/11/14، ص 3.

[5]. الناصرة، و 75، ع 794، ت 1935/5/14، ص 5.

كما كان للأوقاف دور كبير في إنشاء مساجد أخرى وتعميرها، كمسجد قرية كوكب أبو الهيجا، حيث طلب حامد محمد عبد الله[1] من المأمور مساعدتهم في إصلاح مسجد قريتهم[2]، وبعد المراسلات بين المأمور والمجلس الإسلامي من خلال مدير الأوقاف تمت الموافقة ودفعت (40) جنيهاً مساهمة في بناء المسجد بعد زيارة المأمور صبحي الخضرا للقرية وتأكد من أن المسجد بحاجة للتعمير، وأنه بحاجة إلى (80) جنيهاَ حيث تبرع الأهالي ب (40) جنيهاَ والمجلس ب (40) جنيهاَ[3].

واستمر المجلس في تقديم مساعداته الممكنة لبناء مسجد أخر في قرية المشهد. حيث طلب سليم عبد القادر[4] من مدير الأوقاف مساعدتهم في بناء مسجد جديد لأن مسجدهم قديم وصغير لا يتسع للمصلين[5] فأرسل المجلس موافقته بالمساعدة[6].

وكذلك ساعد المجلس الإسلامي أهالي قرية دبورية بعد طلبهم منه تعمير مسجدهم الآيل للسقوط والخراب، وأنهم بحاجة ل (75) جنيها[7]. فأرسل المجلس (50) جنيها ودفع الباقي أهل القرية[8].

ومن المساعدات التي قدمها المجلس المساهمة في إنشاء مسجد بقرية معلول، لآن مسجدها بني في أرض ملك للجميع مما أدى إلى اعتراض أحد المسيحيين على هذا البناء وحصل على موافقة محكمة لواء السامرة في نابلس بإيقاف البناء[9]. ولبى المجلس طلب أهالي القرية بإرسال مبلغ من المال للمساعدة في بناء مسجد آخر[10].

---

[1]. حامد محمد عبد الله شيخ المسجد في القرية. الناصرة، و 75، ع 178، ت 1935/4/25، ص 4.

[2]. الناصرة، و 75، ع 178، ت 1935/4/25، ص4.

[3]. الناصرة، و 75، ع 202، ت 1935/5/7، ص 7.

[4]. سليم عبد القادر: هو مختار قرية المشهد. الناصرة، و 75، ع 602، ت 1935/10/2، ص 1.

[5]. الناصرة، و 75، ع 602، ت 1935/10/2، ص 1.

[6]. ن. م، ص 3.

[7]. الناصرة، و 75، ع 482، ت 1935/2/27، ص 1.

[8]. الناصرة، و 75، ع 160، ت 1940/3/28، ص 2.

[9]. الناصرة، و 75، ع 553، ت 1932/10/5، ص 2.

[10]. الناصرة، و 75، ع 40، ت 1935/1/16، ص 10.

وساهم المجلس مع أهالي قرية الرينة في تعمير مسجدهم[1] ومد يد العون إلى أهالي قرية المجيدل في بناء مأذنة للمسجد وأرسل لهم مبلغ (40) جنيها[2].

وطلب أهالي قرية كفر كنا ممثلين بمختار القرية، من المجلس إنارة مسجدهم، الذي لا توجد فيه إنارة تضاهي معابد المسيحيين وكنائسهم، وان المسلمين الغرباء لا يهتدون إليه [3]، وتكرر الطلب عدة مرات ووعدهم المجلس بمساعدتهم[4].

ومن هذه المساعدات تعمير مسجد قرية دبورية. الذي كان يستخدم لتربية الحيوانات، وعلى الرغم من أن عدد المسلمين في القرية يصل 1500[5] نسمة. وأرسل المجلس الإسلامي النفقات لتعميره وشارك أهالي القرية في ذلك [6].ومنها إنشاء مسجد في قرية يافا الناصرة. التي لم يكن بها مسجد على الرغم من أن عددهم 400 مسلم. وهم يصلون على البيادر أما المسيحيون فلهم (4) كنائس. والمسلمون فقراء لا يملكون المال لبناء مسجد لهم، ويطلبون المساعدة منه[7].فقرر إرسال 100 جنيه لهذا الغرض[8].

يتضح من ذلك أن المجلس الإسلامي ساهم في بناء وتعمير تسعة مساجد.

2- نفقات الطابو:

ومن أبرز نفقات الأوقاف: دفع المبالغ لتسجيل عقارات الوقف وأراضيه في دائرة طابو الناصرة، مثل تسجيل أرض تابعة لجامع الشيخ رسلان في قرية نين[9]. والإسراع في تسجيل قطعة أرض في قرية طرعان، ولأن الشخص الذي أوقفها لا يعرف أسمه، ولا توجد حجة

---

[1]. الناصرة، و 75، ب ع، ت 1935/5/14، ص 1.
[2]. الناصرة، و 75، ع 379، ت 1947/6/10، ص 4.
[3]. الناصرة، و 75، ع 216، ت 1935/2/12، ص 1-3.
[4]. الناصرة، و 75، ع 483، ت 1935/2/27، ص 4.
[5] الناصرة، و 75، ع 384، ت 1936/5/18، ص 5.
[6]. الناصرة، و 75، ع301، ت 1947/5/18، ص 5.
[7]. الناصرة، و 75، ع 9/29، ت 1935/2/2، ي ص.
[8]. ن. م، ب ع، ب ت.
[9]. اللواء الشمالي، و 77، ب. ع، ت 1938/9/26، ص 121.

وقفية، لم تسجيل الأرض باسم الوقف قبل تأسيس دوائر الطابو زمن الحكومة التركية[1]. فأصبح من الضروري تسجيلها في دوائر الطابو زمن الحكومة البريطانية للحفاظ عليها.

وخصص المجلس الإسلامي بعض نفقاته للمحامين للدفاع عن القضايا الوقفية ومن أبرزها قضية دحية الكلبي.

3- **الإعانات:**

* ومن هذه النفقات كذلك نفقات الأوقاف في مجالات الإعانة المالية وكانت تقسم إلى قسمين أساسيين:

أ- **القسم الأول:** إعانة المدارس وكان يطلق عليه اسم إعانة المعارف لموظفي مدارس الأوقاف بالناصرة ومثالها الإعانة المقدمة للمدرسة الإسلامية للبنات في الناصرة، حيث أرسل يوم 1946/7/15 إعانة للموظفين وكانت على النحو الآتي:

- 4 جنيهات و 667 ملاَ لمدير المدرسة (أبو أحمد).
- جنيهان و 803 ملات للمعلمة صبا الفاهوم.
- جنيه واحد للخادم محمود أبو زامل[2].

ب- القسم الثاني: إعانة المحتاجين من الناس، حيث ورد في الوثائق في أكثر من موقع تقديم إعانات للناس المحتاجين، ومثال ذلك المحتاجة ثروت صالح البنا حيث خصص لها راتب شبه شهري مقداره 500 مل أي ما يوازي نصف جنيه كان يصرف لها مع موظفي الأوقاف[3].

---

[1]. اللواء الشمالي، و 77، ب. ع، ت 1938/9/29، ص 122.

[2]. اللواء الشمالي، و 95، م 28/29/، ب 1946، ب. ص.

[3]. اللواء الشمالي، و 95، م، 128/29، ت 1946، ب ص.

4- الضرائب:

ومن النفقات الأخرى التي كانت تتكفل بها الأوقاف دفع الضرائب عن العقارات الوقفية لضمان السير في معاملات التسجيل مع الاحتفاظ بحق إقامة الدعوى على الحكومة باستردادها[1].

باستردادها[1].

وهذا نموذج يبين قيمة الضرائب على الأملاك الوقفية في الناصرة وقضائها لعام 1930 و نلاحظ نقصاً في الوثائق التي تبين الضرائب المفروضة على مجموعة من قرى الناصرة.

جدول (12) قيمة الضرائب على الأملاك الوقفية في الناصرة وقضائها لعام 1930:

الوقف	القرية – المدينة	نوع الملك	الموقع	المساحة / دونم	قيمة الضريبة (قرش)
المسجد الأبيض	الناصرة	خان	–	–	10000
=	=	زيتون	الحواكير	–	15000
=	=	دكان	زقاق الجامع	–	48433
=	=	دكان	السوق	–	11396
مقام شهاب الدين	=	4 دكاكين	البيادر	–	25000
مقام الشيخ عبد الغني	الرينة	اوضه	وسط القرية	–	375
=	=	زيتون	أرض العين	6	10000
–	كوكب أبو الهيجا	زيتون	شرق القرية	21	1950
جامع	بعينه	زيتون	جدار القرية	–	3000
–	كفر مندا	حاكورة	جدار القرية	1	750[2]

ونماذج ذلك. دفع ضرائب عن أوقاف الناصرة لعام (1931) بمبلغ (2) جنيهين و 250 ملاً[3].

---

[1]. اللواء الشمالي، و 80، ع 887، ت 1940/10/2، ب ص.

[2]. أرشيف الناصرة، ت 1930/8/30.

[3]. اللواء الشمالي، و 81، م 20/29، ت 1930 – 1939، ب ص.

- ودفع ضرائب عن أوقاف الناصرة لعام (932 –933) مبلغ (2) جنيهين و174 ملاً[1].

- ودفع ضرائب عن أوقاف شهاب الدين لعام (1933) مبلغ (2) جنيهين و 500 ملاً[2].

- ودفع ضرائب عن أوقاف الناصرة لعام (933–934) مبلغ (6) جنيهات و 625 ملاً[3].

- ودفع ضرائب عن أوقاف الناصرة لعام (1934–935) مبلغ(6) جنيهات و 625 ملاً[4].

- ودفع ضرائب عن أوقاف الناصرة لعام (1936) مبلغ (6) جنيهات و 675 ملاً[5].

- دفع ضرائب عن أوقاف الناصرة لعام (1937) بمبلغ (5) جنيهات و 900 مل[6].

5- الرواتب

* وتمثلت نفقات دائرة الأوقاف في العديد من الجوانب أبرزها رواتب الإدارة، والأئمة، والخطباء، والمدرسين، والمحتاجين، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (13) :

---

[1]. ن. م.

[2]. ن. م.

[3]. اللواء الشمالي، و 81، ع 1984، ت 5، 12، 1933، ب ص.

[4]. اللواء الشمالي، و 81، ع 4085، ت 1934/11/10، ب. ص.

[5]. اللواء الشمالي، و 81، م 20/29، ت 930 – 1939، ب. ص.

[6]. اللواء الشمالي، و 81، ع (519)، ت 1937/11/13، ب. ص.

جدول (13) نفقات دائرة الأوقاف

اسم النفقات	[1]1936		[2]1937		[3]1938		[4]1939	
	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه
مأمور أوقاف الشمال	580	239	–	216	–	216	–	216
كاتب الإدارة	–	108	–	108	–	120	–	144
مساعد الكاتب	–	60	800	64	800	64	–	60
إمام المجيدل	–	12	650	12	–	12	500	11
واعظ الناصرة عبد الرحمن صبري	–	–	–	–	–	–	–	48
مديرة المدرسة نزاهة أبو حمد	–	–	–	–	–	–	500	60
معلمة بشرى الأدهم	–	–	–	–	–		–	60
معلمة صبا الفاهوم	–	–	–	–	–	–	–	60
محتاجة ثروت صالح البنا	–	–	–	–	–	–	500	6
خادمة المدرسة فاطمة محسن	–	–	–	–	–	–	–	6
تعميرات وصيانه	200	19	570	6	–	8	–	8
تنويرات	–	15	–	12	–	–	–	12

[1]. اللواء الشمالي، و 83، م 33/29، ت 1936.

[2]. اللواء الشمالي، و 77، ع 133، ت 1937/3/28، ص 322.

[3]. اللواء الشمالي، و 77، ع 554، ت 1938/5/31، ص 171

[4]. اللواء الشمالي، و 89، م 74/29، ت 1936 – 1940.

اسم النفقات	1940		1941[1]		1942[2]		1943[3]		1944[4]	
	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنية
مـــأمور أوقـــاف الشمال	–	–	–	216		228	–	228		300
كاتب الإدارة	–	–		108	400	125	400	125	–	189
مساعد الكاتب	–	–		60	800	64	800	64	–	96
إمام المجيدل	–	–	–	12	650	16	–	16	–	15
واعظ الناصرة عبد الرحمن صبري	–	–	–	48	–	48	400	48	–	–
مـــديرة المدرســـة نزاهة أبو حمد	–	–	500	60	800	60	–	60	–	60
معلمة بشرى الأدهم	–	–		60	–	–	–	–	–	–
معلمة صبا الفاهوم	–	–		60	–	60	–	60	–	–
محتاجـــة ثـــروت صالح البنا	–	–	–	6	–	6	–	6	–	9
خادمـــة المدرســـة فاطمة محسن	–	–	–	14	650	14	–	–	–	16
تعميرات وصيانه	–	–	500	50	–	40	–	48	–	144
تنويرات	–	–	400	4	–	5	–	–	–	2

[1]. اللواء الشمالي، و 76، م 4/1/3، ت 1931 – 1943.

[2]. ن. م.

[3]. اللواء الشمالي، و 94، م 115/29، ت 1942 – 1947.

[4]. ن. م

اسم النفقات	1945		1946		1947		[1]1948	
	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه
مأمور أوقاف الشمال		330	–	360	–	420	664	142
كاتب الإدارة	500	220		252	–	216	800	74
مساعد الكاتب	600	115		132	400	158	850	52
إمام المجيدل	–	12	400	16	200	18	–	5
واعظ الناصرة عبد الـــرحمن صبري	–	46	–	57	–	57	–	20
مديرة المدرسة نزاهـــة أبـــو حمد	–	60	–	60	–	67	–	23
معلمة بشرى الأدهم	–	–	500	60	50	60	–	–
معلمة صبا الفاهوم	–	–	–	60	–	60	–	–

اسم النفقات	1945		[2]1946		1947		[3]1948	
	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه	مل	جنيه
محتاجة ثروت صالح البنا	–	–	–	6	–	7	–	–
خادمة المدرسة فاطمة محسن	–	–	–	–	–	–	–	–
تعميرات وصيانه	–	–	–	–	–	–	–	–
تنويرات	200	3	–	–	–	–	–	–

من خلال جدول النفقات يتبين التفاوت الكبير في حجمها من عام إلى آخر وكذلك أوجه إنفاقها، ولكن الملاحظ من خلال تحليل الوثائق الارتفاع في النفقات عام 1947 وبشـــكل كبيـــر بينما انخفضت انخفاضاً واضحاً في عام 1948 وهي سنة انتهاء الانتداب البريطاني وإعلان قيام دولة إسرائيل.

[1]. اللواء الشمالي، و 94، م 115/29، ت 1942 – 1947.

[2]. ن. م.

[3]. ن. م.

الفصل الرابع

الاعتداءات على الأوقاف

1- اعتداءات المتولين.

2- اعتداءات العامة.

3- اعتداءات حكومة الانتداب البريطاني.

4- اعتداءات الحركة الصهيونية.

الفصل الرابع

الاعتداءات على الأوقاف

يعالج هذا الفصل مجموعة من الاعتداءات التي تعرضت لها أوقاف الناصرة في فترة الدراسة، سواء أكانت مادية أم معنوية، وفي مقدمتها الاعتداءات التي قام بها المتولون والعامة المنتفعون وغير المنتفعين بها، وحكومة الانتداب والحركة الصهيونية. وذلك بالاعتماد على وثائق الأوقاف الخاصة باللواء الشمالي وعلى وجه التحديد وثائق قضاء الناصرة وهي على النحو الآتي:

اعتداءات المتولين:

تعددت اعتداءات المتولين على الأوقاف في القضاء وتنوعت، يظهر ذلك من خلال المراسلات المتداولة بين المحاكم الشرعية ودوائر الأوقاف وأقسامها المختلفة والمتولين، وتُظهر بشكل واضح تخلف المتولين على الوقف الخيري والذري عن مراجعة دوائر المحاسبة والهيئات الذرية المستفيدة من الأوقاف الذرية لإجراء المحاسبة السنوية[1] وتقصيرهم في استيفاء ريع الأوقاف والأنتقاض من حقوقها المادية والمعنوية[2]. وبموجب ذلك شهدت الأوقاف في قضاء الناصرة عدة اعتداءات من متولي الوقف نفسه ومن أبرزها:

تلاعب المتولي عبد المجيد بك الفاهوم[3]. حيث اعتدى على عائدات الوقف وحاول السيطرة عليها، لكن قسم المحاسبة في دائرة الأوقاف كشف نقصاً في الإيرادات والأموال الناتجة عن هذا الوقف[4].

---

[1] اللواء الشمالي، و 77، ع (264)، ت 1933/2/14، ص 22.

[2]. ن. م.

[3]. عبد المجيد بك الفاهوم:- هو المسؤول عن وقف عبد الله باشا في جامع الناصرة. الناصرة، و 77، ب ع، ب – ت، ص.

[4]. اللواء الشمالي، و 77، ب. ع، ب – ت، ص 20.

ولقد تكررت الاعتداءات الشخصية على الأوقاف حيث يستغل الشخص الأوقاف لمصلحته الخاصة، كما فعل محمود سندس الجلالاني الذي استأجر من كاتب العدل حاصلاً من حواصل خان عبد الله باشا لمدة سنة قمرية[1]. وبعد انتهاء فترة الإيجار رفض تسليم المفتاح، وكان قد اشترط عليه إذا تأخر عن موعد تسليم المفتاح دفع غرامة (مائة مل) أي ما يوازي (10) قروش فلسطينية عن كل يوم تأخير. ولقد تأخر محمود (15) يوماً فطالبه الوقف باستكمال الإجراءات القانونية[2]. كما اعتدى المتولي الجابي توفيق حمو على عائدات الأوقاف فاستولى على مبلغ من المال – لم تذكر الوثائق قيمته ، ولم يعده، فطلب منه مرة أخرى إرجاعه، لكنه رفض، فعقد المجلس الإسلامي الأعلى اجتماعاً برئاسة الشيخ كمال أفندي إسماعيل[3] وقرر فصله عن وظيفة الجباية، وعليه تسليم كافة الأوراق والنقود والدفاتر لدائرة الأوقاف[4]. وعلى الرغم من ذلك فقد قرر المجلس صرف (10) جنيهات له تعويضاً عن المدة التي أوقف فيها عن العمل من تاريخ 1941/2/22– 1941/4/30. على أن تستكمل المعاملات والإجراءات المالية الرسمية حسب التعليمات والأصول المالية[5].

وخلال ثمانية أشهر قدم الجابي توفيق حمو استقالته للمجلس فقبلت وترك عمله بتاريخ 1943/7/24. وأرسل المجلس محمود أفندي[6] حجازي لتصفية الحسابات بين الأوقاف والجابي والتحقيق في الموضوع[7]. وبعد التحقيق، وبعد متابعة مستمرة للمجلس إلا أن الجابي ماطل في دفع ما عليه من الأموال[8]. واستطاع مدير الأوقاف العام الحصول على المبالغ التي المتبقية

---

[1]. السنة الميلادية (365) يوم وربع. أما السنة القمرية فتنقص عنها (11) يوماً، ولهذا فإن الأشهر الهجرية هي (29) أو (30) يوماً في السنة. تأجير الوقف بالسنة القمرية أفضل للوقف فإذا استأجر الشخص الدكان (34) سنة متواصلة فإنه يدفع سنة إضافية.

[2]. الناصرة، و (70)، ب. ع، ت 1932/5/16، ص 6.

[3]. كمال أفندي إسماعيل: أحد أعضاء المجلس الإسلامي.، ن. م.

[4]. اللواء الشمالي، و 94، ع 6، ت 22 /2، 1941، ب – ص.

[5]. اللواء الشمالي، و 94، ع 877، ت 1942/11/26، ب – ص.

[6]. مساعد المحاسب العام. اللواء الشمالي، و 94، ع (510)، ت 1943/8/5، ب– ص.

[7]. اللواء الشمالي، و 94، ع (510) ت 1943/8/5، ب– ص.

[8]. اللواء الشمالي، ق 94، ع (2279)، ت 1943/8/18، ب – ص.

بذمته. ودفع توفيق حمو المبلغ كاملاً. وانتهت القضية على ذلك، وصرفت للجابي عائداته التحصيلية[1].

ونتيجة لتعدد اعتداءات المتولين وعدم تقديمهم للمحاسبة السنوية قررت دائرة أوقاف اللواء الشمالي بعد موافقة المجلس الإسلامي الأعلى وإقراره تعديل بعض القواعد الخاصة بدفع الرسوم عن الأوقاف[2]. لضمان تقدم جميع المتولين للمحاسبة السنوية، فأرسل مدير الأوقاف العام العام إعلاناً لمأمور الأوقاف في عكا مضمونه الاتصال بالمحاكم الشرعية، وأخذ أسماء جميع المتولين على الأوقاف الذرية والخيرية، ودعاهم للمحاسبة السنوية بصورة منتظمة، وتقديم أسماء الذين يمتنعون عن تقديم الحساب للمحاكم الشرعية لإجبارهم على ذالك أو كف أيديهم عن العمل[3].

وأشارت الوثائق إلى اعتداء آخر من سعيد بيك الفاهوم متولي وقف الجامع الأبيض حيث أنفق جميع واردات الوقف في مصلحته الخاصة، ولم ينفق على الجامع شيئاً من الواردات مما أدى إلى إهمال الجامع والخان. واكتشف الاعتداء مراقب الأوقاف حسن أبو السعود عندما جاء للناصرة لمتابعة حسابات الوقف ومنحت فرصة أخيرة لسعيد بيك ليترك الوقف ولكنه تجاهل كل هذا وعاد وأجر الخان واستولى على عائداته وأنفقها على مصلحته الخاصة. فأرسل كل من الشيخ عبد الله الفاهوم، وخليل الفاهوم رسالة إلى المجلس الإسلامي لنزع الوقف من سعيد بيك[4].

اعتداءات العامة:

تنوعت هذه الاعتداءات وتعددت فمنها ما طال رقبة الوقف ومنها ما طال بعض حاصلاته فقد استأجر خليل المشعور من أموال الأوقاف خليل المشعور من الناصرة دكاناً من وقف دكاكين شهاب الدين سنة 1933 وعند انتهاء فترة الإيجار رفض تسليمه للمستأجر الجديد

---

[1]. اللواء الشمالي، و 94، ع (2463)، ت 4، 9، 1943، ب–ص.

[2]. اللواء الشمالي، و 77، ع (264)، ت 1933/2/14، ص 22.

[3]. ن. م.

[4]. وثيقة من أرشيف الناصرة عام 1930.

محمد محسن. فادعى عليه صبحي الخضرا[1] بصفته مأمور الأوقاف لمحكمة الصلح بالناصرة وطلب منه دفع 8 جنيهات و 650 ملاَ، وأن يتكفل بكل مصاريف أجرة المحاماة وذلك في العام نفسه، وبالرغم من حكم المحكمة إلا أنّ جرأته كانت أكبر حيث استمر في اعتدائه ودفع جنيهاً[2] واحداً و 500مل[3] ورفض دفع بقية المبلغ[4].

ومنها الاعتداء على خان الباشا من أوقاف عبد الله باشا وقف جامع الناصرة. حيث استأجر سعيد بك الخان (3) سنوات متتالية بأجرة (120) جنيهاً بالرغم من أن قانون الإيجار لا يسمح إلا بسنة واحدة، مما يعني عدم صحة التأجير وقانويته، فطالب محمد الصفدي وكيل أوقاف الناصرة برفع قيمة الإيجار من (175) جنيهاً إلى (200) جنيه، لأن المستأجر استغل (الخان)[5] سنتين دون وجه قانوني، مع نخفاض قيمة الإيجار[6]. وأن تحديد الوقف كان لمصلحة المستأجر على حساب الوقف. فعملت دائرة الأوقاف إجراءات مالية وحسابية وأجبرت المستأجر على دفع المبلغ المستحق عليه[7].

ومن أخطر الاعتداءات العامة الاعتداء على مقابر المسلمين، وهذا كان واضحاً في قرية كفر كنا الواقعة إلى الشمال الشرقي من الناصرة، حيث اعتدى شخص يدعى عبد الخطيب على مقبرة المسلمين[8] وتمادى في اعتدائه بوضع محاصيله وغلاله على المقبرة[9]. فطالب مختار

---

[1]. ولد سنة (1895) في صفد وأتم تعليمه فيها وتخرج ضابطاً وشارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الدولة العثمانية وثم أسره وأنضم إلى ثورة الشريف حسين وعمل محامياً ثم مديراً للأوقاف في شمال فلسطين واختير عضواً في اللجنة التنفيذية العربية، ثم اعتقل ونفي وعاد وعمل في المحاماة حتى توفي عام (1954). حمادة، محمد، **موسوعة**، ج4، ص 177.

[2]. الجنية: كل (100) قرش تساوي جنياً، وقسم الجنية الفلسطيني إلى ألف مل. الموسوعة الفلسطينية، ج (4)، ص 501.

[3]. المل: 10/1 من القرش. **الموسوعة الفلسطينية**، ج (4)، ص 501.

[4]. الناصرة، و (70) ب ع، ت 1933/8/29، ص5.

[5]. الخان: كلمة معربة عن الأصل الفارسي (خانة) ومعناها الأصلي مخزن البضائع ثم أصبحت تعني الفندق والنزل داخل المدن وقد يكون أيضاً خارج المدن على خطوط المواصلات القديمة. **الموسوعة الفلسطينية**، ج 2، ص 55.

[6].الناصرة، و 70، ب ع، ت 1930/1/15، ص 1.

[7]. ن. م.

[8]. الناصرة، و (75)، ب ع، ت 1934/6/30، ص 1.

[9]. الناصر، و 75، ب ع، ت 1934/6/28، ص 2.

القرية والأهالي بحضور صبحي الخضرا بصفته مأمور الأوقاف، للإطلاع على هذه الاعتداءات. وحضر المأمور إلى القرية وكان ذلك واضحاً من خلال ترحيب محمد عبد العزيز وكيل وقف جامع كفركنا به في الناصرة، ودهش المأمور مما رأى وأجبر عبد الرحمن الخطيب على تقديم الاعتذار عن فعلته والقيام بتنظيف المقبرة[1].

ولم تسلم المزروعات من طمع الناس واعتداءاتهم، هذا ما حدث في قرية الرينة[2]، إذ إن إن الناس المخولين بالاهتمام بأراضي ومزروعات أوقاف مسجد القرية لم يهتموا بها وذلك لإطماعهم الشخصية. وانعكس ذلك على عدم توفر المال الكافي للمسجد عندما ضرب المنطقة زلزال عام (1927) و تصدع المسجد على أثره عام (1932). فذهب مأمور الأوقاف صبحي الخضرا للقرية وتمت معاقبة المتخلفين عن رعاية مزروعات الأوقاف[3]. وكشفت الوثائق عن اعتداء أخر على الأوقاف، حيث أن أفراد عائلة علي حسين عبد القادر الخطيب أوقفوا محاصيل زراعية وأشجار زيتون لصالح الوقف ولكن أهل قرية الرينة وضعوا أيديهم عليها ولم يستفد الوقف شيئاً منها[4].

ومن الاعتداءات العامة أيضا أن سليمان ناصيف حفر أرض مقبرة الناصرة فأرسل الشيخ الفاهوم إمام الناصرة رسالة إلى إدارة الأوقاف يخبرها بذلك ويطالبها بمعاقبته ليكن عبرة لغيرة[5].

واعتدت عائلة الخضر على أرض وقف الكريرية بأن اقتلعت الزوايا الحديدية المثبتة حولها. فأعادت دائرة الأوقاف الحديد أربع مرات، وفي كل مرة يتجدد الاعتداء عليها، ويتم فيها خلع الحديد. وعاقبتهم دائرة الأوقاف بأن ألزمتهم بدفع ثمن الحديد في كل مرة حتى لا يعودوا لمثل هذا العمل مرة أخرى[6]. وكذلك اعتدى ساكن دار الوقف بالناصرة حيث رفض

---

[1]. الناصرة، و75، ب ع، ت 1934/7/18، ص 3. وثائق إحياء التراث الإسلامي، ق26، م 1939/1/1/10.

[2]. قرية الرينة، قرية من قرى الناصرة تقع في شمال الناصر، و (75)، ب – ع، ت 1932، ص 13.

[3]. ن. م.

[4]. الناصرة، و (75)، ب– ع، ت 1932/4/4، ص 20.

[5]. اللواء الشمالي، و (77)، ب – ع، ب – ت، ص 336. لم تشر الوثائق لنتيجة واضحة أو عقاب لسليمان ناصيف.

[6]. اللواء الشمالي، و 77، ب ع، ب – ت، ص 336.

الخروج منها، فطلب المجلس الإسلامي من مأمور أوقاف عكا علي رضا النحوي إقامة قضية ضده وتم إخراجه منها[1]. ومنها كذلك الاعتداء على أرض زراعية لعرب الصبيح[2] الذين كانوا يمتلكون 8000 آلاف دونما و بها قواشين طابو لنصف مساحة الأرض، وكان سكان المنطقة بحاجة لبعض المال فرهنوا الأرض لشخص يدعى مدور قسطندي منذ 150 سنة وهو تاجر من بيروت بمبلغ 475 ليرة عثمانية وتم دفع ثلاثة أرباع المبلغ عن الأرض المرهونة في دائرة الطابو في الناصرة ولكن قسطندي باع قسماً من الأرض المرهونة فحاولوا إيقاف ذلك دون فائدة، وفي أثناء الفترة العثمانية تم بيعها لليهود والذين حاولوا إخراج أهلها منها. غير أن المجلس الإسلامي حل المشكلة وأعاد الأرض.

اعتداءات حكومة الانتداب البريطاني:

وقعت فلسطين تحت الحكم العسكري البريطاني منذ دخول الإنجليز للقدس بتاريخ (1917/12/9) وبقيت حتى حزيران عام (1920) وانتهت الإدارة العسكرية وحلت محلها الإدارة المدنية[3]. وذلك بعد العمليات العسكرية الناجحة التي قامت بها القوات البريطانية ضد الجيش العثماني وإفشال الحملات العسكرية العثمانية على قناة السويس وتقدم القوات البريطانية. بعد نقل العمليات العسكرية من مصر إلى فلسطين[4]. ومن الجدير بالذكر أن تركيا جهزت أربعة جيوش موزعة على المنطقة كلها ومن ضمنها الأردن وسوريا. وأقامت عدة مراكز لتموين هذه الجيوش وأهمها الناصرة والتي عرفت بمنزل فلسطين[5]. ووجدت في الناصرة الجمعية الأدبية الاقتصادية التي تأسست لتقديم المساعدات المالية للفقراء من أبناء المدينة المسيحيين[6]، وبتاريخ 1917/12/11 أعلن اللورد ارموند اللنبي قائد القوات البريطانية في فلسطين، انسحاب الجيش

---

[1]. وثائق إحياء التراث الإسلامي، و 79، م 1946/1/9/10، ع 3/2/3، ت 1946/2/21، ص 1.

[2]. عرب الصبيح: قبيلة بدوية يقيم سكانها على طرفي جبل الطور الشمالي والشرقي، بلغت مساحة أراضيها 8686 دونماً وجميع أراضي القبيلة ملك لها. الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، قسم 2، ص 122. شراب: محمد، **معجم العشائر الفلسطينية والحمايل**، ج 1، ص 88.

[3]. جبارة، تيسير، **تاريخ**، ص 123.

[4]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 138.

[5]. ن.م .

[6]. منصور، أسعد، **تاريخ**، ص 107. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 121.

العثماني وفي هذا التاريخ أصبح وسط فلسطين بقبضة الحكومة البريطانية[1]، التي أخذت تتصرف بكل أراضي فلسطين على اختلاف أنواعها. حيث عملت على تعديل قانون الأراضي الذي ينص على التحكم بالأراضي العربية وتشجيع اليهود على الاستيطان والتنسيق مع الوكالة اليهودية[2]. وفي عام (1918) احتل العديد من المدن الفلسطينية الهامة مثل الناصرة، وجنين، وطول كرم، ونابلس، وحيفا، وعكا.

بقيت المحاكم الشرعية الإسلامية على حالها في ظل الإدارة العسكرية البريطانية[3]. أما إدارة الأوقاف فقد تعرضت لتغييرات واضحة، فبعد أن كانت إدارة الأوقاف في عكا تحت إشراف مدير الأوقاف في بيروت أصبحت تابعة لسنجق عكا مع بداية الاحتلال البريطاني، وتدار بوساطة مجالس محلية شكلت في الأقضية[4]. وكانت هناك ثلاث إدارات تشرف على الأوقاف هي: (القدس، ونابلس، وعكا)، إلى أن تم توحيد هذه الإدارات تحت إشراف موظف واحد باسم مدير أوقاف فلسطين، وإلى جانبه مستشار بريطاني، وعدد من الموظفين البريطانيين[5].

كما حدث تغير في إعداد موازنة الأوقاف فبعد أن كانت تتم بشكل تقديري، أصبحت مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين تعد استناداً إلى الموازنات المحلية التي كان يعدها مأمورو الأوقاف في الأقضية[6]. وقد أعدت أول موازنة في ظل الحكم العسكري البريطاني لسنجق القدس القدس بعد استبعاد عدد من بنود الموازنة السابقة مثل رسوم الإعفاء من العسكرية، وفي باب المصروفات استبعد ما كان مخصصاً للأوقاف[7]. وبموجب قوانين الانتداب البريطاني المتعلقة بفلسطين التي صدرت عام (1922) أصبح المندوب السامي البريطاني صاحب الحق والصلاحية

---

[1]. مصالحة، محمود، **الأرض**، ص 31.

[2]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 143.

[3]. ن. م، ص 157.

[4]. ن. م، ص 157.

[5]. ن. م، ص 157.

[6]. ن. م، ص 157.

[7]. ن. م، ص 147.

في التصرف بالأرض العامة، وقد خولته صلاحيته بتحويل هذه الأراضي إلى أملاك خاصة أو بيعها للشركات أو الجمعيات ومنها الصهيونية، وله أن يتحكم بأي أرض يراها مناسبة[1]. حيث رفعت الناصرة مذكرة احتجاج على هذا القانون[2].

تشير الروايات مع بعض الإشارات الوثائقية إلى أن جمال باشا قائد الجيش العثماني الرابع عمد إلى نقل أرشيف الدوائر الحكومية التركية إلى دمشق حتى لا تتعرض للحرق بفعل قصف الطائرات والعمليات العسكرية البريطانية[3]. وبعد هزيمة الجيش العثماني، وسيطرة قوات الثورة العربية الكبرى والحلفاء، أعيد قسم كبير من هذا الأرشيف وبخاصة ما يتعلق بالأراضي[4]، ومنه ما هو موجود في دوائر الأراضي بالضفة الغربية، ودوائر الأرشيف الصهيونية باسم أرشيف أرض إسرائيل قبل الاستقلال، ومنه ما هو موجود في دائرة الأراضي والمساحة بعمان. كما عملت الإدارة العسكرية البريطانية على إيقاف معاملات ملكية الأراضي الأميرية والخاصة، وإغلاق دوائر تسجيل الأراضي (الطابو) بتاريخ 1918/11/18[5] لأن حالة الملكية في إضطراب عام، والسبب في هذا الإضطراب غياب سجلات الأراضي الرسمية بعد أن أقدم الأتراك على سحب هذه السجلات إلى دمشق مما عرقل عملية افتتاح دوائر تسجيل الأراضي[6].

وأصدر الجنرال موني Mony في 30 أبريل 1919 منشوراً أكد فيه بطلان أي تعاملات، وتهديد كل شخص يخالف هذه القوانين. ومن أخطر ما جاء في هذا المنشور إلغاء (حق التقادم) في إثبات الحق فوق الأرض، والذي كان يدعمه القانون العثماني بإثبات زراعة الأرض لمدة عشر سنوات متتالية، ذلك أن المادة (6) من هذا المنشور اعتبرت أحكام مرور

---

[1]. خلة، كامل، **فلسطين**، ص 485. مصالحة، محمود، **الأرض**، ص 32. البديري، هند، **أراضي**، ص 42.

[2]. خلة، كامل، **فلسطين**، ص 485.

[3]. الناصرة، و 73، ب ع، ت 1935/12/19، ص 61.

[4]. ن. م.

[5]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 193. البديري، هند، **أراضي**، ص 42.

[6]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 193.

الزمان (التقادم) بحق الأموال غير المنقولة (المرفوعة) ضد إدارة بريطانيا منذ تاريخ الاحتلال لا تعتبر سارية المفعول حتى إشعار أخر[1].

ومن الإجراءات الخطيرة التي اتخذتها سلطات الانتداب البريطاني السماح لحكومة الانتداب بيع الأراضي الوقفية وشراؤها. لتصبح أراضي الوقف الإسلامي التي كانت تشمل مساحات كبيرة، مما أثر بشكل كبير في عدد والمنتفعين من هذه الأوقاف ونوعيتهم[2]. واستناداً إلى المصادر والوثائق بذلت سلطات الانتداب جهوداً جبارة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وخلع جذور أصحابها منها وتثبيت جذور أجنبية (اليهود). وإجراء كافة الإجراءات لتنفيذ وعد بلفور بكافة جوانبه.

بدأت الإدارة العسكرية بعد ذلك في إعداد مشروع قانون لإعادة افتتاح دوائر تسجيل الأراضي، وذلك منذ بداية عام (1919)[3].

وقد عللت هذه الإدارة خطواتها هذه بأن الاستمرار في إغلاق دوائر الطابو يؤثر على الحياة الاقتصادية في البلاد، لذا رأت ضرورة إعادة افتتاح هذه الدوائر وخاصة بعد العثور على العديد من سجلات الطابو في دمشق وإعادتها إلى فلسطين[4] وقد جاء مشروع القانون الذي أعدته أعدته والذي أطلق عليه قانون انتقال الأراضي لعام (1919) بقصد تنظيم معاملات الأراضي، والعمل على إعادة افتتاح مكاتب تسجيل الأراضي في البلاد[5]. ومن أهم بنود هذا القانون المجالات التي سيطبق عليها. وتشكيل جميع الممتلكات غير المنقولة حسب ما جاء في قانون الأراضي الصادر عام (1858) وأراضي الوقف وأي شكل من الممتلكات غير المنقولة وأنه

---

[1]. البديري، هند، **أراضي**، ص 42.

[2]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 193. خلة، كامل، **فلسطين**، ص 485. مصالحة، محمود، **الأرض**، ص 24.

[3]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 195. البديري، هند، **أراضي**، ص 45.

[4]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 195.

[5]. صبري، بهجت، **فلسطين**. البدري، هند، **أراضي**، ص 45.

سيحل محل الإعلان الصادر في 1918/11/18 الذي قضي بإغلاق دوائر تسجيل الأراضي في فلسطين[1].

طرح هذا القانون على حاييم وايزمان[2] Haym Wisman فاعترض عليه، لأنه سيؤدي إلى إنشاء المزيد منها ليس بدافع ديني أو خيري وإنما من أجل أبعاد هذه الأراضي عن سيطر الحكومة. ورأي وايزمان أنه لا يسمح للمنظمة الصهيونية بحرية التصرف بهذه الأراضي. وبالتالي يصبح هذا القانون ضد المصالح الصهيونية وسياستها الرامية إلى الاستيلاء على المزيد من أرض فلسطين[3]. وتطلع وايزمان إلى قوانين لا تترك عائقاً أمام الجمعيات والمنظمات الصهيونية في عملية شراء الأراضي[4].وكان هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني قد أمر بإعادة افتتاح دائرة الطابو عام (1920) تحت إمرة اليهودي نورمان نبتويش[5]. وهكذا أصبحت كل شؤون الأراضي الزراعية تحت قبضة الدوائر الصهيونية[6]، من خلال القوانين التي أوجدتها حكومة الانتداب بما فيها أراضي الوقف الإسلامي. حيث تعتبر معظم أوقاف فلسطين من نوع الوقف غير الصحيح، وتدعى بالوقف الرسمي. وكانت الحكومة تصادر أراضي الوقف من خلال تلك القوانين.

فمن الأراضي التي اعتدي عليها أرض بقرية قرية كوكب[7]. قضاء الناصرة وهي معروفة بوقفها على ال الخزامي[8].

---

[1]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 195. البديري، هند، **أراضي**، ص 45.

[2]. حاييم وايزمان: زعيم صهيوني، وأول رئيس لدولة إسرائيل وكان من العناصر الصهيونية النشيطة منذ بدايتها، دعا إلى إنتاج الصهيونية العملية بعد فشل جهود هرتزل الدبلوماسية. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 7، ص 254.

[3]. المر، دعيبس، **أحكام**، ص 629 – 132. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 199. هند، **أراضي**، ص 48. الهنيدي، سحر، **التأسيس**، ص 266. سليم، محمد، نشاط، ص 246.

[4]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 199.

[5]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 199. البديري، هند، **أراضي**، ص 48. جبارة، تيسير، **تاريخ**، ص 124.

[6]. صبري، بهجت، **فلسطين**، ص 199.

[7]. قرية كوكب: قرية تقع إلى الشمال من الناصرة تعلو عن سطح البحر (400م) مساحتها (10) دونمات، وكثيراً ما تذكر باسم (كوكب أبو الهيجا) نسبة إلى الشيخ أبو الهيجا المدفون في شمالها. والأرجح أن قرية كوكب بنيت على موقع كوكبا الرومانية. الدباغ، **بلادنا**، ج 7، ص 87.

[8]. الخزامي: نسبة إلى بني مخزوم من قريش. الدباغ، مصطفى، **بلادنا**، ج 7، ص 484.

وقد سجلت أراضيها باسم جمعية البيكا[1] عام(1929). وتقدر مساحتها بنحو(100ألف دونم[2] مما دفع دائرة الأوقاف إلى إقامة دعوى لعدم مشروعية هذا التعدي في المحكمة الشرعية بدمشق، ونالت حكماً لصالحها، وبالرغم من ذلك ومن خلال الرشاوي تمكن اليهود من المراوغة، وتم تسجيلها باسم أحد أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي كتمويه بدلاً من وكيل البيكا[3]. وسيطرت سلطات الانتداب على أرض شهاب الدين الواقعة جنوب الناصرة في الطرف الشمالي الغربي من ساحة مدرسة المسكوب وشرقي خان الباشا[4]. وسجلت هذا الوقف باسم المندوب السامي، من خلال القانون الجديد (قانون أملاك الغائبين). وعللت ذلك بأن مهمة إدارة الوقف كانت بيد المجلس الإسلامي الأعلى وبانتهائه أصبحت هذه الأراضي أراضي دولة باعتبارها المتصرف بها في حكم الغائبين[5].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية اعترفت بجميع الطوائف غير اليهودية كطوائف دينية، ولكنها لم تعترف بالطائفة الإسلامية. الأمر الذي أجاز لها مرة أخرى مصادرة جميع أراضي الوقف الإسلامي وممتلكاته[6].

ومن الاعتداءات البريطانية الاعتداء على مسجد كفر كنا قضاء الناصرة والسيطرة عليه لبناء مدرسة اميرية بدلاً منه. وحاول أهل القرية منعها، لكن دون فائدة. فرفعوا دعواهم للمجلس الإسلامي الأعلى لحلها[7]. ولكن قوة السلطان أقوى من أي شيء، ولم يستطيعوا إيقاف القوات البريطانية واستمر الاعتداء.

---

[1]. البيكا: جمعية يهودية للاستعمار في فلسطين. علي، فلاح، **فلسطين**، ص 129، الموسوعة الفلسطينية، ج 1، ص 492.

[2]. البديري، هند، **أراضي**، ص 180. أبو بكر، أمين، **تنظيم أراضي الأوقاف في فلسطين وضبطتها**، ص 366.

[3]. البديري، هند، **أراضي**، ص 180. أبو بكر، أمين، **تنظيم أراضي الأوقاف في فلسطين وضبطتها**، ص 366.

[4]. منصور، أسعد، **تاريخ**، ص 188.

[5]. لجنة، الدفاع عن وقف شهاب الدين، **وقف**، ص 27.

[6]. مصالحة، محمود، **الأرض**، ص 56.

[7]. الناصرة، و (75)، ب ع، ت 1931/3/23، ص10.

ومن أبرز التحديات والاعتداءات البريطانية على الأوقاف الإسلامية اعتداؤها على قرية الدحي[1] المنسوبة للصحابي الجليل دحية الكلبي[2]. وجبل الدحي من الأوقاف غير المضبوطة التابعة لقضاء الناصرة، يقع في مرج ابن عامر إلى الشمال الشرقي من العفولة. وتتراوح مساحته ما بين (6000 – 8000) دونم[3]. يعلو قمة الجبل مقام الصحابي دحية الكلبي[4].الذي يتكون من غرفتين صغيرتين الأولى مدخل، والثانية تحوي المقام، للغرفةالأولى قبة صغيرة ارتفاعها (3م و 3 سم) وعرضها (2م، و 40 سم)، والثانية (3م و 10سم) وعرضها وارتفاعها (5م)[5]. وإلى الشمال من الجبل وعلى سفحه تقع قرية الدحي، وهي قرية صغيرة سكنها (84 نسمة) عام 1922. وفي إحصائية عام 1945 بلغ عدد السكان (110 نسمة) وفي عام 1948 بلغ عددهم (108)[6]. وهي موقوفة وقف التخصيصات[7] على مقام دحيه الكلبي، والموقوف فيها هو العشر[8] وكانت أعشار القرية أول الحرب العالمية الأولى عام 1914 تجبى باسم الأوقاف، كما تجبى أعشار الأوقاف في سائر القرى الوقفية، وذلك بعد تلزيمها من قبل مجلس الإدارة العثمانية بموجب وصولات مزايدة مصدقة من المجلس (المدير المالي)[9].

وعندما وقعت الحرب العالمية الأولى أخذت الدولة العثمانية تجبى أعشار القرية الوقفية مع المحافظة على صفتها[10]، وكانت تستلم أعشار القرية عينا لإعاشة الجيش[11]. وكانت قرية الدحي تابعة لقضاء جنين حتى فترة الاحتلال البريطاني وألحقت فيما بعد بقضاء الناصرة سنة

---

[1]. قرية الدحى: قرية من قرى الناصرة تقع بين قريتي سولم ونين على الجبل المسمى باسمها على علو (400) م عن سطح البحر. مساحتها (10) دونم. الدباغ، **بلادنا**، ج 7، ص 134.

[2]. دحية الكلبي: دحية بن خليفة بن فضالة بن زيد ابن امرئ القيس بن الخزرج بن عامر بن بكر بن عامر الأكبر بن عوف الكلبي. الجليلي، حسين، **معجم أسماء**، ج 1، ص 104. الدباغ **بلادنا**، ج 7، ص 134.

[3]. سجلات عكا، و 59، ب ع، ب ت، ص 4.

[4]. دحية الكلبي: كاتب الرسول (ص). اللواء الشمالي، و 97، ع 3260، ت 1927/8/2، ص 18.

[5]. الناصرة، ق (71)، ب ع، ب ت، ص2.

[6]. الدباغ، **بلادنا**، ج 7، ص 335.

[7]. وهو ما أوقفه السلاطين من الأرض الأميرية للأعمال الخيرية مع بقاء رقبتها واعشارها لبيت المال. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 27. البديري، هند، **الأراضي**، ص 35، اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 56.

[8]. اللواء الشمالي، ب ع، ت 1938/10/4، ص 56.

[9]. ن. م.

[10]. ن. م.

[11]. اللواء الشمالي، و 13، ب – ع، ت 1933/6/24، ص 5.

1919، ولأن مأمور أوقاف نابلس لا علاقة له بالناصرة، فقد انقطعت بطبيعة الحال صلة الوقف بهذه القرية منذ أواخر سنة 1919، وساعد على ذلك أنه لم تكن للأوقاف إدارة عامة تهتم بمثل هذه القضايا حتى عام 1922[1]. وحينما جاءت الإدارة المالية البريطانية أخذت تجبى واردات القرية دون وجه حق، وبدأت الحكومة البريطانية تنافس دائرة الأوقاف في ملكيتها[2].

وأستطاع أهل القرية اكتشاف الاعتداء على أعشار قريتهم فأبلغوا المجلس الإسلامي الأعلى بضرورة إعادة بناء ما تهدم من مقام الدحي على أثر زلزال عام 1927،فقدم مأمور أوقاف الشمال استدعاء في 1929/1/1 لمحكمة الأراضي يطلب فيه من المندوب السامي إقامة الدعوى ضد الحكومة، وصدر هذا الأذن في 1929/4/22 يطالب فيه الحكم بوقفية الدحي وقف تخصيصات وعدم معارضة الحكومة بوقفية هذه القرية، وتعديل السجل لصالح الأوقاف[3]. وبدأ أهل القرية يجمعون المستندات الرسمية التي تثبت دعواهم وحق الأوقاف فيها، وتصرف الأوقاف في أعشار القرية منذ زمن الحكومة العثمانية تلزيماً وتحصيلاً حتى أوائل الحرب العالمية[4].

عثر أهل القرية على مضبطة من مدير أوقاف نابلس وأخرى من صندوق مال جنين، وذلك قبل (3) سنوات كان مأمور أوقاف عكا قد أخذ من سليم أحمد عبد الغني[5] 3 سندات مقبوضة من مدير نابلس وسندين مقبوضين من صندوق مال جنين، وتضمنت هذه السندات تسليم أهالي القرية ما عليهم من أعشار قريتهم[6].كما قدموا للمحكمة شهادة خطية من مدير مال جنين مؤرخة في 1937/6/5 خلاصتها أن قرية الدحي ألحقت سنة 1919 بقضاء الناصرة، وأنه من تاريخ الاحتلال إلى تاريخ إلحاق هذه القرية بالناصرة لم يتحقق أي شي من أعشارها في مال جنين[7].

---

[1]. ن. م.

[2]. اللواء الشمالي، و 97، ع 193، ت 7 مارس، 1927، ص 1.

[3]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 57.

[4]. ن. م.

[5]. أحد سكان أهل القرية، الناصرة، و 97، ع 193، ت 1927/4/7، ص 1.

[6]. اللواء الشمالي، و 97، ع 193، ت 1927/4/7، ص 1.

[7]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 57.

كما قدموا شهادة خطية أخرى من مدير مال الناصرة مؤرخة في 1937/5/31 خلاصتها أن أول مبلغ جرى تحقيقه في دفاتر المالية في الناصرة من أعشار القرية كان في نهاية شهر 9/ سنة 1919، وأن هذه الدفعة دخلت الصندوق فعلاً وتحصلت[1]. وبدأت حكومة الإنتداب البريطاني تتصرف بشكل فعلي بأعشار القرية للمرة الأولى بتاريخ 1919/10/1.وأن المدة التي تسمح للحكومة الحاضرة أن تدعي[2] التصرف خلالها بأعشار القرية بدون منازعة هي المدة ما بين 1919/10/1 وهي أقل من (10) سنوات، ولم يتم الاعتراف بأن مدة مرور الزمن في وقف التخصيصات 10 سنوات بل اعتباره 36 سنة عن قرار محكمة الاستئناف بدعوى اليهود. حتى لو اعتبرت المحكمة مدة مرور 10 سنوات في أوقاف التخصيصات، فإن تصرف الحكومة بأعشار القرية هو دون هذه المدة[3]، وتؤكد المستندات التي قدمها مدير مالية جنين من القيود العثمانية أن الحكومة السابقة اعترفت بقرية الدحي وقفاً لغاية 1334 سنة رومية[4] وهي السنة التي وقع فيها الاحتلال. ولإثبات وقفية القرية استطاع صبحي الخضرا بصفته مأمور الأوقاف الحصول على توقيع من مجلس الإدارة لمدير المالية على وصولات مزايدة عقد إيجار باسم الوقف، وهو إقرار منه على أن أعشار القرية ليست للميري بل هي للوقف، وبناء عليه، يمنع وكيل الميري من الادعاء بملكية هذه القرية، أو ملكية أعشارها، أو معارضة الوقف[5].كما عثر على وصل رسمي يصرح بأن مدير أوقاف نابلس تسلم أعشار وقف القرية لسنة 1324 رومية، بوساطة قائم مقام جنين[6]. وتم إدراج مجموعة من أسماء الشهود الذين يقرون ويشهدون بوقفية القرية. وهم مصطفى الحسن[7]، وسالم الأحمد[8]، وعلي بكر اليوسف[9]، ويوسف

---

[1]. ن. م.

[2]. ن. م.

[3]. اللواء الشمالي، و 97، ب – ع، ت 1938/10/4، ص 58.

[4]. سنة رومية مالية 1334 تساوي 1336هـ تساوي 1918. الجابي، بسام، **معجم الإعلام**، ص 999.

[5]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 58.

[6]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 58.

[7]. مختار قرية الدحي قديماً وهو مقيم فيها. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 58.

[8]. مختار قرية الدحي الحالي وهو مقيم فيها. ن. م.

[9]. من أهالي القرية وهو مقيم فيها. ن. م.

الإبراهيم[1]، ومحمد سعيد أفندي الزعبي[2]، والحاج شريف أفندي العبوشي[3]، وإبراهيم أفندي الفاهوم[4]، وطالب أفندي الرفاعي[5]، ومحمد فؤاد البسطامي[6]، والحاج نمر أفندي حماد[7].

وحاول أهل القرية البحث عن حجة وقف القرية، لكنهم لم يعثروا عليها، لأنها فقدت في أثناء الحرب[8]. وعلى الرغم من المستندات التي قدمها أهل القرية للسكرتير العام بوساطة المجلس الإسلامي إلا أن هذه المستندات كانت غير كافية لإثبات وقفية أعشار القرية، ولا توجد بينه كتابية تؤيد ما ورد في المضبطة، وهو أن الدولة العثمانية كانت حتى الحرب العالمية الأولى تقيد الأعشار لحساب الوقف[9]. فأرسل المراقب العام عدة تساؤلات ليتمكن من إيجاد مستندات أكثر وضوحاً لتثبيت أحقية الأوقاف، وأهمها عن السبب الذي منع أهل القرية من عدم تقديمهم الإدعاء بوقفية القرية اعتباراً من الاحتلال حتى مراجعتهم الأخيرة، وإذا حصل ذلك فعليهم إثبات تواريخ ذلك[10] أعشارها لصندوق الميري[11]، لظروف عسكرية (لتجهيز الجيش) وهذا ما يدل على أن أوقاف القرية غنية بعائداتها. وبعد زوال الدولة العثمانية أصحبت الحكومة البريطانية تأخذ أعشارها باعتبارها أموالاً أميرية وكان ذلك بعد فك ارتباط القرية عن جنين، وإلحاقها بالناصرة عام (1919).[12] وأصبح بدلات القرية غير معلوم في السنوات الثلاث الأخيرة لأن الحكومة كانت تخمنها تخمينا وتأخذ الحاصلات عيناً[13]. وحاول مأمور الأوقاف أن يعثر على دفاتر التخمين أو طريقتها، لكنه وجدها قد حرقت سنة (1926). وسأل المأمور الحاج علي

---

[1]. من أهالي القرية وهو مقيم فيها. ن. م.

[2]. من وجهاء الناصرة ومن أهالي قرية جنين ن.م.

[3]. مدير مالية الناصرة. ن. م.

[4]. مدير مالية جنين ن. م.

[5]. كاتب تحرير سابق ن. م.

[6]. كاتب تحرير سابق متقاعد في عجلون (وهو من نابلس)، ن. م.

[7]. مأمور أوقاف نابلس سابقا. ن. م.

[8]. اللواء الشمالي، و 97، ع 7، 38، ت 1927/10/26، ص7.

[9]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1927/11/20، ص 10.

[10]. اللواء الشمالي، و 97، 64. 42، ت 1927/12/17، ص 11.

[11]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1927/7/15، ص 13.

[12]. اللواء الشمالي، و 97، ع 326، ت 1927/8/2، ص 180+19.

[13]. اللواء الشمالي، و 97، ع 250، ت 1927/7/28، ص 17.

الجرباوي والشيخ يوسف أمين من عرابة. اللذين كان يخمنان في الجهة الشمالية فأجابا بعدم تذكرهم بكيفية التخمين في هذه القرية[1].

أما أهل القرية فذكروا عدم معرفتهم بالقوانين والأصول، حيث كانوا يدفعون الأعشار للأوقاف بموجب وصولات للمجلس الإسلامي أو لحسن أفندي[2] وبعد الاحتلال أصبحت الحكومة الحكومة تأخذ منهم الأعشار وتضعها في الخزنة وهم لا يعلمون، وعندما علموا بالقوانين والأصول بلَغوا عن القضية[3]، والسبب الرئيسي الذي دفعهم هو أن مقام الدحى قد أوشك على الانهيار الكامل – سبق وذكر ذلك–، وأخذ أهل القرية يطالبون بإعادة المبلغ المأخوذ من أعشار القرية لإصلاحه، حينئذ اكتشف تلاعب الحكومة بالأعشار وأخذها عن غير وجه حق[4]. وقدم سليم أحمد عبد الغني لرئيس المجلس الإسلامي بلاغاً أخبره فيه أن أرض القرية مقيدة في الطابو باعتبارها أراضي أميرية، وأعشارها وقف منذ فترة طويلة لدحيه الكلبي، وكانوا يدفعوا أعشارها لصندوق أوقاف نابلس باعتبارها وقفاً[5]، ومن خلال متابعة مأمور الأوقاف الشمالي للقضية تم العثور على وثائق تبين أنه وإلى بداية الحرب كان مركز حكومة نابلس يحاسب إدارة الأوقاف وتدفع له أعشار القرية[6]. وعثر أيضاً على دفترين قديمين لأعشار الوقفية لسنوات 1904، 1905، 1906، 1907، 1908، 1909[7]. ويوجد بالدفترين قيد للقرية بين أنها وقف دحية الكلبي، وكانت الأوقاف وبمعرفة مجلس إدارة اللواء تضمن أعشارها وتجبي بدلاتها وكانت على النحو التالي:

جدول (14): جباية أعشار دحية الكبي من 1904 – 1909

السنة	قروش	الملتزم
1904	775	حافظ أفندي عبد الهادي

[1]. اللواء الشمالي، و 59، ع 44، ت 1356/6/25. ص 39.

[2]. مأمور أوقاف عكا. اللواء الشمالي، و 97، ب – ع، ت1928/2/7، ص 42.

[3]. اللواء الشمالي، و 97، ب – ع، ت 1928/2/7، ص 42.

[4]. ن. م.

[5]. ن. م.

[6]. اللواء الشمالي، و 97، ع 371، ت 1930/8/13/ص29.

[7]. الجابي، بسام، **معجم**، ص 981.

1905	1025	حافظ أفندي وبشارة أفندي عطا الله
1906	1025	أهل القرية بالكفالة المتسلسلة
1907	1125	=
1908	1150	=
1909	1150	=
وجميع هذه البدلات موردة لصندوق الأوقاف ومسددة[1].		

وقد أكد مراقب الأوقاف لمحامي الأوقاف بالقدس أنه أرسل جميع المستندات والمراسلات المختصة بالمعاملة لرفع أمام المحكمة لإثبات حقوق الوقف، إضافة لما تم ذكره أرسلت قائمتا مزايدة تتضمنان حالة أعشار القرية عن سنة (324، و 325) وإقرار مدير أوقاف نابلس بتسلَم 897 قرشاً من قائميه مقام جنين من أصل أعشار القرية، ومضبطة من أهالي القرية تؤيد الوقفية[2]. وقد استطاع مأمور أوقاف نابلس الحصول على إذن من المندوب السامي بإقامة دعوى ضد الحكومة في وقف الدحي[3].

أرسل صبحي الخضرا (مأمور الأوقاف، لمحكمة الأراضي في نابلس رسالة ضمّنها تأكيده على أن محكمة الأراضي هي المخولة برؤية هذه الدعوى، لأنها تتعلق بعدم معارضة حكومة فلسطين للمدعي باستيفاء أعشار الأرض المدعى عليها[4] باعتبارها وقف تخصيصات، وأن طلب تعديل سجلات الطابو في الأرض المسجلة ميري إلى وقف هو من صلاحيات المحكمة، وطلب تغيير صفة الأرض في سجلات الطابو من ميري، وإلغاء هذه الصفة، واعتبارها وقف تخصيصات، وهو لا يريد أن يدفع المدعي عليه مبلغاً من المال باعتباره عشراً للأرض أو ناتجها. ويطلب من المدعي عليه عدم معارضته للأرض باعتبارها وقف

[1]. اللواء الشمالي، و 97، ع 371، ت 1930/8/13/ص29.

[2]. اللواء الشمالي، و 97، ع 6173، ت 1928/8/14، ص 37.

[3]. اللواء الشمالي، و 97، ع 238، ت 1929/4/25، ص 38.

[4]. النائب العام لحكومة فلسطين، الناصرة و 44، ب ع، ت 1935/8/21، ص 12.

تخصيصات، ويذكر صبحي بك أن في حالة الأرض الأميرية يكون العشر للحكومة أما في حالة الأرض الموقوفة وقف تخصيصات يكون العشر لجهة الوقف[1].

والأشخاص يدفعون العشر في الحالتين ولا يؤثر عليهم، أما الذي يتأثر في تغيير صفة الأرض فهي الحكومة[2]. وقررت المحكمة البريطانية أن مرور الزمن في الدعوى هو 36 سنة وبقي عليها أن تحدد الفترة الزمنية، هل تبدأ من تاريخ التسجيل؟ أم من تاريخ التصرف؟ ويجب الأخذ بتاريخ التصرف بالعشر، وليس من تاريخ تسجيل الأرض في الطابو، لأن التسجيل لا يعني التصرف[3]. وأكد مأمور الأوقاف على أن دفاتر الأوقاف القديمة ضاع أكثرها بسبب نقلها في سني الحرب إلى دمشق بالشام، ولم يعثروا على مجموعة أخرى من القيود ليتمكنوا من إثبات الوقف. وأكد أنه لم يوجد نزاع بين دائرة الأوقاف وبين الحكومة العثمانية على أعشار القرية، وأن الحكومة العثمانية جبتها وأمتنعت تسليمها للأوقاف على الرغم من أن الحكومة البريطانية هي وريثة الحكومة العثمانية[4]. وعقدت الجلسة وكان قرار المحكمة ردَ القضية، وعدم وعدم معارضة النائب العام لحكومة فلسطين في أعشار القرية، وغير أن المأمور أستأنف مرة أخرى، ورفعها لمحكمة القدس واعتبر رد القضية أو الدعوى قراراً مجحفاً[5]. وأكد البنك الزراعي العربي بعكا أنه يكفل للنائب العام لحكومة فلسطين جميع الرسوم والمصاريف إذا تبين لمحكمة الاستئناف العليا أن المستأنف (مأمور الأوقاف) غير محق بدعوته[6].

وفي 1937/6/29. أرسل إعلان بشأن قضية الدحي، وتقرر موعد الدعوى يوم الأربعاء في 1937/7/14[7]. واقترح صبحي الخضرا على محي الدين أفندي عبد الشافي[8] توكيل عادل

---

[1]. الناصرة، و 44، ب ع، ت 1935/8/21، ص 12.

[2]. ن. م.

[3]. ن. م، ص 13.

[4]. الناصرة، و 44، ب ع، ت 1935/8/21، ص 15.

[5]. الناصرة، و 44، ب – ع، ت 1936/1/27، ص 38–41.

[6]. ن. م، ص 36.

[7]. الناصرة، و 97، ب ع، ت 1937/6/29، ص 62.

[8]. أحد أعضاء المجلس الإسلامي، اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 61.

عادل أفندي زعيتر من نابلس بالقضية، لأن الأوقاف وكلته في قضية مماثلة من قبل[1]. ولأن صبحي الخضرا محامي القضية كان معتقلاً لدى سلطات الانتداب[2]. وسال مأمور الأوقاف مديرَ مال جنين عن مجموع التحقق في سنة 1919أي سنة إلحاق الدحي بالناصرة فأجابه بالآتي:

جدول (15): مجموع التحقق عن سنة 1919 إلحاق الدحي للناصرة

السنة	التحقق
أيلول 1919م	984 قرشاً و 4 ملات
تشرين ثاني 1919م	1968 قرشاً و 8 ملات
تشرين ثاني 1919	1968 قرشاً و 8 ملات
أي المجموع	**4922** [3]

ولإكمال الإجراءات القانونية وتوفير ما يمكن من الأدلة التي تثبت أحقية الدحي بالوقف، طلب صبحي الخضرا من محمد أفندي[4] إرسال قائمة بأسماء الأحياء من أعضاء مجلس الإدارة التركية، وأن يكونوا شهوداً على تلزيم أعشار القرية باسم الوقف[5] فأجابه بأنه لا يوجد من مجلس الإدارة التركية سوى الشيخ صالح القاسم من قرية (حيبول قضاء بيسان)، وهو مريض بارتجاج دماغي، ولا يستطيع الحضور إلا راكباً. ومنهم خليل الحداد عضو مجلس الإدارة من قرية أم الفحم وهو مصاب بداء الفالج، ويسكن حيفا مع أولاده[6]. – ولا دليل من الوثائق إذا كان الشهود قد ذهبوا أم لا، أو حتى إذا تمت مقابلتهم مع صبحي الخضراء – وبعد ذلك تم الاتفاق بين المجلس و الحكومة على صرف الأعشار المستحقة عن أوقاف أراضي القرية على أساس التحصيلات، وليس على أساس التحقيقات السنوية[7]. وأكد المحاسب العام ضرورة دفع تعويض عن الأعشار المعنية عن الأوقاف الخاصة لوقف الدحي، ولمأمور أوقاف الشمال بعكا بصفته

---

[1]. اللواء الشمالي، و 97، ب ع، ت 1938/10/4، ص 61.

[2]. اللواء الشمالي، و 97، ع 2767، ت 1938/9/20، ص 60.

[3]. الناصرة، و 59، ب ع، ت 1937/5/31، ص 36.

[4]. وكيل الأوقاف في جنين. الناصرة، و 59، ب ع، ت 1937/6/30، ص 37.

[5]. الناصرة، و 59، ب ع، ت 1937/6/30، ص 37.

[6]. الناصرة، و 59، ع 37، ت 1937/7/3، ص 38.

[7]. الناصرة، و 59، ع 543، ت 22، 10، 1944، ب ص.

مديراً لهذه الأوقاف من 1935/4/1 لغاية 1945/3/31 بمعدل 28 جنيها و 897 ملا في السنة، بموجب الاتفاق مع حكومة فلسطين في 1945/1/3م، حتى استكمال المبلغ البالغ 288 جنيهاً و 97 ملاً[1]. وبعد استرداد المبلغ بعد مماطلة الحكومة بدفعة[2]. طالبت إدارة الأوقاف العامة الحكومة ما يخصها من أعشار الدحي عن سنة 1948[3]. وبالفعل تم الاتفاق بين السكرتير العام لحكومة فلسطين نائباً عنها، وبين مأمور أوقاف عكا بصفته قيما على وقف الدحي، على اعتبار هذا الاتفاق ملحقاً للاتفاق الأصلي، ويسمى الاتفاق الإضافي لسنة 1948 وأن تكون الدفعة الأولى التي ستدفع لمأمور الأوقاف 72 جنيها باعتبارها الدفعة السنوية وابتداءً من 1942/4/1 سيدفع 28 جنيها و 897 ملاً[4].

وفي حال إعادة النظر في الدفعة السنوية مستقبلاً، زيادة أو نقصاناً يكون ذلك حسب معدل أسعار المحاصيل الزراعية الرئيسة في مدة 12 شهراً سابقه للتاريخ الذي تجري فيه أعادة النظر[5]. وبالفعل أرسل سكرتير عام الحكومة هذا الاتفاق باللغتين العربية والانجليزية إلى مأمور مأمور أوقاف اللواء الشمالي بعكا[6].

وعلى الرغم من محاولات المجلس الإسلامي إثبات وقفية الدحي إلا أنه لم يرد في الوثائق ما إذا كانت القرية سجلت بشكل رسمي أم لا، ولم يرد إذا كانت الحكومة دفعت أعشار القرية من عام 1919 – 1935 حسب الاتفاقية أي ما يعادل تقريباً أربع عشرة سنة.

ومن اعتداءات الحكومة البريطانية أنها استولت على الأرض التابعة لمقام النبي سعين الذي يطلق عليها اسم أرض السلزيان البالغة 213 دونماً وآلت هذه كلها إلى حكومة اسرائيل

---

[1]. الناصرة، و 7، ع 234، ت 1945/3/15، ص 4.

[2]. الناصرة، ق 71، ع 1285، ت 1946/6/2، ص 21.

[3]. الناصرة، و 71، ع 138، ت 1948/1/28، ص 15.

[4]. الناصرة، و 71، ب ع، ت 1948/2/13، ص 18.

[5]. الناصرة، و 71، ب ع، ت 1948/2/13، ص 17.

[6]. الناصرة، و 71/ ب ع، ت 1948/2/25، ص 19.

التي لم تعترف سوى 226 م لأرض الوقف فقط[1]، وحاول آل الزعبي مسؤولو الوقف التصدي لهذا الاعتداء واستطاعوا بالقوة الحصول على 250م فترة الاحتلال الإسرائيلي. واعترفت بلدية الناصرة ب 325م من أرض الوقف حيث كانت تسعى لشراء جزء منها لبناء خزان مياه عمومي. وعاد للوقف 801م من أصل 213 دونماً[2].

اعتداءات الحركة الصهيونية:

تكاتفت الجهود البريطانية والصهيونية للسيطرة على البلاد العربية وبخاصة فلسطين وتحقيق مأربهما في الاستغلال وفرض النفوذ الاستعماري، ومن أبرز وسائل الحركة الصهيونية استيلاؤها على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية لزيادة الرقعة الاستيطانية. ولم تفرق بين أنواع الأراضي التي تريدها. وأوجدت عدة قوانين وأنظمة ملتوية لتسيطر عليها، وقد نظر المسؤولون والسياسيون الإسرائيليون إلى نظام الأوقاف الفلسطيني باعتباره خطراً يهدد وحدة دولة إسرائيل واستقرارها السياسي، ويهدد السيطرة المؤسساتية للأغلبية اليهودية الصهيونية على الرغم من الهيمنة الإسرائيلية – الصهيونية السياسية والقانونية و العسكرية الشاملة على الفلسطينيين[3].

وفي تشرين الثاني عام 1947 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار المعروف بتقسيم فلسطين المنتدبة إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وبموجب هذا القرار حصلت الدولة اليهودية على ما يقارب 60% من الأرض بينما كان اليهود لا يشكلون سوى أقل من 50% من السكان. وكان التغير الأساسي الذي أثر في نظام الأوقاف في هذه المرحلة المبكرة هو حدود اتفاقيات الهدنة التي كرست سنة 1949م، وأدت إلى تقطيع أوصال نظام الأوقاف الذي سبق للمجلس أن جعله وحدة إقليميه وإدارية موحدة. فقد فصلت أراضي الأوقاف وأملاكها عن

---

[1]. وثيقة من وثائق أوقاف النبي سعين (آل الزعبي). مقابلة شخصية: نواف حمودة، متولي وقف مقام النبي سعين،الناصرة، ت 2011/3/25.

[2]. وثيقة من وثائق أوقاف النبي سعين (آل الزعبي). مقابلة شخصية: نواف حمودة، متولي وقف مقام النبي سعين، الناصرة، ت 2011/3/25.

[3]. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 4. الحسيني، يوسف، **فلسطين**، ص 180.

الأملاك والمؤسسات الدينية التي كانت تعيلها. وعقب انتهاء حكم الانتداب انهارت المؤسسات الدينية في المجتمع الإسلامي وقد فر كبار الموظفين الدينيين كالمفتين والقضاة إلى خارج البلاد وأنهار نظام القضاء الديني تماما[1].

وبغياب معظم الموظفين توقف نظام الأوقاف عن العمل، وأصيبت بعض مبانيه بأضرار إبان القتال وباتت بحاجة إلى تصليحات واسعة[2]. وكان مأمورو المجلس الإسلامي الأعلى الذين سجلت الأوقاف المضبوطة بأسمائهم قد فروا، فبقيت الإيجارات والتصليحات والإدارة العامة بلا رقيب، وزالت لجان الأوقاف المحلية، وتعطلت الخدمات الصحية، والأعمال الخيرية التي كانت تقدمها، وقبل إنشاء الدولة اليهودية كانت اللجنة الصهيونية قد اقترحت تدويل الأماكن المقدسة[3]. وكانت الأدلة تشير إلى أن الحكومة الإسرائيلية شرعت في إتباع سياسة أكثر تشدداً في أشهر (5) من عام 1949 ، وعندما سئل بني غوريون[4] عن نية الحكومة تجاه بنظام الأوقاف، كان رده: "إن الحكومة تدرس وسائل حل هذه القضية استناداً إلى قوانين الوقف الإسلامي والأوضاع السائدة حالياً في إسرائيل"، وبعد ذلك بعام واحد عقب سن قانون أملاك الغائبين سنة (1950) اتضح تماماً ما كانت تخطط له. وقد عوملت أراضي الأوقاف وأملاكها على أساس ليس لها من يملكها، فبعد أن غادر المجلس الإسلامي الأعلى والمأمورون المحليون البلد، صادرت إسرائيل جزءاً كبيراً من نظام الأوقاف. وصنفت الأملاك التي كان المجلس الإسلامي يديرها (الأوقاف المضبوطة) على أنها أملاك غائبين. حيث سمحت القوانين الإسرائيلية بنقل موارد نظام الأوقاف الإسلامية الموقوفة لخير المسلمين إلى يهود إسرائيل وذلك على شكل أراضٍ تابعة لدولة إسرائيل، أو أراضٍ يملكها الصندوق القومي اليهودي، وتم انتزاع 80% من مجمل مساحة إسرائيل من الفلسطينيين استناداً إلى أحكام قانون أملاك الغائبين.

---

[1]. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 59.

[2]. ن. م، ص 61.

[3]. ن. م، ص 63.

[4]. أول رئيس للحكومة: دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 64.

وكان هدف قانون أملاك الغائبين الذي أقره الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي في 1950/5/14 في ظاهره حماية أملاك اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج البلد، فاستحدث منصب (القيم على أملاك الغائبين) وخوله مسؤولية صيانة أملاك اللاجئين وتحصيل الابدال والتأخير وغيرها إلى أن يتم حل لمشكلة اللاجئين، لكن الحقيقة أن هذا القانون جاء لسلب أراضي اللاجئين بكافة أنواعها وعلى رأسها أراضي الأوقاف[1].

ومن الاعتداءات الصهيونية التي لا حصر لها الاعتداء على مسجد الدار البيضاء في قرية نين[2] بتحويله إلى مكاتب[3]، وعلى قرية صفورية[4] بطرد أهلها منها وإقامة مستوطنة (تسيبوري) على أرضها عام (1949)، وأقامت في القرية لليهود على مقام المسلمين[5]. وأستمر اعتداء الصهاينة على قرى الناصرة ومن أبرزها قرية معلول[6] التي هدموها وشردوا أهلها بتاريخ 1948/7/15. وحوّلوا مسجدها إلى كيبوتس استعملوه كزرايب للبقر[7]. وأقيمت على أراضيها مستعمرة يتموريم التي أنشئت عام (1948)[8]. وكما اعتدوا على المقبرة الإسلامية لعرب المزاريب لأنها تقع على حدود أراضي يهود نهلال. وتمثل ذلك في اقتلاع الحجارة المبنية[9].

وكذلك اعتدوا على أرض وقف موجودة بأرض سمونيه التي فيها مزاران أحدهما للشيخ ملحم، والثاني للشيخ سعيد، ولهما أرض وقف منذ فترة طويلة مساحتها تقريباً 150 – 200 دونم، وقد اعتدى عليها يهود مستعمرة نهلال واقتلعوا الأشجار وحرثوها[10]. ولقد تمت بشأنها

---

[1]. دمبر، مايكل، **سياسة**، ص 66.

[2]. الحسيني، يوسف، **فلسطين**، ص 181.

[3]. موريس، بيني، **طرد**، ص 35. الخالدي، وليد، **كي لا ننسى**، ص 668. الحسيني، يوسف، **فلسطين**، ص 181.

[4] الحسيني، يوسف، **فلسطين**، ص 181.

[5]. ن. م، ص 181.

[6]. ن. م، ص 182.

[7]. الحسيني، يوسف، **فلسطين**، ص 182.

[8]. موريس، يني، **طرد**، ص 37. الخالدي، وليد، **كي لا ننسى**، ص 680.

[9]. الناصرة، و 75، ع 198، ت 1934/7/9، ص 1.

[10]. ن. م.

المراسلات بين مدير الأوقاف ورئيس المجلس والمأمور[1]. وكما اعتدى أصحاب المستعمرة على على أرض تسمى المصلبة تبلغ مساحتها 500 دونماً في قرية صفورية، حين حاولوا شـــراءها من عدة أشخاص، ومنعهم من العمل فيها، وإخراجهم منها، واستطاع المجلس الإسلامي شراؤها واسترجاعها واعتبرت أرضاً وقفية[2]. ولكن قوة اليهود وتسلطهم كان أعظم مـــن أي مراســـلات ومن أي قوة فلسطينية، ولم تحل المشكلة وبقيت الاعتداءات مستمرة.

ومن الاعتداءات الفريدة من نوعها قراراها بوضع مخطط لتوسيع مسجد شهاب الـــدين ليكون موقعاً أثرياً مهم لجلب السياح إليهم ليكن مورداً اقتصادياً هاماً لإسرائيل[3]. وهكـــذا نـــرى كيف أن الحركة الصهيونية بذلت كل طاقتها وجهدها للسيطرة على الأرض والاســـتيلاء عليهـــا بكل الطرق .

[1]. الناصرة، و 75، ع 111، ت 1935/1/29، ص 4.

[2]. وثائق إحياء التراث الإسلامي، و 79، م 1935/1/6/10.

[3]. نواف، حمودة، متولي وقف مقام النبي سعين، الناصرة، ت 25 / 3 /2011.

النتائج والتوصيات

أ- النتائج:

1) ازدياد أهمية مدينة الناصرة وقضائها منذ مطلع القرن العشرين، وتصاعد أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى والسيطرة البريطانية على فلسطين.

2) حيوية الوثائق الخاصة بالأوقاف حيث عالجت موضوعات سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وغير ذلك.

3) الدور الهام لأوقاف قضاء الناصرة على كافة المستويات الاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية لخدمة المجتمع المحلي.

4) واجهت الأوقاف الإسلامية في قضاء الناصرة مجموعة من العقبات والمصاعب نتيجة السياسات البريطانية القائمة على استلاب الأراضي العربية، وعدم وجود حجج وقفية لمعظم أراضي الأوقاف وعقاراتها نتيجة ضياعها أو فقدانها في الحروب التي توالت على عكا والتي كانت مركزاً للوثائق والحجج الوقفية.

5) الدور الهام لأوقاف قضاء الناصرة في حصر الأراضي والعقارات الوقفية، وتحديد أنواعها وحجمها وانتشارها، والعمل على إثباتها وإدارتها وزيادة عائداتها.

6) خلفت مسيرة تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها في فلسطين مكتبة وثائقية غنية تزخر بأصناف الوثائق والدفاتر والسجلات الحيوية.

7) لعبت التشكيلات الإدارية العثمانية والفلسطينية وأجهزتها التنفيذية دوراً مهماً في تنظيم أراضي الأوقاف وضبطتها وحمايتها من المتربصين بها كما دفعت الناس إلى الاهتمام بها والدفاع عنها.

8) لعب المجلس الإسلامي الأعلى وتشكيلاته الإدارية في الألوية والأقضية التابعة له على إعادة تنظيم شاملة لأراضي الأوقاف ومحاولة تسجيلها وحمايتها من الاعتداءات، والعمل على إزالتها بطرائق مختلفة، حيث كان بمثابة حكومة ثالثة في فلسطين بعد حكومة الانتداب البريطاني والحكومة الصهيونية

9) اشتمال أوقاف قضاء الناصرة على أراضٍ ودور ودكاكين، ومقامات ومقابر وغير ذلك.

10) الكشف عن طبيعة الاعتداءات التي تعرضت لها أراضي الأوقاف وعلاقتها في قضاء الناصرة، والأطراف التي مارستها، والإجراءات التي اتبعتها دائرة الأوقاف في اللواء الشمالي وبتوجيه من المجلس الإسلامي للرد عليها.

11) ضخامة حجم عائدات أوقاف قضاء الناصرة في حينها، وفقاً لسعر صرف الجنيه، يؤيد ذلك الدعم الذي قدمته دوائر الأوقاف إلى الأهالي، وتوظيفها أعداداً كبيرة من المواطنين.

12) جهود موظفي الأوقاف للحفاظ وعلى الأوقاف الإسلامية وحمايتها من أي اعتداء عليها إن كان من جهة الانتداب البريطاني وإسرائيل أو حتى من المتولين أنفسهم.

ب- التوصيات:

1) إنشاء مراكز أبحاث تعني بشؤون الأوقاف بكل نواحيها.

2) رفع قضايا دولية على حكومة الانتداب والحركة الصهيونية، وذلك لقيامها بالاعتداء والتدنيس لممتلكات الأوقاف، والتي ما زالت تتعرض لها في الناصرة وغيرها حتى وقتنا الحاضر.

3) مقاومة السياسات الإسرائيلية تجاه الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمسيحية والعمل على نشر الوعي المحلي والدولي لمقاومتها والعمل على الحد منها.

4) إصدار مجلة ناطقة باسم الأوقاف من وزارات الأوقاف في العالم العربي والإسلامي، بحيث توجه اهتماماً خاصة بالأوقاف الإسلامية في فلسطين.

5)إنشاء موسوعة للأوقاف الإسلامية في فلسطين لتوثيق الأوقاف، والتعريف بها، والحفاظ عليها.

6) إعادة إحياء الأراضي الموقوفة وتوجيهها نحو الأماكن الدينية المقدسة التي تعاني من إجراءات الاحتلال التعسفية.

7) حث الباحثين على القيام بدراسات معمقة عن أوقاف فلسطين بالاعتماد على وثائقها الخاصة.

8) الاهتمام بالجانب التوثيقي للأوقاف، ودعوة الناس للحفاظ على ما بأيديهم من أوراق ووثائق يمكن أن تساعد في حفظ حقوق الأوقاف وفي مقدمتها قواشين الطابو والبراءات السلطانية التي كانت تمنح إلى متولي الأوقاف ونظارها.

9) الحفاظ على الوثائق وترميم التالف منها باعتبارها مادة علمية أصليه هامة.

10) الكشف عن المقدسات والمقامات والمقابر والأراضي والعقارات الوقفية لدراستها والحفاظ عليها.

11) الاهتمام بالمقامات الإسلامية بغض النظر عن مكان المقام وبنائه أو أهمية الشخص، باعتباره شخصية تاريخية مهمة، وأخص بالذكر مقام عبد الصمد الذي يوجد جواره مكان لتجميع النفايات بينما مقام شهاب الدين مقام مقدس لأهالي الناصرة ويأتيه الزوار والسياح من جميع المناطق.

12) ضرورة البحث عن السجلات الوقفية لتحديد حجم الأوقاف التي اعتدت عليها إسرائيل من عام 1948 وإلى وقتنا الحاضر والمطالبة بإرجاعها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر غير المنشورة:

وثائق أوقاف قضاء الناصرة، أرشيف مكتبة بلدية نابلس. (1921 – 1948). صـــناديق (70–75). نابلس فلسطين.

وثائق اللواء الشمالي، أرشيف بلدية نابس. (1921 – 1948). صناديق (76 – 104). نابلس، فلسطين.

وثائق أوقاف عكا، أرشيف مكتبة بلدية نـــابلس (19211948). صـــندوق (75–68) نـــابلس، فلسطين.

قرارات المجلس الإسلامي الأعلى، (1921 – 1948) وثائق أوقاف اللواء الشـــمالي، أرشـــيف مركز إحياء التراث الإسلامي، القدس، فلسطين.

وثائق أوقاف الناصرة، مركز أحياء التراث والبحوث الإسلامية، القدس، فلسطين.

أ– صندوق (93) ملف 97 / 4، 1932.

ب– صندوق 26 ملف 1939/1/1/10.

ت– صندوق 26 ملف 1944/2/1/10.

ث– صندوق 71 ملف 1927/2/1/10

ج– صندوق 71 ملف 1930/2/2/10.

ح– صندوق 79 ملف 1946/1/9/10.

خ– صندوق 79 ملف 1944/1/10/10.

د- صندوق 79 ملف 1944/1/7/10.

ذ- صندوق 79 ملف 1927/1/4/10.

ر- صندوق 79 ملف 1935/1/6/10.

ز- بيان المجلس الإسلامي الأعلى، ت 1942، 1944م.

ثانيا: المصادر المنشورة.

أ- الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين، الأعداد التالية:

- ع 58، ص 2+4، ت 1922/1/1،

- ع 116، ص 727، ت 1924/9/1.

- ع 142، ص 373، ت 1925/7/1.

- ع 27، ص 118، ت 1930/11/1.

ب- الكتب:

الجوهري، اسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (4 أجزاء)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ب. ط. ب. ت.

الحسيني، محمد أمين، **حقائق عن قضية**، مكتبة الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، مصر، ط2، 1956م.

الدباغ، مصطفى مراد، **بلادنا فلسطين**، (10 أجزاء)، ق 1، دار الهدى، كفر قرع، فلسطين، ط جديدة، 2003م.

دروزة، محمد عزة، **مذكرات من (1887 – 1948م)**، (6 مجلدات)، دار الغرب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

السفري، عيسى، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، (جزءان)، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، فلسطين، ط1، 1937م.

العارف، عارف، **نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، 6 أجـزاء، دار الهـدى، ب م، ب ط، 1959.

المر، دعيبس، **أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عـن السـلطنة العثمانيـة**، (جزءان)، مطبعة بيت المقدس، القدس، فلسطين، ب. ط، 1923م.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، (15 مجلداً)، دار صادر، بيروت، لبنان، ب. ط، 1955م.

منصور، أسعد، **تاريخ الناصرة**، دار الهلال للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1923.

ثالثاً: المقابلات

1) مقابلة مع: معين سليمان غزال، 51 عاماً، رئيس قسم الوثائق، أرشيف مكتبة بلدية نـابلس، ت 2010/4/24م.

2) مقابلة شخصية واتصال هاتفي مع شكري عراف، 80 عاماً، من الجليل الأعلى، رئيس قسم مكتب الدراسات القروية في الجليل، عكا، من أهالي وسكان عكا، ت 2011./3/23

3) مقابلة شخصية مع عاطف الفاهوم، 81 عاماً، متولي وقف الجامع الأبيض، من أهالي وسكان الناصرة، الناصرة، ت 2011/3/23.

4) مقابلة شخصية مع لطفي دراوشة، 53عاماً، من أهـالي وسـكان الناصـرة، الناصـرة، ت 2011/3/23 و 2011/3/24.

5) زياد الظاهر، مهندس من أهالي الناصرة، الناصرة، ت 2011/3/23 و 2011/3/24.

6) نواف حمودة، 53 عاماً، متولي وقف مقام النبي سعين، من سكان وأهالي الناصرة، الناصرة، 2011/3/23.

7) أحمد المروات، 32 عاماً، باحث من سكان وأهالي الناصرة، الناصرة، ت 2011/3/24.

رابعاً: المراجع

الأِشقر، محمود سعيد، **الوقف ومعاملاته في مطلع القرن الثامن عشر من خلال سجلات المحكمة الشرعية**، ب ط، 2008.

الأشقر، محمود سعيد، مساجدنا، **صورة أخرى للنكبة**، ب ط مطابع دار الأيتام الصناعية، القدس، فلسطين، 2008.

افنيري، أريه ل، **دعوة نزع الملكية –الاستيطان اليهودي والعرب، (1878–1948)**، ترجمة بشير شريف البرغوثي، دار الجليل، للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية عمان الأردن، ط1، 1986م.

أمام، محمد كمال الدين، **الوصية والوقف في الإسلام مقاصد وقواعد**، الناشر منشأة المعارف، ب ط، الإسكندرية، مصدر، 1999.

الأمين، حسن عبد الله، **البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، إدارة وتثمير ممتلكات الأوقاف ب ن، ط 1، 1989.

باشا، محمد قدري، **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الوقف**، مكتبة الأهرام، ط5، مصر، 1928.

البديري، هند أمين، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، ط1، 1998.

أبو بكر، أمين مسعود، **ملكية الأراضي في متصرفية القدس (1858 – 1918)**ـ مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط 1، 1996.

أبو بكر، أمين مسعود، **تنظيم أراضي الأوقاف في فلسطين وضبطتها في فلسطين1826 – 1948 الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 10–14 – 9 – 2006**، المجلد الثالث، فلسطين، تحرير محمد عدنان البخيت، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2008.

الجابي، بسام، **معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين**. ج1، الجفان، 1987.

جبارة، تيسير، **دراسات في تاريخ فلسطين الحديث**، مؤسسة البيادر الصحيفة، القدس، فلسطين، ط2، 1986.

جبارة تيسير، **قضية فلسطين من خلال سيرة الحاج أمين الحسيني**، مؤسسة الجمعية العلمية، نابس، فلسطين، ب – ط، 1998.

الجليلي، حسين، **معجم أسماء المدن والقرى الفلسطينية وتفسير معانيها**، مركز أبحاث الدراسات، بيروت، لبنان، جزء 1، 2004.

الحزماوي، محمد، **ملكية الأراضي في فلسطين**، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، ط 1، 1998.

الحسيني، يوسف كمال حسونة، **فلسطين والاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية**، مركز النهضة الابراهيمي، فلسطيني، 2000م.

حمادة، محمد عمر، **أعلام فلسطين من القرن السابع حتى العشرين** (3 أجزاء) دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ب – ط، 1988.

الحوت، بيان نويهض، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، (1917 – 1948)**، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط3، 1997.

الخالدي، وليد، **كي لا ننسى قرى فلسطين التي دمرتها اسرائيل سنة 1948، وأسماء شهدائها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997م.

خلة، كامل محمد، **فلسطين، والانتداب البريطاني (1922 – 1939)** المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط2، 1982م.

دمبر، مايكل، **سياسية. إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين، (1948 – 1988)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

سليمان، هيثم فريد أحمد، **أوقاف قضاء عكا (1922–1948)** نابلس، فلسطين، 2008م.

الشواربي، عبد الحميد، **منازعات الأوقاف والأحكار والنظام القانوني لأملاك الدولة الخاصة ونزع الملكية في ضوء الفقه والتشريع**، الناس، المعارف، الإسكندرية، مصر، بط، 1995م.

شراب، محمد محمد حسن، **معجم بلدان فلسطين**، دار المأمور للتراث، دمشق سوريا، ط 2، 1996م.

الصالح، صبحي، **النظم الإسلامية نشأتها وتطورها**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 10، 1996.

صبري، بهجت، **فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها (1914 – 1920)**، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين، ب – ط، 1982.

الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم، **الإسعاف في أحكام الأوقاف**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، 1406هـ.

العبيدي، عوني جذوع، **صفحات في حياة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر وقائد حركتها الوطنية**، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط 1، 1985.

عراف، شكري، **المواقع الجغرافية في فلسطين الأسماء العربية والتسميات العبرية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

علي فلاح خالد، **فلسطين والانتداب البريطاني 1939 – 1948**، المؤسسة العربية، بيروت لبنان، ط 1، 1980.

العودات، يعقوب، **أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، ب ت، عمان، الأردن، ب ط 1976.

عودة، عبد الجبار، رجا محمود، **ملكية الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني**، 1918 – 1948، نابلس، فلسطين، 2007.

غنايم، زهير غنايم عبد اللطيف، **لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية (1864 – 1918)** مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان، ط1، 1999.

فشافشة، راضي أحمد ذيب، **أوقاف قضاء حيفا خلال فترة الانتداب البريطاني (1922–1948)، دراسة وثائقية**، نابلس، فلسطين، 2010.

الكيالي، عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 9، 1985.

لجنة الدفاع عن وقف شهاب الدين، **وقف شهاب الدين النواحي التاريخية والقانونية والشرعية**، مطبعة دبور، الناصرة، فلسطين، 1998.

محسن، خليل عيسى، **فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني**، مطبعة الصخرة، عمان، الأردن، ط 1، 1989.

محمد، رافع يونس محمد، **متولي الوقف دراسة قانونية بين الفقة الإسلامي في مذاهبة المختلفة**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2008.

مراد، مصطفى، **منهاج المؤمن**، دار الفجر للتراث، الأزهر القاهرة، مصر، ط 1، 2001.

مروات، أحمد، الناصرة، **أعلام وشخصيات 1800– 1948**، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين، 2009.

مصالحة، محمود، **الأرض، دراسة وتحليل**، مطبعة واوفست الحكيم، الناصرة، فلسطين، طبعة1، 1986.

مناع، عادل، **أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (1800–1918)**، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين، ب. ط، 1986م.

موريس، بيني (مؤرخ إسرائيلي)، **طرد الفلسطينيين ولادة مشكلة اللاجئين (وثيقة إسرائيلية)** ترجمة دار الجليل، عمان، الأردن، ط 1، 1993.

نويهض، عجاج، **رجال من فلسطين ما بين بداية القرن حتى 1948**، منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، لبنان، ط 1، 1981م.

الهنيدي، سحر، **تأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي فترة هربرت صاموبل (1920–1925)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

خامساً :المراجع غير المنشورة :

سليمان، هيثم فريد أحمد، **أوقاف قضاء عكا (1922–1948)** نابلس، فلسطين، 2008م.

عودة، عبد الجبار، رجا محمود، **ملكية الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني**، 1918 – 1948، نابلس، فلسطين، 2007

فشافشة، راضي أحمد ذيب، **أوقاف قضاء حيفا خلال فترة الانتداب البريطاني (1922–1948)، دراسة وثائقية**، نابلس، فلسطين، 2010.

سادساً: الموسوعات

الموسوعة الإسلامية العامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، إشراف محمود حمدي، زقزوق، القاهرة، مصر، ب. ط، 2003م.

الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، هيئة الموسوعة الفلسطينية، (4 مجلدات)، مطبعة ميلانو، استامبيا، ايطاليا، تحقيق أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم، أنيس الصانع، ط1، 1948م.

موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، آمنة أبو حجر، (جزأن)، دار أسامة للنشر وللتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2003م.

الملاحق

أولاً: ملحق الأشكال

ثانياً: ملحق الوثائق

ثالثاً: ملحق الخرائط

رابعاً: ملحق الصور

أولاً: ملحق الأشكال

شكل (1): تشكيلات الأوقاف الإدارية في العهد العثماني

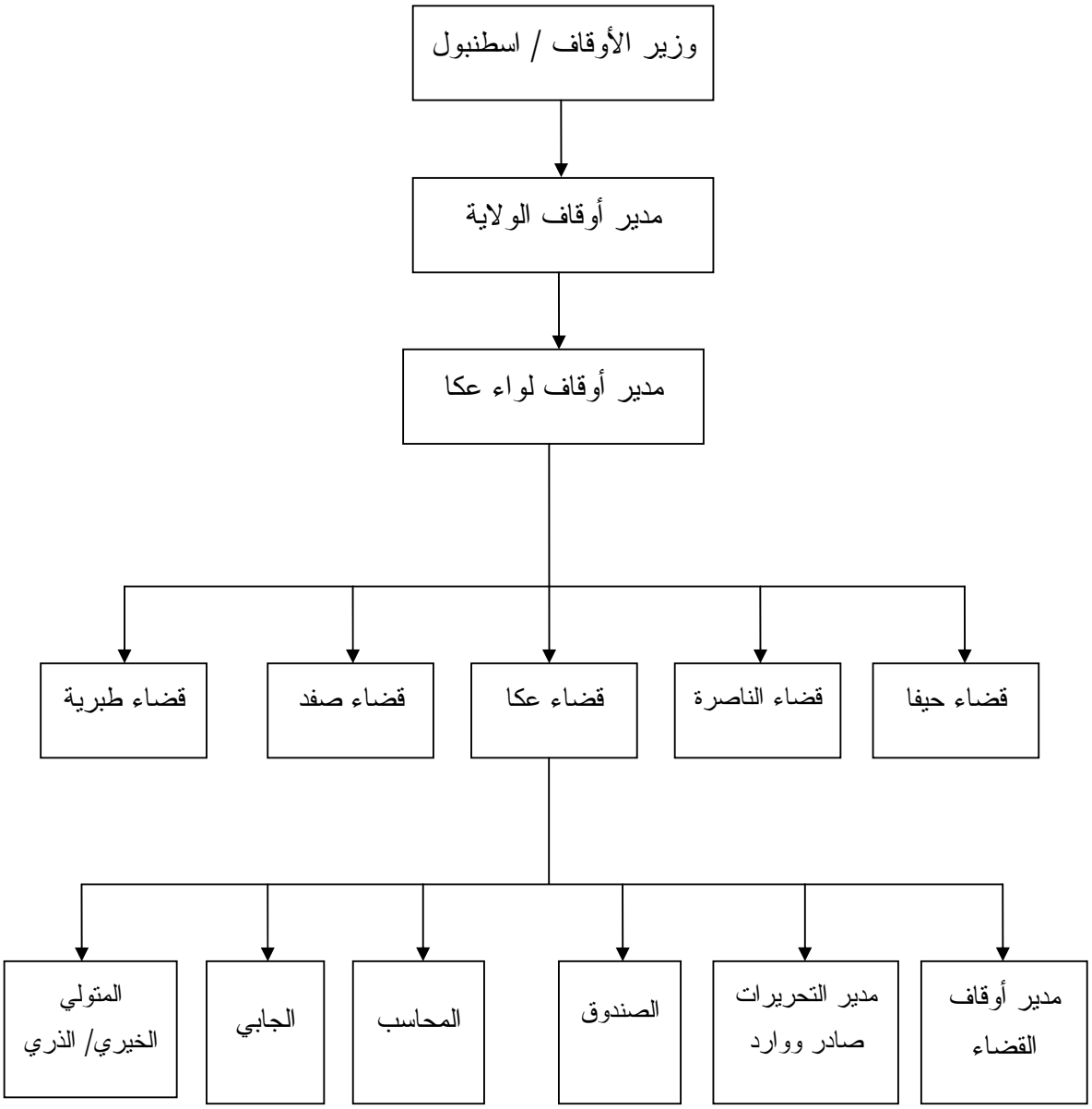

شكل (2): تبعية الأوقاف الإدارية في ظل الإحتلال والانتداب البريطاني على فلسطين 1917 – 1948م.

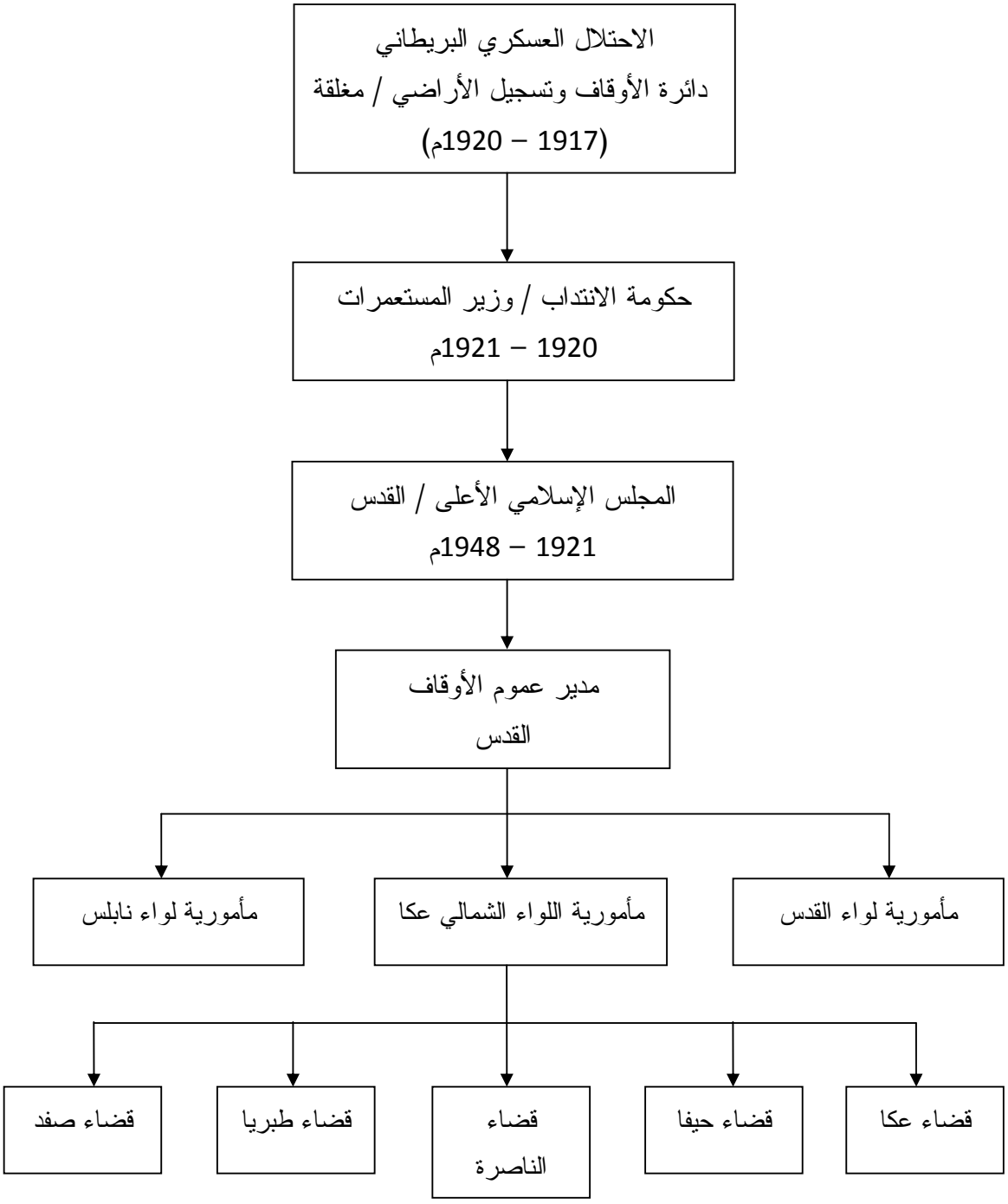

شكل (3): التبعية الإدارية للأوقاف في لواء عكا (1921– 1948م)

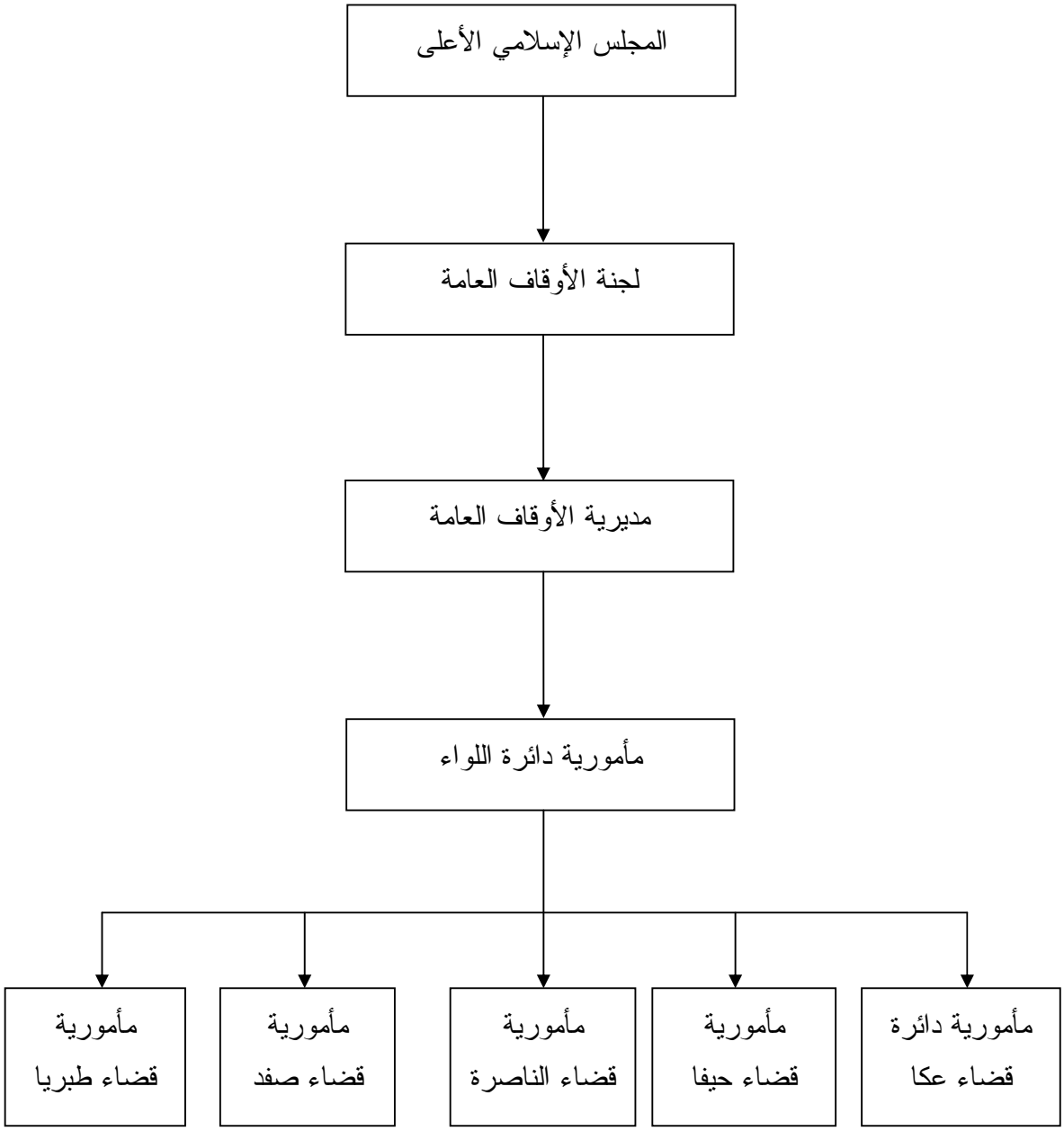

شكل (4): التشكيل الإداري للأوقاف في لواء عكا (1921– 1948م)

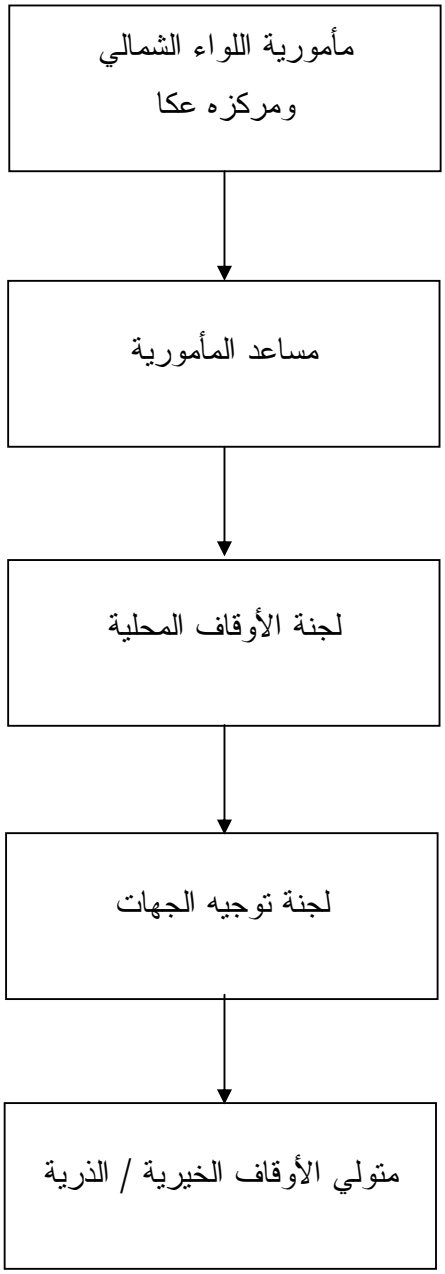

شكل (5): الجهاز الإداري للموظفين في لواء عكا

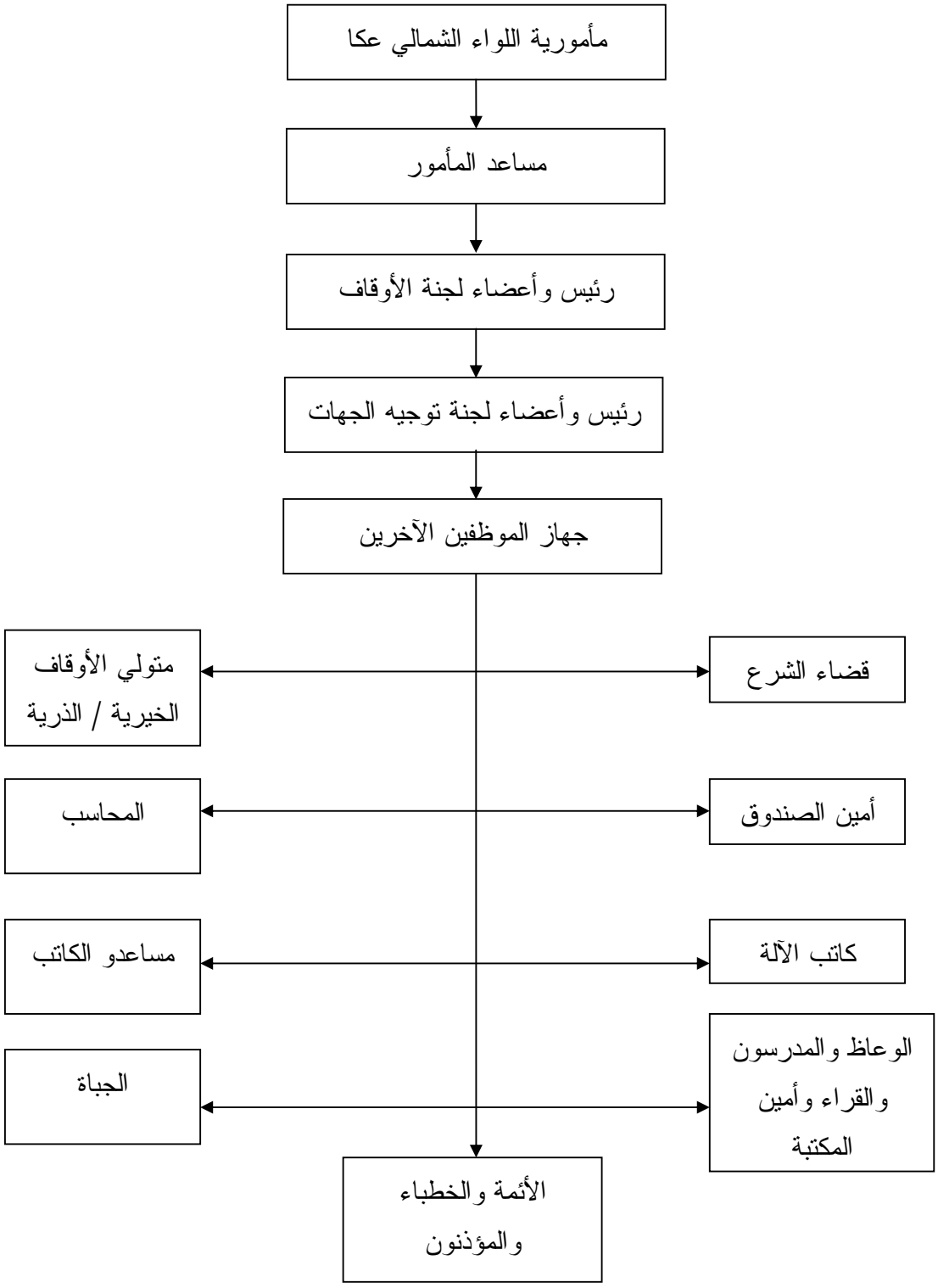

ثانياً: ملحق الوثائق

وثيقة (1): إنهاء عمل موظفي الأوقاف بسبب الاحتلال الصهيوني

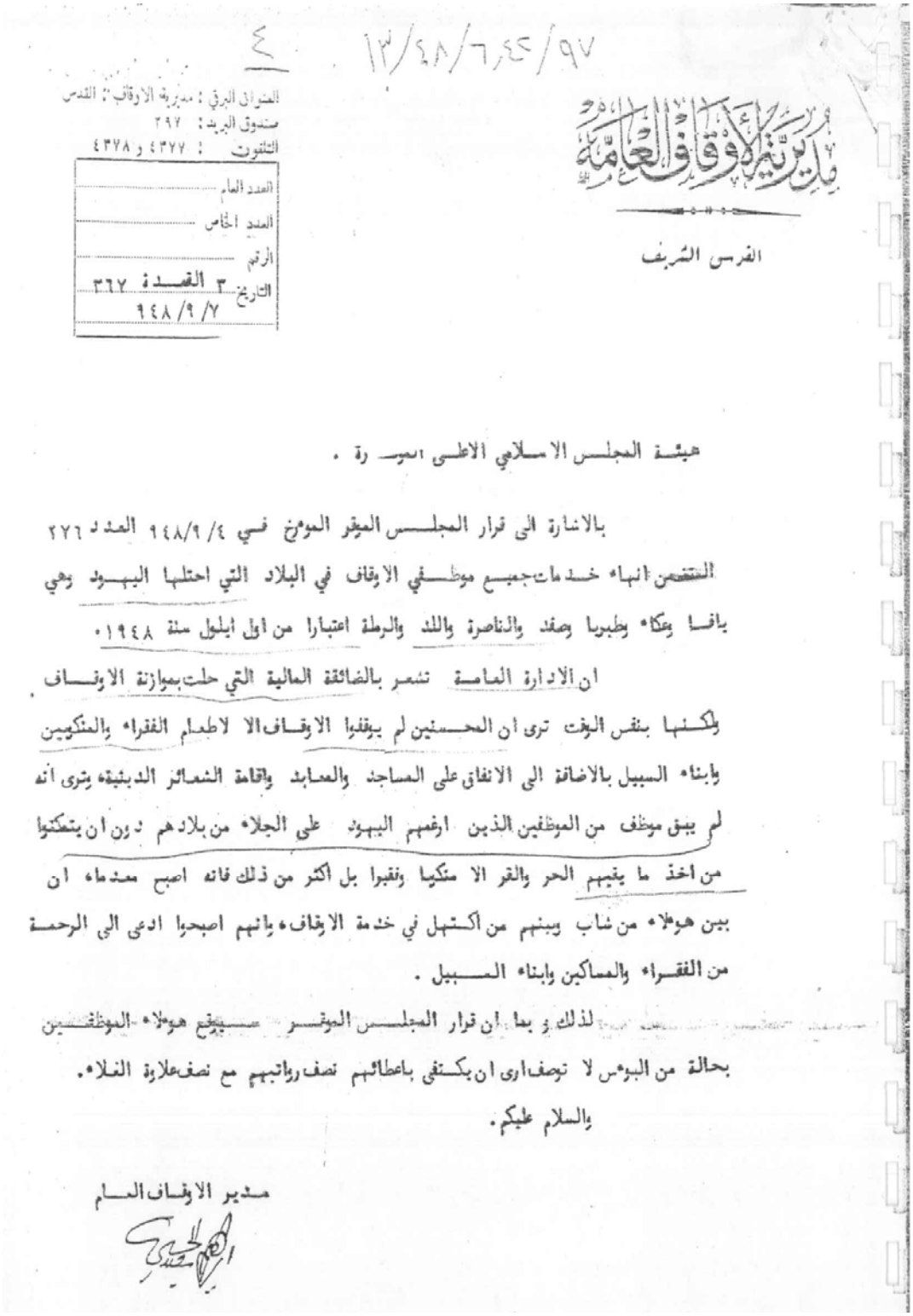

٤

١٣/٤٨/٦٤/٩٧

العنوان البرقي : مديرية الاوقاف : القدس
صندوق البريد : ٢٩٧
التلفون : ٤٣٧٧ و ٤٣٧٨

العدد العام .....
العدد الخاص .....
الرقم ٣ القدس ٣٦٧
التاريخ ٧/٩/٩٤٨

مديرية الأوقاف العامة

القدس الشريف

هيئة المجلس الاسلامي الاعلى الموقرة .

بالاشارة الى قرار المجلس الموقر المؤرخ في ٤/٩/٩٤٨ العدد ٢٢٦ المتضمن انهاء خدمات جميع موظفي الاوقاف في البلاد التي احتلها اليهود وهي يافا وعكا وطبريا وصفد والناصرة واللد والرملة اعتبارا من اول ايلول سنة ١٩٤٨.

ان الادارة العامة تشعر بالضائقة المالية التي حلت بموازنة الاوقاف ولكنها بنفس الوقت ترى ان المحسنين لم يوقفوا الاوقاف الا لاطعام الفقراء والمنكوبين وابناء السبيل بالاضافة الى الانفاق على المساجد والمعابد واقامة الشعائر الدينية وترى انه لم يبق موظف من الموظفين الذين ارغمهم اليهود على الجلاء من بلادهم دون ان يتمكنوا من اخذ ما يقيمهم الحر والقر الا منكبا وفقيرا بل اكثر من ذلك فانه اصبح معدما، ان بين هؤلاء من شاب وبينهم من اكتهل في خدمة الاوقاف، وانهم اصبحوا ادعى الى الرحمة من الفقراء والمساكين وابناء السبيل .

لذلك و بما ان قرار المجلس الموقر سيضع هؤلاء الموظفين بحالة من البؤس لا توصف اذا ان يكتفى باعطائهم نصف رواتبهم مع نصف علاوة الغلاء.

والسلام عليكم.

مدير الاوقاف العام

وثيقة (2): النظام الداخلي لدائرة الأوقاف في اللواء الشمالي في عكا

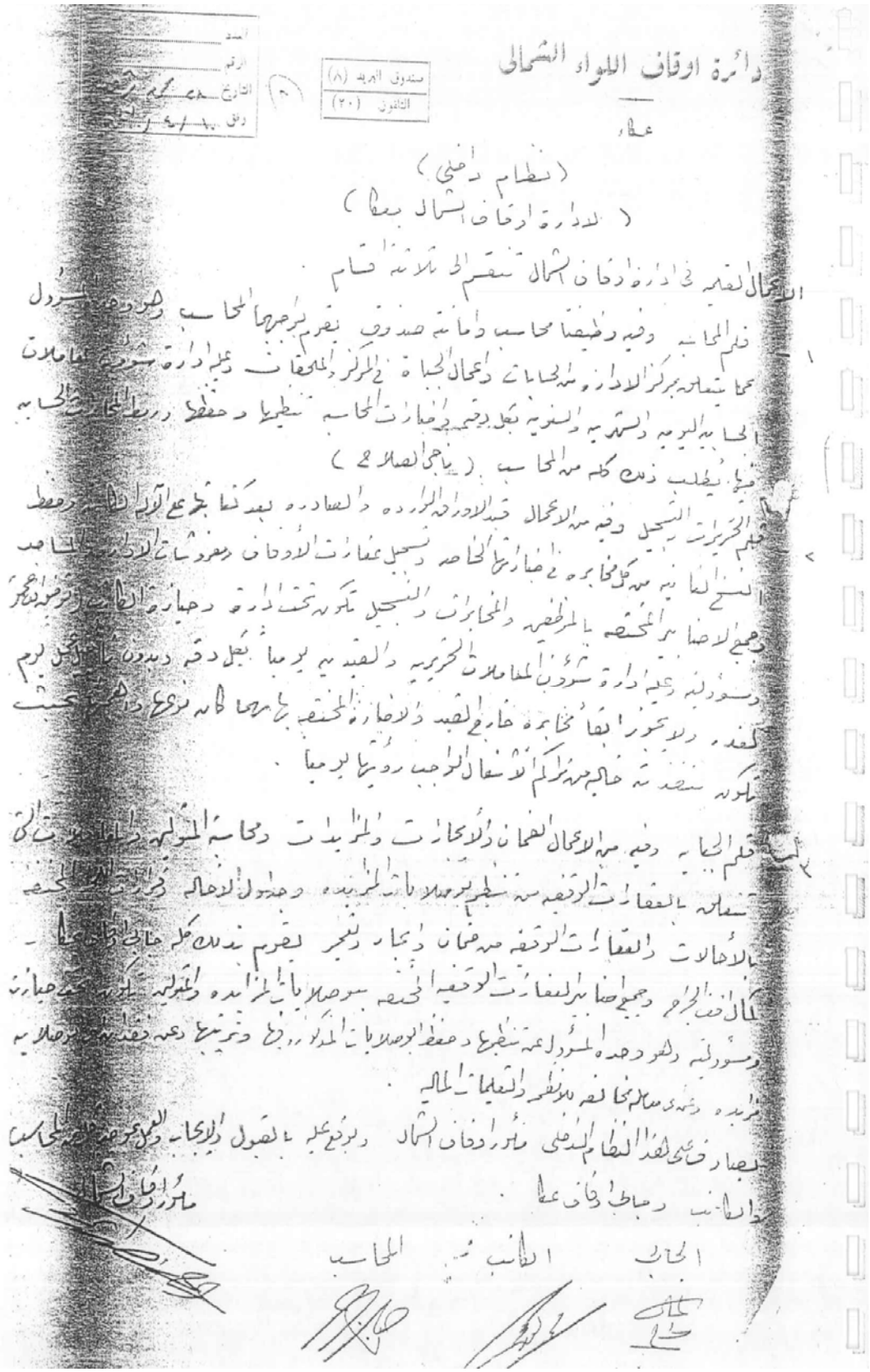

دائرة اوقاف اللواء الشمالي

عكا

(نظام داخلي)

(لدائرة اوقاف الشمال بعكا)

وثيقة (3): أعضاء لجنة توجيه الجهات

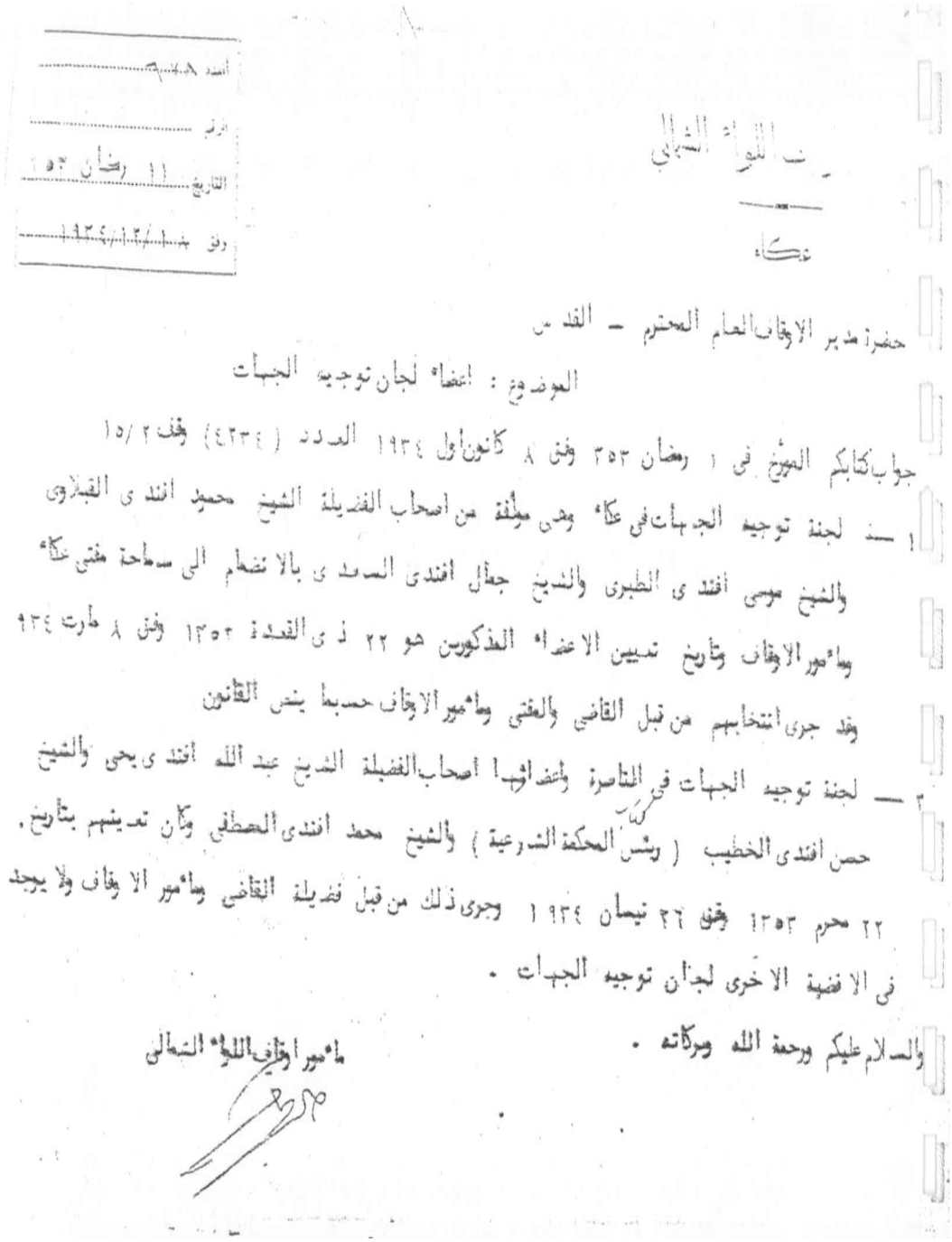

العدد ٨٣٩٥
الرقم
التاريخ ١١ رمضان ١٣٥٢
وفق ٢٧/١٢/١٩٣٤

ن اللواء الشمالي

عكاء

حضرة مدير الاوقاف العام المحترم ـ القدس

الموضوع : اعضاء لجان توجيه الجهات

جواب كتابكم المؤرخ في ١ رمضان ٣٥٢ وفق ٨ كانون اول ١٩٣٤ العدد (٤٢٣٤) وفق ٢/١٥

١ ـ لجنة توجيه الجهات في عكاء وهي مؤلفة من اصحاب الفضيلة الشيخ محمد افندي القبلاوي والشيخ موسى افندي الطبري والشيخ جمال افندي السعدي بالانضمام الى سماحة مفتي عكاء وماموريات الاوقاف وتاريخ تعيين الاعضاء المذكورين هو ٢٢ ذي القعدة ١٣٥٢ وفق ٨ مارت ١٩٣٤ وقد جرى انتخابهم من قبل القاضي والمفتي وماموريات الاوقاف حسبما ينص القانون

٢ ـ لجنة توجيه الجهات في الناصرة وانضم اليها اصحاب الفضيلة الشيخ عبد الله افندي يحيى والشيخ حسن افندي الخطيب (رئيس المحكمة الشرعية) والشيخ محمد افندي الصطفي وكان تعيينهم بتاريخ ٢٢ محرم ١٣٥٣ وفق ٢٦ نيسان ١٩٣٤ وجرى ذلك من قبل فضيلة القاضي وماموريات الاوقاف ولا يوجد في الاقضية الاخرى لجان توجيه الجهات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ماموريات اوقاف اللواء الشمالي

وثيقة (4): رفع الأوقاف دعوة ضد بريطانيا لتعديها على قرية دحي الكلبي

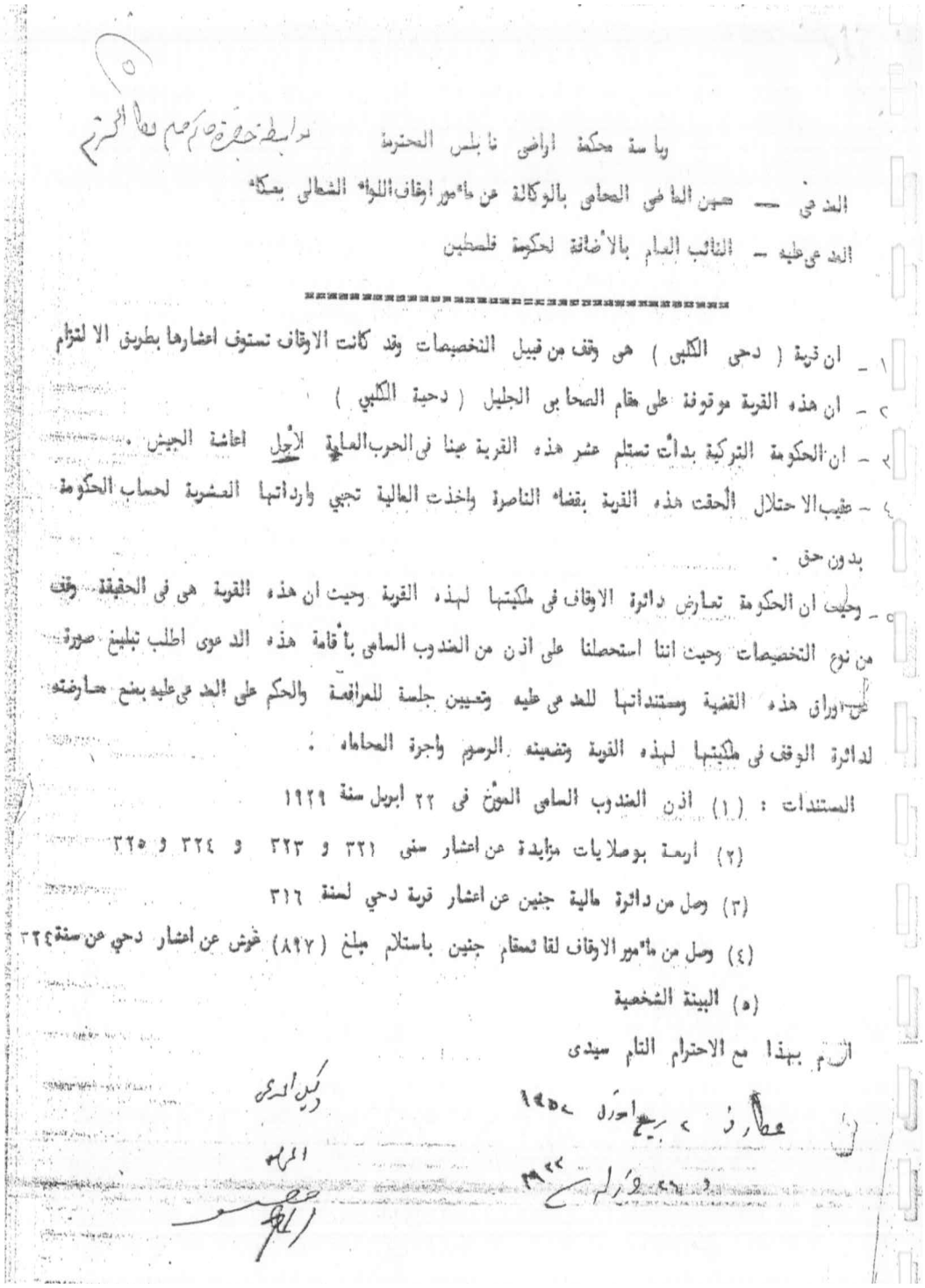

رياسة محكمة اراضي نابلس المحترمة

المدعي — حسين الطاهر الصحافي بالوكالة عن مأمور اوقاف اللواء الشمالي بعكا

المدعى عليه — النائب العام بالاضافة لحكومة فلسطين

١ - ان قرية (دحي الكلبي) هي وقف من قبيل التخصيصات وقد كانت الاوقاف تستوفي اعشارها بطريق الالتزام

٢ - ان هذه القرية موقوفة على مقام الصحابي الجليل (دحية الكلبي)

٣ - ان الحكومة التركية بدأت تستلم عشر هذه القرية عينا في الحرب العامة لأجل اعاشة الجيش .

٤ - عقب الاحتلال ألحقت هذه القرية بقضاء الناصرة واخذت المالية تجبي وارداتها العشرية لحساب الحكومة بدون حق .

٥ - وحيث ان الحكومة تعارض دائرة الاوقاف في ملكيتها لهذه القرية وحيث ان هذه القرية هي في الحقيقة وقف من نوع التخصيصات وحيث اننا استحصلنا على اذن من المندوب السامي باقامة هذه الدعوى اطلب تبليغ صورة من اوراق هذه القضية ومستنداتها للمدعى عليه وتعيين جلسة للمرافعة والحكم على المدعى عليه بمنع معارضته لدائرة الوقف في ملكيتها لهذه القرية وتضمينه الرسوم واجرة المحاماة .

المستندات : (١) اذن المندوب السامي المؤرخ في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩

(٢) اربعة بوصليات مزايدة عن اعشار سنتي ٣٢١ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥

(٣) وصل من دائرة مالية جنين عن اعشار قرية دحي لسنة ٣١٦

(٤) وصل من مأمور الاوقاف لقاء تسقام جنين باستلام مبلغ (٨٩٧) غروش عن اعشار دحي عن سنة ٣٢٤

(٥) البينة الشخصية

اتقدم بهذا مع الاحترام التام سيدي

وثيقة (5): وثيقة غير واضحة الخط كتبت باليد وأصابها التلف

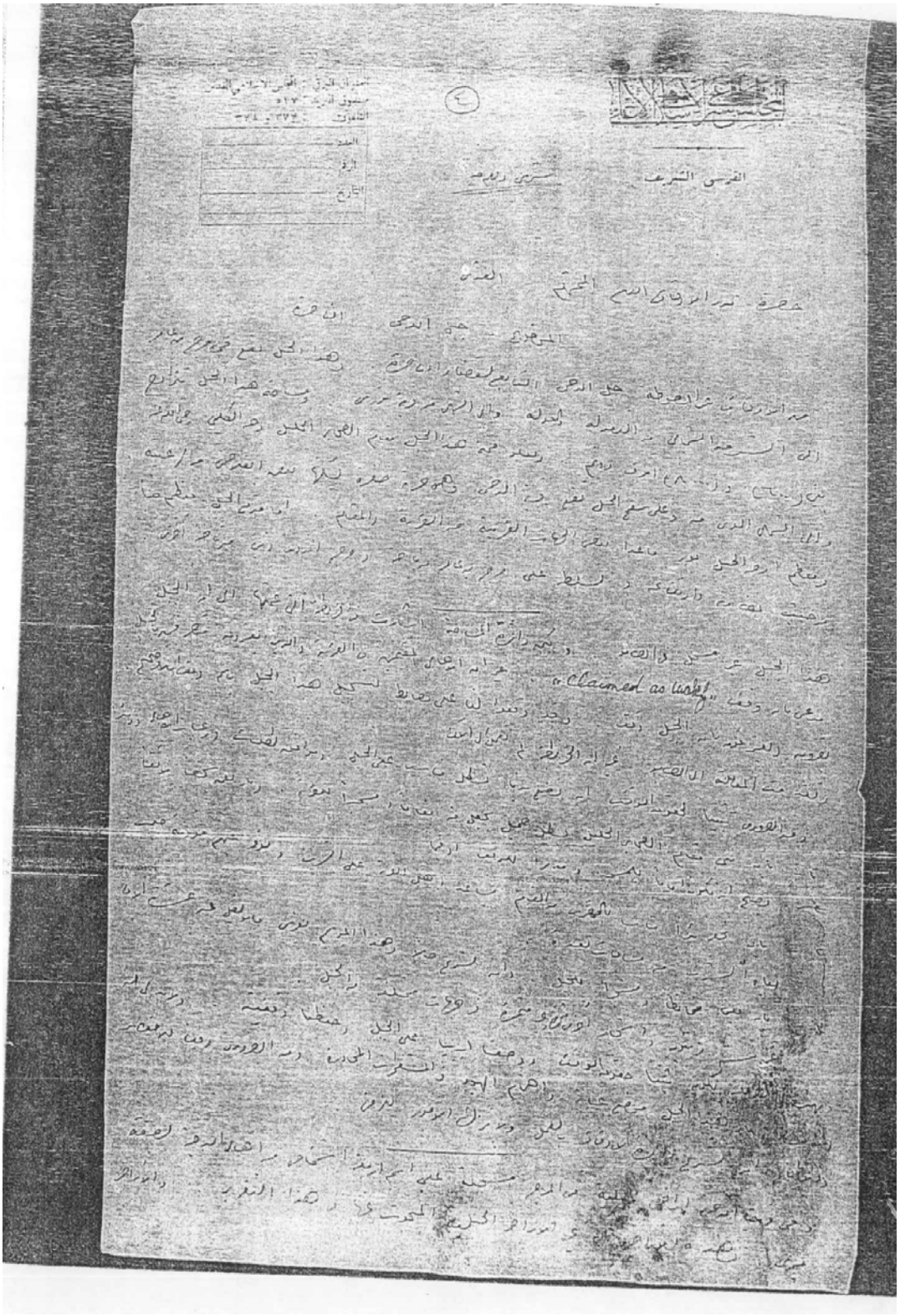

وثيقة (6): وثيقة توضح استلام المجلس الإسلامي رصيد الإيجارات الوقفية

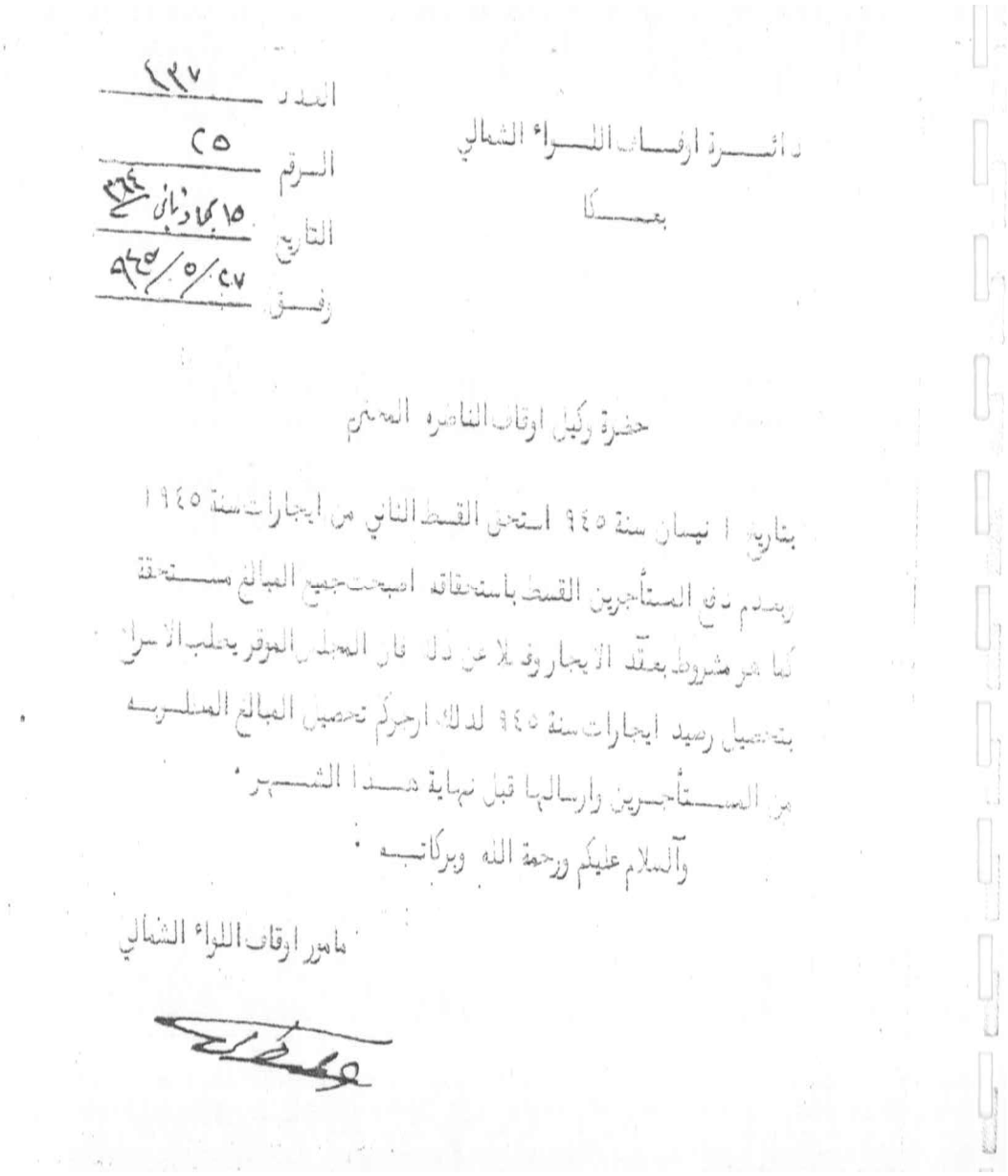

العدد ٤٢٧
الرقم ٢٥
التاريخ ١٥ جمادي الثاني ١٣٦٤
رفق ٤٧/٥/٩٤٥

دائرة اوقاف اللواء الشمالي
بعكا

حضرة وكيل اوقاف الناصره المحترم

بتاريخ ١ نيسان سنة ٩٤٥ استحق القسط الثاني من ايجارات سنة ١٩٤٥ ويحتم دفع المستأجرين القسط باستحقاقه اصبحت جميع المبالغ مستحقة كما هو مشروط بعقد الايجار وفضلا عن ذلك فان المجلس الموقر يطلب الاسراع بتحصيل رصيد ايجارات سنة ٩٤٥ لذلك ارجو كم تحصيل المبالغ المطلوبه من المستأجرين وارسالها قبل نهاية هذا الشهر.

وآلسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مامور اوقاف اللواء الشمالي

وثيقة (7): طلب محمد خضر إبراهيم زعرورة من القاضي للمحافظة على مقام أبي شوشة

طلب محمد خضر ابراهيم زعرورة من القاضي للمحافظة على مقام أبي شوشة

لجناب مولانا صاحب الفضيلة قاضي القدس الشرعي المحترم

المعروض من مقدمه خضر بك ابراهيم زعرورة من اهالي قرية الربيه بالله يوجد في قريتنا الربيه مقام يسمى ابو شوشه من مدة خمسون سنه عمره والدي وزرعه وحافظ وقوت واستدام بعد والدي وعمره انا بعد والدي وحافظت عليه وفي مدة ثمان سنوات نقل بامر محمد افندي الشيخ خليل بجانبه وكانا وضعت يدك الوقف واتفق مع فضيلة القاضي الذي كان موجودا في وقت الوقف على ان يعمر الدكان ويبقى مدة اربع عام كم هي والآن اخاف ان اموت وورثاتي يتعرضوا لذلك المقام ويتملكوه فاشرح من مراجعكم الشريف سجل اقوالي شفاها والعمل بمقتضى هذا الاستدعا ان تسلموه الوقف الجامع الموجود عندنا في الربيه من هذا التاريخ وتحاسبوا الذي عمر قبه الدكان محمد افندي الشيخ خليل على الاتفاقيه الذي جرت بينه وبينه الذي اتفق معه في القضاء وماموريتي الاوقاف واني افوض واعترف وانا بحال الصحه وكمال الرشد بان المقام المذكور الذي بناه والدي وبنيته بعده وحافظت عليه لسنوات لمدة بانه وقف لجهة الجامع المذكور لا يسوغ لورثتي ان يتعرضوا للارض ولا للشجر الذي زرعه والدي وعمرته بعد والدي بل هو موقوف للجامع المذكور اذا لم يبقى فيه وقف صراحة فانا اصرح باني قد وقفته للجامع الربيه وقفا صحيحا فخذ فاعلم ان اخرج من الدنيا بدون تصريح بذلك الوقف ويتعرض ورثتي لهذا المقام وارضه وقف فاعلم بقبول فاتق الاحترام والتعظيم سيدي تحررا في ٢٠ شوال سنة ١٢٧٦ (٢٥٦) كانون الاول سنة ٩٢٧

المستدعي
ابراهيم خضر ابراهيم زعرورة
من قرية الربيه

وثيقة (8): وثيقة تبين إعانة الأوقاف لمدرسة الإناث الإسلامية

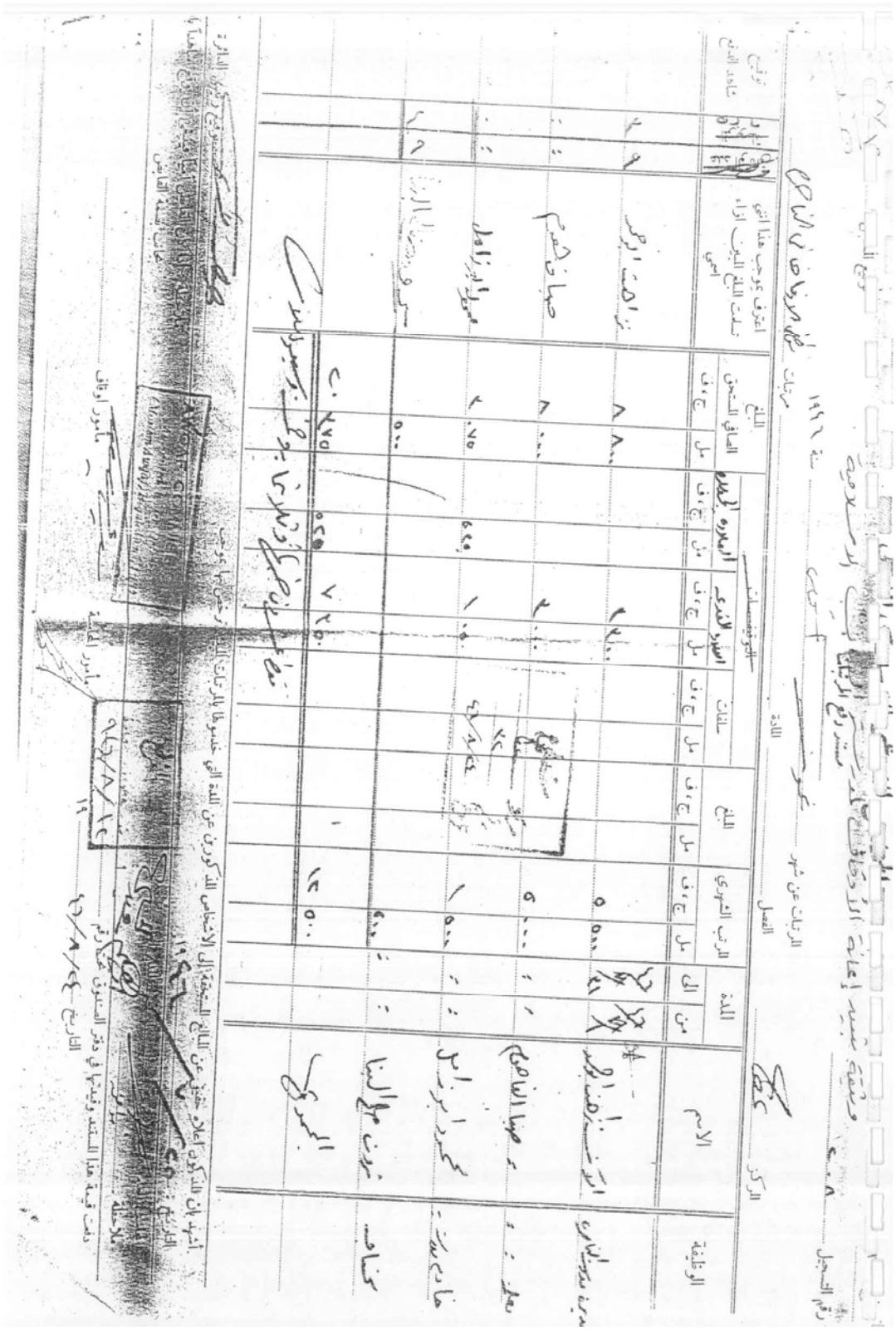

وثيقة (9): تعدي متولي وقف الجامع الأبيض (سعيد بيك الفاهوم)

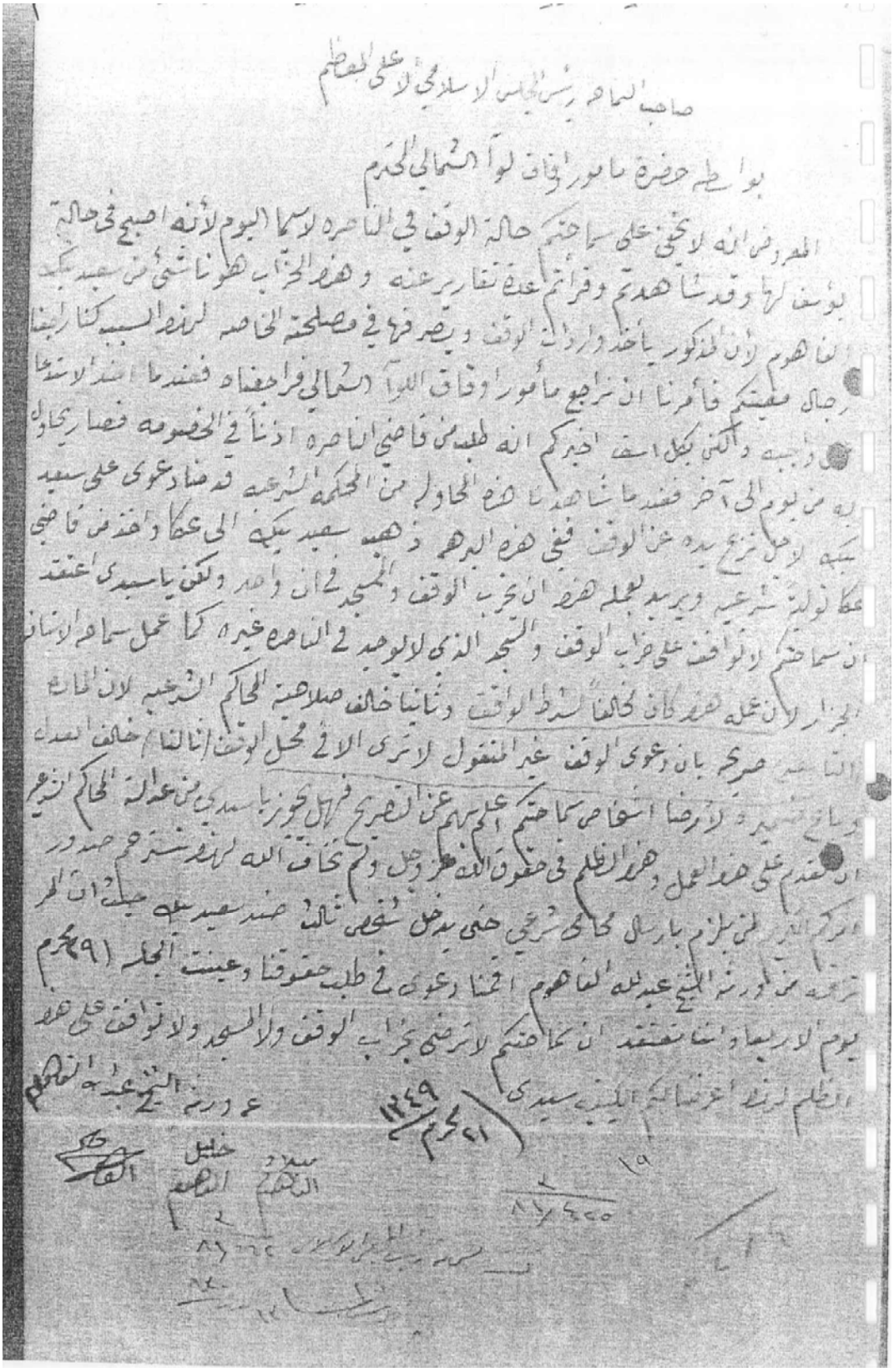

صاحب السماحة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى المعظم

بواسطة حضرة مأمور أوقاف اللواء الشمالي المحترم

المعروض انه لا يخفى على سماحتكم حالة الوقف في الناصرة لا سيما اليوم لأنه اصبح في حالة يؤسف لها وقد شاهدتم وقرأتم عدة تقارير عنه وهذا الخراب لهو ناشئ من سعيد بيك الفاهوم لأن المذكور يأخذ وارد الوقف ويصرفه في مصلحته الخاصة لهذا السبب كنا راجعنا رجال مجلسكم فأمرنا ان نراجع مأمور أوقاف اللواء الشمالي فراجعناه فعندما اسند الاستدعا وجبه والكن بكل اسف اخبركم انه طلب من قاضي الناصرة اذناً في الخصومة فصار يحاول من يوم الى آخر فعندما شاهدنا هذه المحاولة من المحكمة الشرعية قد ضاد عوى على سعيد بيك لاجل نزع يده عن الوقف فبغى هذا البرهة ذهب سعيد بيك الى عكا واخذ من قاضي عكا ولاية شرعية ويريد بعمله هذا ان يخرب الوقف والمسجد فان واحد ولكن يا سيدي اعتقد ان سماحتكم لا توافق على خراب الوقف والمسجد الذي لا يوجد في الناصرة غيره كما عمل سماحة الانسان الجزار لان عمله هذا كان كالغاء شرط الواقف وثانيا خالف صلاحية المحاكم الشرعية لان الغاء الناظر صريحا بان دعوى الوقف غير المنقول لا ترى الا في محل الوقف انا الناظر خالف الصدك وبالغ شديد لارضا اشخاص بما حتم اعلم سماحتكم عن التصريح فهل يجوز يا سيدي من عدالة الحاكم الشرعي ان يقدم على هذا العمل وهذا الظلم في حقوق الله عز وجل ولم يخاف الله لهذا نسترحم حضرتكم ان تأمروا لمن يلزم بارسال محامي شرعي حتى يدخل شخص ثالث ضد سعيد بيك حيث ان الامر يرجع من اورثة الشيخ عبد الله الفاهوم اتمنا دعوى في طلب حقوقنا وعيشة الجملة (٩) محرم يوم الاربعاء ونحن نعتقد ان سماحتكم لا ترضى بخراب الوقف والمسجد ولا توافق على هذا الظلم لهذا اعرضنا لكم اليكم يا سيدي

عن ورثة الشيخ عبد الله الفاهوم

١٣٤٩ محرم ٢١

خليل الفاهوم

سعيد الفاهوم

وثيقة (10): حجة وقفية خان عبد الله باشا

وقفية خان عبد الله باشا في الناصره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ندب الى فعل الخيرات وحث عليه ورغب له اماما وشرع صدورهم للمسارعة اليه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له مالك الملك ووارثه ومؤمل وصائر اليه والصلاة والسلام على خيرة العوالم السيد السند الرحيم الذي فحوى لدعائم الصلاة والفتى هادما وبعده فلما حان الملك سيعود للمالك الحقيقي وهو حضرة الرب جل وعلا بادر امتثالا للشارع حيث حرض على المسارعة لفعل الخير سعادة الوزير المفخم والبشر المكرم السيد عبد الله باشا والي ايالة صيدا اسبق ووقف وحبس وتصدق بالخان الكائن في داخل الناصره من اعمال عكاء على جامع سعادة والده المرحوم باشا الكائن في الناصره كذلك وقفا صحيحا شرعيا محررا مرعيا وهو في تعرفة الشرع المشتوفي لجميع شروط الصحة من ملك الموقوف وقفا من الصيارة وجواز التصرف لا يعارضه اذ ذاك موجد للنقض لما وفق لفعله كان الله له معينا على فعل الـ واجر الحسنات والخيرات وشرط شروطا في وقفه الاول ان يبدأ من ريع الوقف بعمارته وجميع لوازمه وعمار المسجد ولوازمه من اجرة خطيب وامام وخادم وزيت وفراش وابارين ومقشه وهذا مما يلزم ما فضل عن ذلك يكون لحصرة الناظر عليه وشرحضرة الفاضل الشيخ عبد الله افاهم النسناوي مدة حياته ثم على اولاده الموجودين الآن وهم الشيخ امين افندي والشيخ داود افندي والشيخ عبد المجيد افندي ومن يحدث له بعد ثم من بعدهم على اولادهم ثم اولاد اولادهم وهكذا ذكورهم واناثهم حسب الطريقة الشرعيه للذكر مثل حظ الانثيين ابن ماعاشوا وتناسلوا على ان من مات عن ولد او ولد ولد ولد انتقل نصيبه لولده او ولد ولده او ولد ولد ولده ومن لم يعقب انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى ويحجب الاصل فرع نفسه لا فرع غيره ومن مات منهم عن ولد او ولد ولد او ولد ولد ولد قبل استحقاقه شيئا من الوقف يستحق ولده اوولد ولده او ولد ولد ولده ماكان يستحقه ابوه لو كان ميتا ويستقل به الواحد عند الانفراد وبعد انقراضهم قرضا الله يعود الوقف على مصالح الحرمين الشريفين حرمي مكة المشرفه والمدينة المنوره على ساكنها افضل الصلاة والسلام فاذا تعذر الصرف اليهما فالى احدهما واذا تعذر لكل منهما يصرف الى الفقراء والمساكين ابن ماكانوا من امة محمد صلى الله عليه وسلم فاذا زال التعذر عاد التعذر الى حصر العبر له يجري ذلك ابدا مادامت السماء وساكنوها والارض ومن يصلوها الى ان يرث الله الارض وما عليها وهو خير الوارثين والشرط الثاني ان يكون النظر والتولية لجناب الفاضل الكامل الشيخ عبد الله الفاهم المرحوم ثم من بعده للارشد فالارشد من اولاده الذكور ثم اولاد الاولاد واولاد الاولاد واولاد اولاد الاولاد وهلم جرا واذا لم يوجد ذكور فالارشد من البنات حسبما تقرر في البنين واذا آل الى الحرمين الشريفين فالنظر للناظر عليهما والشرط الثالث ان لا يؤجر الوقف اكثر من ثلاثة سنين والله سبحانه وتعالى اعلم بالثواب واليه المرجع والمآب تحريرا في الخامس والعشرين من شهر جمادي الآخر الذي هو من سنة الالف ومايتين وسبعة وستين من هجرة من له العزة والشرف.

المقر بما فيه الفقير عبد الله والي ملكه اسعد

عبد الله

شهود

الشيخ ابراهيم المجلوني — السيد عبد الله نور الله — محمد خورشيد خزندار — سعادة الوقف

محمد افندي رمضان البروتي — احمد آغا الجملاوي — السيد احمد الحموي القبيتي — محمد اغا بن سليم آغا حنوي سلمان باشا

وثيقة (11): وثيقة تبين مساحة وقف مقام النبي سعين

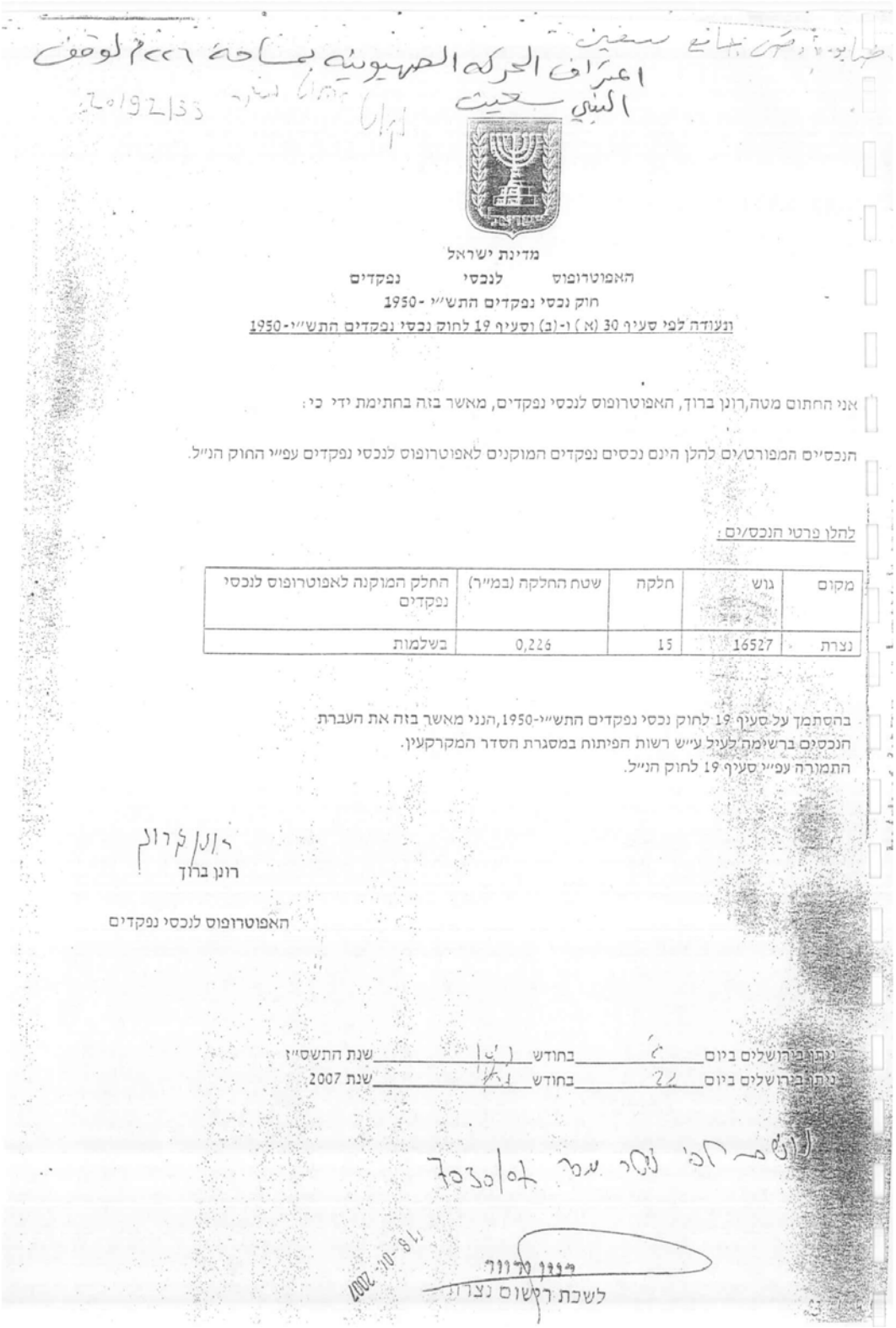

اعتراف الحركة الصهيونية بمساحة مقام الوقف
النبي سعيت

מדינת ישראל

האפוטרופוס לנכסי נפקדים

חוק נכסי נפקדים התש"י-1950

ונעודה לפי סעיף 30 (א) ו-(ב) וסעיף 19 לחוק נכסי נפקדים התש"י-1950

אני החתום מטה,רונן ברוך, האפוטרופוס לנכסי נפקדים, מאשר בזה בחתימת ידי כי:

הנכסים המפורטים להלן הינם נכסים נפקדים המוקנים לאפוטרופוס לנכסי נפקדים עפ"י החוק הנ"ל.

להלן פרטי הנכס/ים:

מקום	גוש	חלקה	שטח החלקה (במ"ר)	החלק המוקנה לאפוטרופוס לנכסי נפקדים
נצרת	16527	15	0,226	בשלמות

בהסתמך על סעיף 19 לחוק נכסי נפקדים התש"י-1950,הנני מאשר בזה את העברת הנכסים ברשימה לעיל ע"ש רשות הפיתוח במסגרת הסדר המקרקעין.
התמורה עפ"י סעיף 19 לחוק הנ"ל.

רונן ברוך

האפוטרופוס לנכסי נפקדים

ניתן בירושלים ביום ___ בחודש ___ שנת התשס"ז
ניתן בירושלים ביום 22 בחודש אייר שנת 2007

לשכת רקשום נצרת

وثيقة (12): اعتراف الحركة الصهيونية بمساحة 226م لوقف النبي سعين

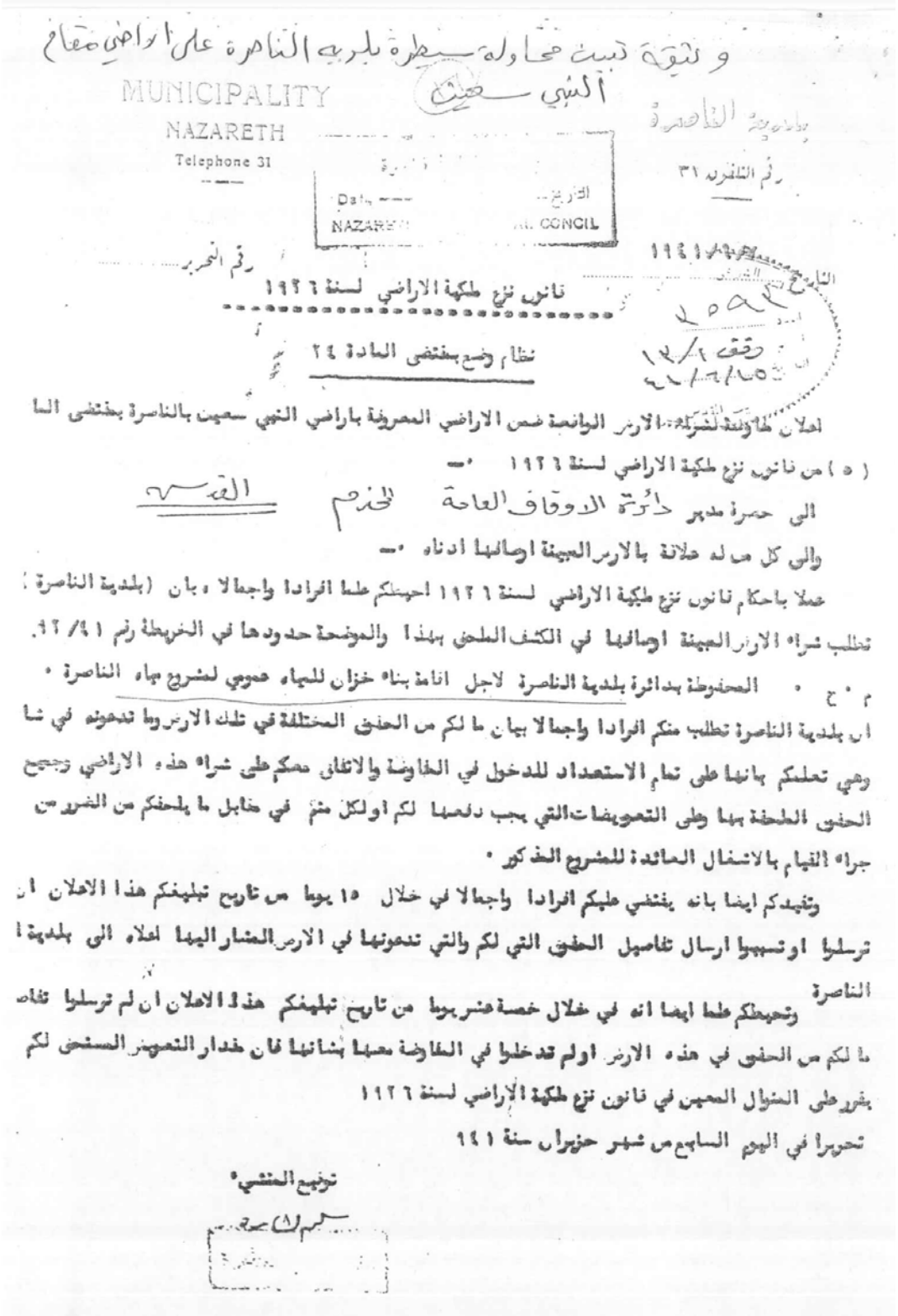

وثيقة تبين محاولة سيطرة بلدية الناصرة على اراضي مقام النبي سعين

MUNICIPALITY
NAZARETH
Telephone 31

بلدية الناصرة
رقم التلفون ٣١

نانون نزع ملكية الاراضي لسنة ١٩٢٦

نظام وضع بمقتضى المادة ٢٤

اعلان طاوله لشركة الارض الواقعة ضمن الاراضي المعروفة باراضي النبي سعين بالناصرة بمقتضى الما

(ه) من نانون نزع ملكية الاراضي لسنة ١٩٢٦ ٠—

الى حضرة مدير دائرة الاوقاف العامة المحترم

والى كل من له علاقة بالارض المبينة اوصافها ادناه ٠—

عملا باحكام نانون نزع ملكية الاراضي لسنة ١٩٢٦ احيطكم علما افرادا واجمالا ، بان (بلدية الناصرة) تطلب شراء الارض المبينة اوصافها في الكشف الملحق بهذا والموضحة حدودها في الخريطة رقم ٤١/٩٢.

م ٠ ح ٠ المحفوظة بدائرة بلدية الناصرة لاجل اقامة بناء خزان للمياه عمومي لمشروع مياه الناصرة ٠

ان بلدية الناصرة تطلب منكم افرادا واجمالا بيان ما لكم من الحقوق المختلفة في تلك الارض وما تدعونه في شا وهي تعلمكم بانها على تمام الاستعداد للدخول في المفاوضة والاتفاق معكم على شراء هذه الاراضي وتسجيل الحقوق الملحقة بها وعلى التعويضات التي يجب دفعها لكم اولكل منكم في مقابل ما يلحقكم من الضرر من جراء القيام بالاشغال المعائدة للمشروع المذكور ٠

وتفيدكم ايضا بانه يقتضي عليكم افرادا واجمالا في خلال ١٥ يوما من تاريخ تبليغكم هذا الاعلان ا ترسلوا اوتسببوا ارسال تفاصيل الحقوق التي لكم والتي تدعونها في الارض المشار اليها اعلاه الى بلدية الناصرة

وتحيطكم علما ايضا انه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغكم هذا الاعلان ان لم ترسلوا تفاص ما لكم من الحقوق في هذه الارض اولم تدخلوا في المفاوضة معها بشانها فان مقدار التعويض المستحق لكم يقرر على المنوال المعين في قانون نزع ملكية الاراضي لسنة ١٩٢٦

تحريرا في اليوم السابع من شهر حزيران سنة ١٩٤١

توقيع المنشيء

ثالثاً: ملحق الخرائط

خارطة (1): خارطة لفلسطين تبين منطقة الدراسة لقضاء الناصرة

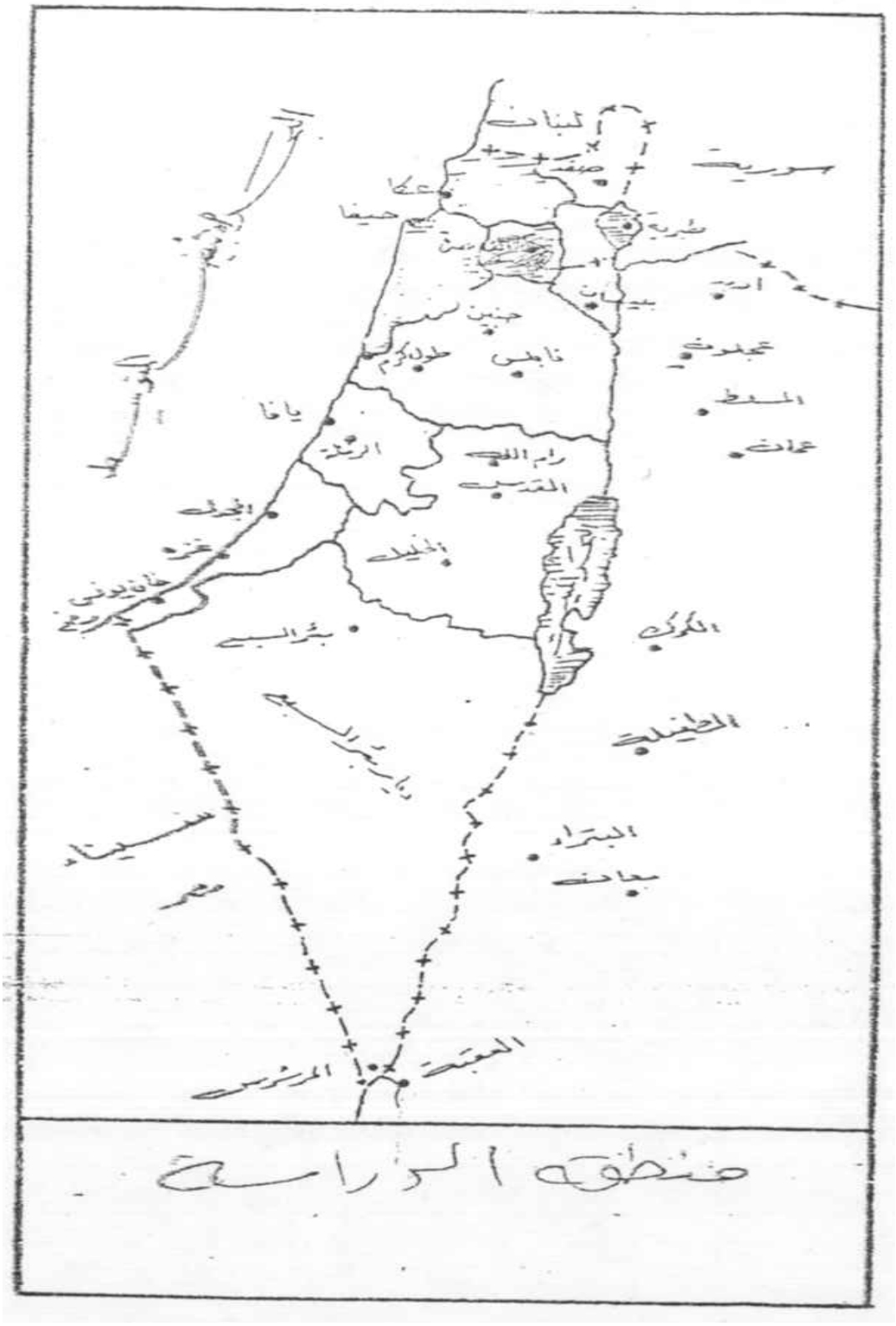

خارطة (2): خارطة لقضاء الناصرة

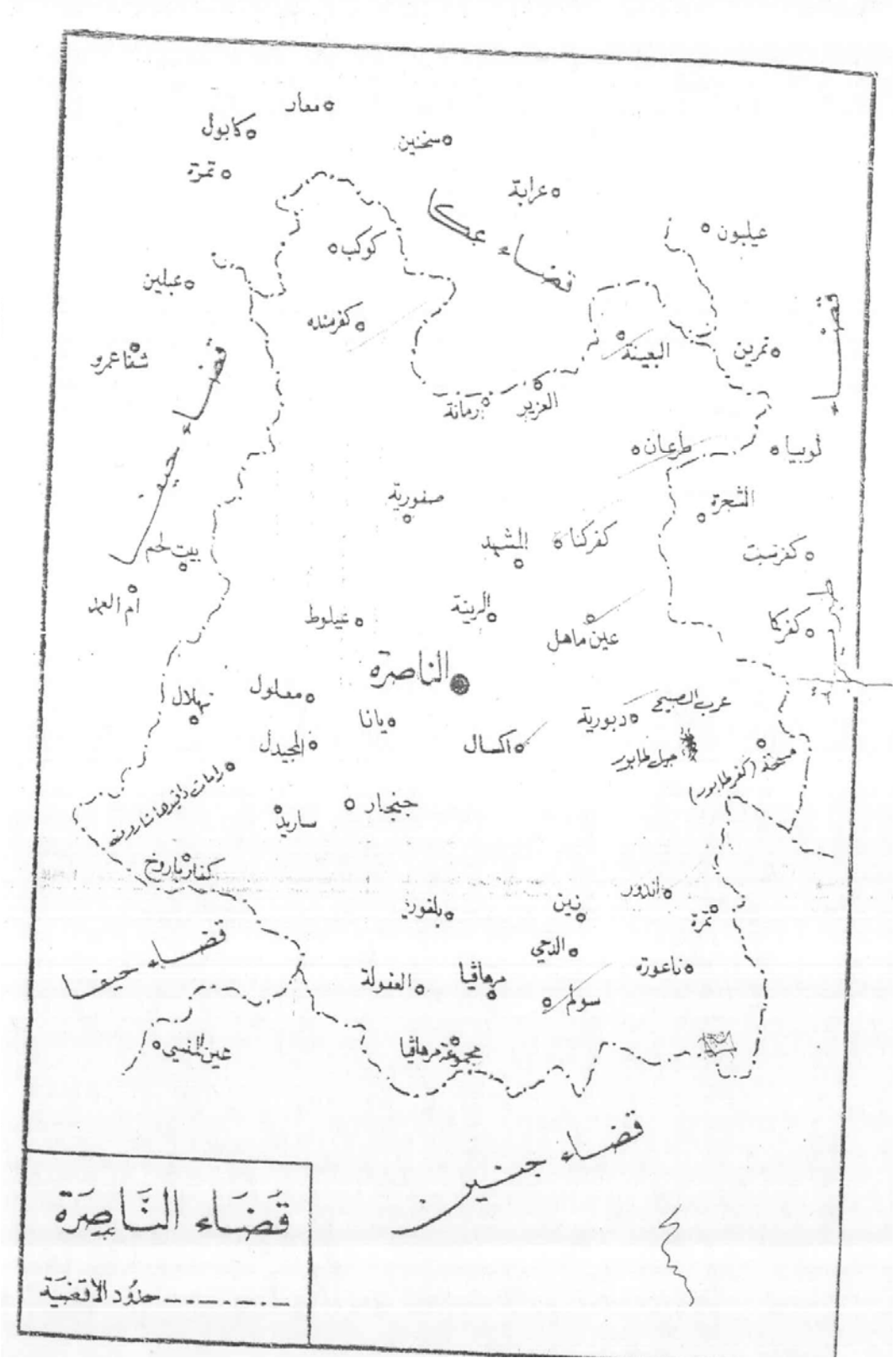

رابعاً: ملحق الصور

صورة (1): صورة لخان الباشا في مدينة الناصرة عام 1940

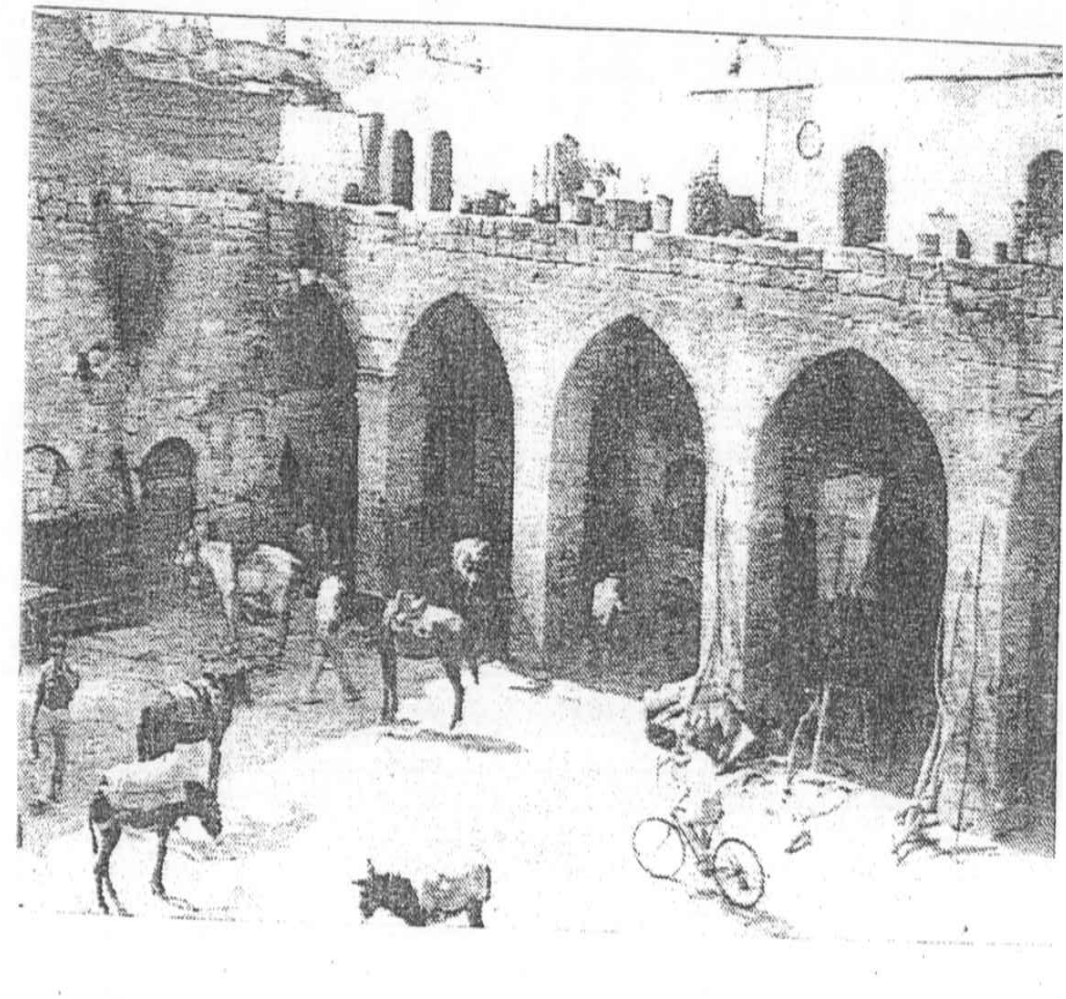

صورة (2): الجامع الأبيض عام 1891

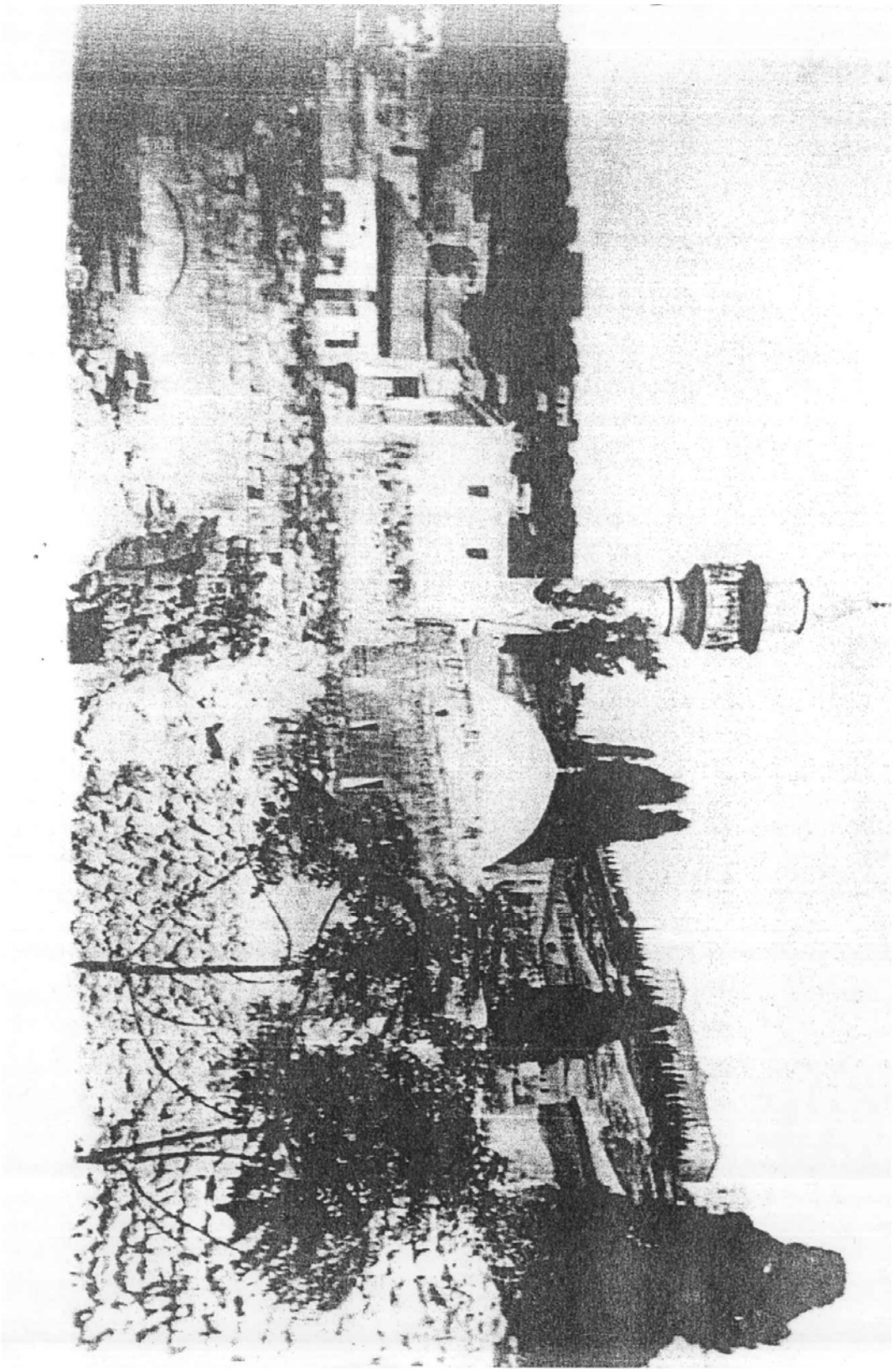

صورة (3): صورة مختلفة للجامع الأبيض مع اختلاف السنوات

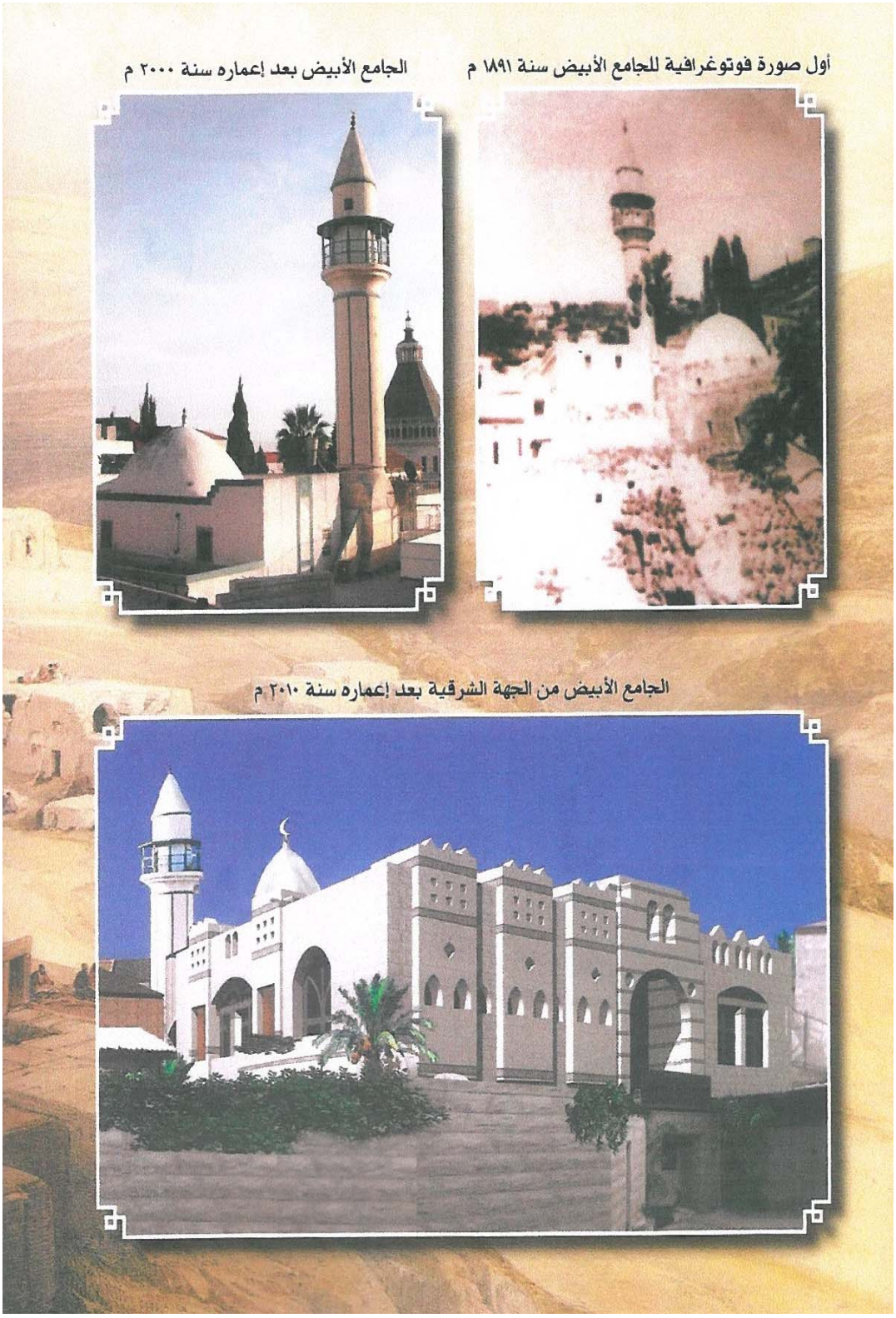

صورة (4): مقام عامر الأيوبي

صورة (5): مقام شهاب الدين

صورة (6): مقام النبي سعين

صورة (7): صورة داخلية لخان الباشا

صورة (8): محلات تجارية لوقف الجامع الأبيض

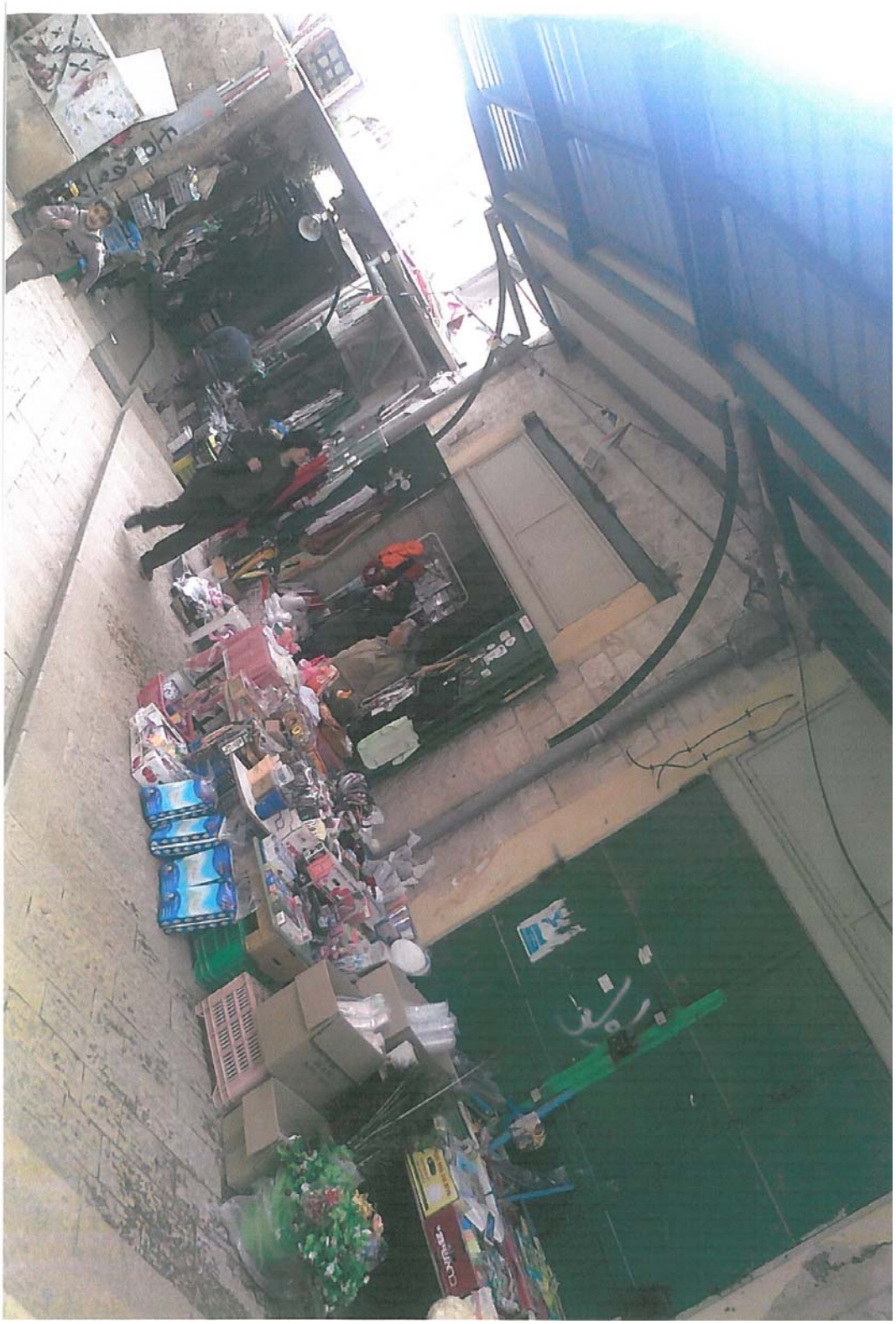

صورة (9): مجموعة من محلات الوقف للجامع الأبيض وهي مغلقة حالياً

صورة (10): صورة لمخطط يهودي لتوسيع مسجد شهاب الدين ليكون موقع أثــري لجلــب السياح ليكون مورد اقتصادي هام لإسرائيل

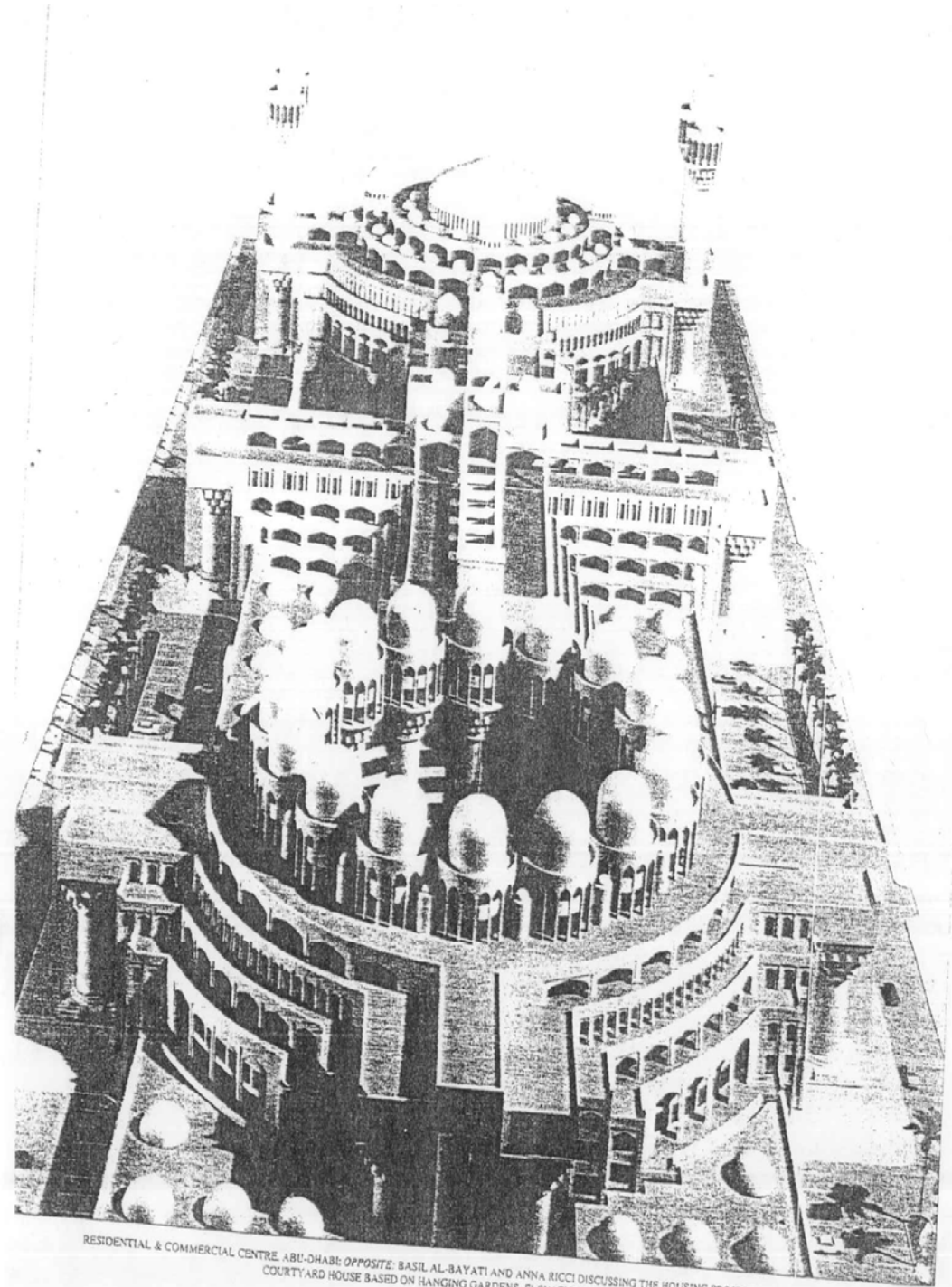

RESIDENTIAL & COMMERCIAL CENTRE, ABU-DHABI: *OPPOSITE*: BASIL AL-BAYATI AND ANNA RICCI DISCUSSING THE HOUSING PROJECT, MARBELLA 1982. COURTYARD HOUSE BASED ON HANGING GARDENS. ELEVATIONS AND SECTIONS

AL - Najah National University
College of Graduate Studies

Endowments District of Nazareth During the British Mandate (1922-1948) Documentary study

By
Hanadi Rashad Mustafa Al-Ashqar

Supervision
Dr. Ameen Abu –Baker

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of history, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2011

Endowments District of Nazareth During the British Mandate (1922-1948) Documentary study

By
Hanadi Rashad Mustafa Al-Ashqar
Supervision
Dr. Ameen Abu –Baker

Abstract

The Islamic Endowments had a big role in all aspects of life and it became clear that since the establishment of the Supreme Islamic Council in 1921 played a leading role in maintaining the Islamic holy places. This was a role complementary to the role of the Ottoman Empire , which maintained its rule this land shown to Palestine , where the Ottoman lands in accordance with the provisions and regulations.

The study focused on the Islamic Endowments in Nazareth, served in a time where the British Mandate reviewed the types of endowments, in particular charitable endowments such as mosques, tombs and shrines, cells and Endowments Atomic land and houses, shops and real estate endowment. Which was a major source for the refresh of social and economical situation in the judiciary.

This study dealt with administrative formations which include formations in the district of Nazareth and the District of Acre and the administrative system and the agent steering committee actors in Nazareth , and incumbent and showed the responsibility of each of them as indicated to the administrative nature of the relationship between them.

And the study clarified dependency management which represents things Endowments and the Commission authorities in Acre and assistive devices and the Directorate general of Awqaf and Islamic Supreme Council. The study highlighted the size of the endowments, its divisions and its revenues and expenditures.

And also addressed the direct and indirect infractions on the endowments either form the managing of endowments himself, or the public or the Government of the British Mandate, which helped the Israeli occupation during his reign in control of large tracts of land and the Islamic Endowments believe in the Zionist movement.

The procession of endowments in the district of Nazareth left important documents which known documents District of Nazareth and Acre documents to be considered a center of the Islamic Endowments in the Northern District and documentation center to servive the Islamic heritage in Jerusalem and that these documents are the main source of information on the Islamic Endowment in the judiciary.